Gulf Organization for Industrial Consulting

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

دراسة مشاكل وعقبات التنمية الصناعية في دولة الكويت وسبل ووسائل التغلب عليها

إعداد:

إدارة الدراسات والسياسات الصناعية

ديسمبر 2014

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

الملخص التنفيذي 6

مقدمة 10

1- مقدمة عامة 10

2- أهداف الدراسة 11

3- منهجية الدراسة 11

4- مصادر البيانات 12

الفصل الأول: واقع القطاع الصناعي في الكويت 13

1/1 ملامح عامة للاقتصاد الكويتي 13

2/1 الخطة الخمسية للتنمية في الكويت 14

3/1 التركيب الهيكلي للصناعات التحويلية في الكويت 17

4/1 توزيع الصناعات التحويلية حسب الأنشطة الرئيسية عام 2013 21

5/1 مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 26

الفصل الثاني: الصادرات الصناعية وجهود توسيع الأسواق الخارجية..... 30

1/2 التركيب السلعي للصادرات الكويتية 30

2/2 إجراءات الهيئة العامة للصناعة لدعم المنتج المحلي 33

3/2 الخطة المستقبلية التي تضعها الهيئة لتنمية الصادرات الكويتية 36

4/2 اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وسياسات الدعم 36

الفصل الثالث: الحوافز والاستثمار الأجنبي المباشر 46

1/3 الحوافز التشجيعية المقدمة لقطاع الصناعة في الكويت 46

2/3 التشريعات والأطر القانونية لاستثمار رأس المال الأجنبي في الكويت 50

3/3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت 59

الفصل الرابع: المشاكل والعقبات التي تواجه التنمية الصناعية في الكويت..... 63

1/4 مشاكل تكمن في غياب الوعي بأهمية التحول الصناعي كخيار استراتيجي لتنويع مصادر الدخل 63

2/4 مشاكل تتعلق بالنظم المؤسسية والإدارية 69

3/4 مشاكل خاصة بالصناعات التحويلية في الكويت 73

السياسات المقترحة 76

الخلاصة..... 85

المراجع 87

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
1	منهجية الدراسة وأدوات التحليل المستخدمة	12
2	مقارنة بين مساهمة النفط والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالكويت من 2004 إلى 2013	16
3	التوزيع النسبي للقيمة المضافة في القطاع غير النفطي بتكلفة عوامل الإنتاج (%) 2004 -2013	17
4	عدد المصانع والاستثمارات والقوى العاملة في قطاع الصناعة بدولة الكويت من 2004 إلى 2013	19
5	توزيع المصانع حسب الأنشطة الصناعية الرئيسية لعام 2013	21
6	توزيع الاستثمارات حسب النشاط الصناعي لعام 2013	23
7	توزيع عدد العاملين حسب النشاط الصناعي لعام 2013	25
8	مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 2004 إلى 2013	27
9	مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات من 2004 إلى 2013	28
10	الأهمية النسبية للصادرات الكويتية حسب التصنيف الدولي 2012	31
11	مساحة القسائم الصناعية في بعض المناطق وإيجارها	47
12	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت	59
13	التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت	60
14	مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت من أهم 10 دول	61
15	التوزيع النسبي للقروض المقدمة للقطاع الصناعي الكويتي في الفترة من 2004 إلى 2013	66

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
1	مساهمة النفط والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي 2004-2013	16
2	تطور عدد المصانع في الكويت 2004-2013	20
3	تطور الاستثمارات الصناعية في الكويت 2004-2013	20
4	تطور حجم القوى العاملة في الصناعات الكويتية 2004-2013	21
5	توزيع المصانع حسب الأنشطة الرئيسة لعام 2013	22
6	توزيع الاستثمارات حسب النشاط الصناعي لعام 2013	24
7	توزيع العاملين حسب النشاط الصناعي لعام 2013	25
8	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 2004 -2013	27
9	تطور نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات 2004- 2013	29
10	حجم التمويل المقدم للقطاع الصناعي في الكويت 2004 – 2013	67

الملخص التنفيذي

تحتوي الدراسة على أربعة فصول إضافة إلى الملخص التنفيذي والسياسات المقترحة والخلاصة. اهتمت المقدمة بالإطار العام للدراسة والأهداف والمنهجية ومصادر البيانات، في حين يتناول الفصل الأول عرض مختصر لواقع القطاع الصناعي بالكويت من حيث الهياكل الصناعية ومساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والتصدير، كما يتناول الفصل الثاني بالتحليل الصادرات الصناعية وتوسيع الأسواق الخارجية، أما الفصل الثالث يناقش تقييم للحوافز المالية والضريبية المقدمة للقطاع الصناعي الكويتي وقوانين الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت ونصيب القطاع الصناعي منه، وأخيراً يتناول الفصل الرابع آراء مجموعة من الفاعلين والمسؤولين والخبراء في القطاع الصناعي بالكويت حول العقبات التي تواجه الصناعة التحويلية وسبل تنميتها وتطويرها، والتصدي لعقبات التنمية الصناعية فيها.

تهدف الدراسة إلى تشخيص أهم العقبات التي تواجه الجهود المبذولة لتنمية القطاع الصناعي بالكويت واقتراح الحلول المناسبة لها حتى تقوم الصناعة بدورها الطليعي في النمو الاقتصادي. ذلك لأن الصناعة هي القطاع القادر على إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة لما لها من إمكانيات خلق الروابط الأمامية والخلفية والتشابك مع بقية القطاعات الاقتصادية، ومن أجل ذلك ينبغي أن تنال قدراً كافياً من الاهتمام في وضع السياسات الواضحة، وتخصيص الحوافز الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية وإنشاء مشاريع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصة بالقطاع الصناعي لإنتاج مزيداً من الابتكارات وتوطين التقنية التي ترتقي بالمزايا التنافسية للمنتجات الكويتية في الأسواق العالمية. وذلك جدير بتنمية القطاع الصناعي وتوفير العديد من الفرص لتحسين وتطوير القدرات التنافسية وخلق نشاط صناعي قابل للبقاء ومنافس قوي في الأسواق الخارجية.

في إطار هذا الهدف، تتناول الدراسة عرض وتحليل التركيب الصناعي، وتطورات القطاع من حيث عدد المصانع والأيدي العاملة، وحجم الاستثمارات المتراكمة، ومساهمات القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الكويت. وذلك من منظور مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في تنويع القاعدة الإنتاجية، ومصادر نمو الإنتاجية والتنوع المنشود.

طيلة الفترة الزمنية الممتدة من 2004 إلى 2013، شهدت مساهمات القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تناقصاً وعدم استقرار في معدلاتها، وبلغت المساهمة أدنى مستواها

عام 2008 مع بروز الأزمة المالية العالمية. كما شهدت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي في القطاع غير النفطي تراجعاً منذ بداية الألفية الثالثة حتى عام 2013، خلافاً للمساهمة النسبية لقطاعيّ الخدمات والبناء والتشييد التي زادت بمعدلات واضحة خلال الفترة من 2004 إلى 2013. أما مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات الكويتية خلال الفترة المعنية قد بلغت 7% في أعلى مستوياتها ونحو 3.4% في أدنى مستوياتها. وقد شكلت الصادرات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات حيث بلغت في المتوسط نحو 93.4%. هذه النسب الضئيلة والمتواضعة لمساهمات الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الصادرات يعزز الدور الكبير الذي ما زال يلعبه القطاع النفطي في الاقتصاد الكويتي وهو ما يثير هواجس عديدة عن خطورة اعتماد الكويت المستمر على النفط ومنتجاته مما يجعل الاقتصاد والتنمية الاقتصادية فيها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية كما حدث في نهاية عام 2014.

في التركيب السلعي للصادرات الكويتية تُشكل المشتقات النفطية والمواد الكيماوية النسبة الأكبر من سلة السلع المصدرة في عام 2012 حيث بلغت نحو 97.8% من إجمالي الصادرات وبقية السلع الصناعية شكلت نسبتها نحو 1.3% من الصادرات. وذلك يعني أن السياسات والجهود التي بذلتها الهيئة العامة للصناعة في مجال الترويج للصادرات الصناعية وتنميتها لم تفلح في رفع مساهمة السلع الصناعية المصدرة.

لم يكن نظام الحوافز الاستثمارية من ناحية أخرى جاذباً بالقدر الذي يمكنه جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية، والتأثير على زيادة الصادرات الصناعية وتوسيع الأسواق الخارجية أمامها.

تضاعفت أحجام رؤوس أموال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت في السنوات من 2010 إلى 2012، ونالت قطاعات الاتصالات النسبة الأعلى من هذه الاستثمارات، وهذا يعكس ضمن عوامل أخرى عزوف الاستثمارات الأجنبية للدخول في المجال الصناعي واتجاهها نحو قطاعات أخرى كالعقارات والمال والتجارة. وأن معظم مصادر هذه الاستثمارات كانت من الدول المجاورة على رأسها دولة قطر. أما الدول التي تمتلك التكنولوجيا الحديثة والبحث والتطوير والابتكارات وتوسعة الأسواق الخارجية كانت الأقل استثماراً، كما أن قطاع الصناعات التحويلية كان الأقل حظاً من نصيب الاستثمارات الأجنبية للفترة المعنية.

ظلت الصناعة في الكويت والصناعة التحويلية على وجه التحديد تواجه مجموعة من المشاكل والمصاعب ساهمت في ضآلة وضعف الأداء الصناعي في العقدين الماضيين. اعتمدت الدراسة على آراء المسئولين والخبراء في الهيئة العامة للصناعة، وممثلين عن اتحاد الصناعيين، وخبراء غرفة وصناعة الكويت والبنك الصناعي الكويتي من خلال النقاش الذي تم في عدة اجتماعات مع الباحث في استنباط المشاكل التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية في التوسع الأفقي والرأسي. ولأغراض التحليل والدراسة قمنا بتصنيف المشاكل والصعوبات الصناعية إلى ثلاثة أقسام:

- هناك مشاكل تتعلق بغياب الوعي عند متخذي القرارات الاقتصادية والصناعية بأهمية التحول الصناعي كخيار استراتيجي لتنويع مصادر الدخل وتحريك النمو الاقتصادي في البلاد، وتفضيل الاعتماد على قطاعات خدمية أخرى كالتجارة والأعمال لقيادة التنويع المنشود. وقد أجمعت آراء كثير من الخبراء والصناعيين الذين استطلعنا آراءهم أن الدولة لا تولي الصناعة التحويلية اهتماماً منذ الطفرة النفطية الأولى عام 1973 بدليل غياب الاستراتيجية الصناعية في الكويت حتى اليوم. وأن هناك غياب لهموم الصناعة لدى ممثلي الشعب في مجلس الأمة الكويتي ولدى الحكومة.
- مشاكل النظم المؤسسية والإدارية التي تتجلى في العلاقة بين الهيئة العامة للصناعة والجهات الحكومية الإخرى التي تعنيها التنمية الصناعية، وفي الصعوبات التي تحاصر الهيئة العامة نفسها وتكبل حركتها في تسريع تنفيذ المشاريع الصناعية وتطوير الصناعات القائمة. هناك عدم تنسيق في كثير من الإجراءات بين الهيئة العامة للصناعة وبلدية الكويت وجهات حكومية أخرى، وإضافة أعباء ومهام من جهات حكومية للهيئة لا تخص الصناعة مما يؤخر سير تنفيذ المشاريع الصناعية. كل ذلك أدى إلى طول الدورة المستندية لتنفيذ المشارع الصناعية. الهيئة العامة في وضعها الراهن ليس بمقدورها توفير الأراضي للعمل الصناعي أو التمويل الكافي لتنفيذ المشاريع الكبيرة التي تنتظر التنفيذ، فهي بحاجة لتشريع قانون جديد يسمح لها بتوسيع مجالاتها وصلاحياتها لتوفير التمويل والأراضي لأجل تطوير وتنمية الصناعة التحويلية في الكويت. وأبرز المشاكل والعقبات التي شدد عليها المسؤولون والخبراء في الهيئة العامة للصناعة تتلخص في ندرة الأراضي المخصصة للصناعة، وصعوبة توفير التمويل المطلوب لإنجاز المشاريع، وايجاد تشريعات قانونية تدعم مزيد من الصلاحيات للهيئة العامة للصناعة في مهامها التنموية.

- الصناعات التحويلية في الكويت تعاني هي الأخرى من مشاكل عديدة في المنافسة الداخلية الناتجة عن استيراد منتجات أجنبية مماثلة في السوق الكويتي، ومن المنافسة الخارجية لتدني قدراتها التنافسية في السوق الخارجي وضعف التسويق وصعوبة إيجاد منافذ خارجية جديدة. كما تعاني بعض الصناعات التحويلية من صعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة ومن ارتفاع تكاليف أسعارها، وتوفير المواد الأولية لبعض الصناعات وتقلبات أسعارها. كما يواجه التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية في الكويت عدم مواكبة التطور المتسارع في الصناعة في العالم لصعوبة استجلاب التكنولوجيا الحديثة وعدم القدرة على توطينها لغياب البنية التحتية المناسبة من سياسة العلوم والتكنولوجيا، والمؤسسات العلمية التي تؤهل المهندسين والفنيين بأساليب الهندسة العكسية والتقليد.

التصدي للمشاكل والعقبات التي تعاني منها الصناعة التحويلية في الكويت يتطلب القيام بإصلاحات واسعة من جانب وزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للصناعة تشمل تبسيط إجراءات قيام المشاريع الصناعية الجديدة، وتوفير الأراضي المناسبة للصناعة، وإلغاء تداخل الصلاحيات المنوطة بالهيئة العامة للصناعة مع جهات حكومية أخرى، ووضع تشريعات تساعد الهيئة العامة للصناعة من توفير التمويل اللازم لإنجاز المشاريع الصناعة وتجهيزها. كما أن هناك ضرورة ملحة لتركيز الجهود وبذل مزيداً من الاهتمام من جانب الحكومة لتطوير وتنمية الصناعة التحويلية بالكويت والتعبير عن ذلك ليكون هدفاً أساسياً للتنمية الاقتصادية للمساهمة في ايجاد تنويع القاعدة الإنتاجية المنشود، ووضع استراتيجية للصناعة التحويلية بأهداف، ومؤشرات، وآليات للتنفيذ تلبي أهداف التنمية الصناعية والاقتصادية في رفع معدلات الأداء الصناعي وزيادة القيمة المضافة وخلق وظائف جديدة تستوعب العمالة الوطنية في البلاد. الصناعة التحويلية القائمة تحتاج لإعادة هيكلة شاملة في الأساليب الإنتاجية والتكنولوجيا الحديثة، والعمالة الفنية الماهرة لخلق صناعات تستجيب للمتغيرات المحلية والإقليمية وقادرة على المنافسة العالمية. لا بد من تحسين البيئة الاستثمارية وجعلها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي، وذلك بجعل الحوافر أكثر مرونة وأكثر تركيزاً على الصناعات المختارة ذات المزايا التصديرية. لأن وضع الصناعة التحويلية الحالي غير قادر على إنتاج سلع تستطيع أن تنافس في الأسواق الخارجية، فلابد من إدخال صناعات تحويلية جديدة بتقنيات عالية ومتوسطة، وتغيير وتحديث المنتجات الصناعية وتوجيهها للتصدير. وذلك يتطلب مراكز وأجهزة فاعلة لتنمية وتطوير الصادرات، وضبط ومراقبة الجودة، وتوسيع الأسواق في الدول المجاورة والدول العربية في إفريقيا.

مقدمة

1. مقدمة عامة

"توجد في التصنيع فرص أكثر من تلك القائمة في القطاعات الأخرى لتحقيق تراكم رأس المال، والاستفادة من وفورات الحجم، والحصول على التكنولوجيا الجديدة، وتعزيز التغيير التكنولوجي، وبالتالي فقد أصبحت الصناعة التحويلية جوهر التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي" - اليونيدو، تقرير التنمية الصناعية 2013- وتقدم الأدبيات مجموعة حجج لدعم الاعتقاد القائل بأن الصناعة هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي. وربما برز أكثر هذه الآراء تأثيراً مما طرحه نيكولاس كالدر في الستينات. إذ يرى أن ما يميز الصناعة التحويلية عن القطاعات الأخرى هو قدرتها على توليد عائدات دينامية متزايدة وبالتالي إنتاجية أعلى من خلال زيادة الإنتاج. وتبعاً لذلك تعد الصناعة التحويلية المحرك الرئيس لنمو الإنتاجية، نتيجة للتحسينات في تقسيم العمل والتغير التكنولوجي ووفورات الحجم (Ocampo 2005). كما أن دينامية التصنيع لها أيضاً آثار رئيسية على باقي القطاعات الاقتصادية، فتنميتها تحفّز مثلاً زيادة الطلب على السلع الأولية وعلى زيادة جودتها (في الزراعة والتعدين)، وكذلك بالنسبة للخدمات مثل الأعمال المصرفية، والتأمين، والاتصالات، والتجارة والنقل. وتولد الصناعة التحويلية أيضاً العوامل الخارجية من خلال تطوير التكنولوجيا وخلق المهارات والتعلم والتي تعتبر حاسمة بالنسبة للقدرة التنافسية.

وتدعم هذه الحجج النظرية مجموعة كبيرة من الدراسات التجريبية التي أثبتت ارتباطاً إيجابياً وثيقاً بين النمو الاقتصادي والتغيير الهيكلي في الصناعة التحويلية (UNDESA 2006). كما تشير الأعمال والدراسات التجريبية الأحدث قليلاً إلى أن الصناعات التحويلية تلعب دوراً أساسياً في النمو السريع المستدام. فتقرير لجنة النمو والتنمية، التابعة للبنك الدولي، قد حدد 13 اقتصاداً واصلت النمو السريع جداً بمعدل 7 في المائة على الأقل لمدة 25 سنة بعد الحرب العالمية الثانية (World Bank 2008)، وتعزز هذه التجارب الناجحة الحجة التي تؤكد الدور الرئيس لقطاع الصناعة التحويلية في النمو المستدام.

لعل ما سبق يشير إلى الأهمية الاستراتيجية للصناعة التحويلية في القيام بدور المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في البلاد لما لها من خواص التشابك والترابط بين بقية القطاعات الاقتصادية. وأن الاهتمام بتنميتها وإزالة العقبات أمام تطورها يؤكد حرص القائمين على أمرها على الحفاظ بمعدلات نمو مرتفعة أو زيادتها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تشخيص أهم المشاكل والعقبات التي تواجه الجهود المبذولة لتنمية القطاع الصناعي بالكويت والتي إنعكست في قصور وتدني مساهمات قطاع الصناعة التحويلية في الكويت في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات، واقتراح بعض الحلول للتصدي لها.

ويُستدل من ذلك على وجود مناطق ضعف في عملية إدارة التنمية الصناعية في جميع أبعادها مما أثر سلباً على الأداء الصناعي والقيمة المضافة والقدرات التنافسية التي تساهم في التنمية الاقتصادية في البلاد، وعليه فإن الأمر يتطلب:

- عرض الوضع الراهن لقطاع الصناعة التحويلية في الكويت من حيث الهياكل الصناعية، ومساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي وإجمالي الصادرات.
- الصادرات الصناعية وجهود توسيع الأسواق الخارجية.
- تقييم الحوافز الاستثمارية والقروض المصرفية المقدمة لقطاع الصناعة التحويلية وقوانين الاستثمار الصناعي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية انتقال المعرفة وتوطين التكنولوجيا.
- آراء خبراء الصناعة والمسؤولين في الهيئة العامة حول المشاكل التي تواجه إدارة التنمية الصناعية بالبلاد.
- اقتراح بعض التوصيات والسياسات.

3. منهجية البحث

يوضح الجدول رقم (1) المناهج البحثية المتبعة وأدوات التحليل المطبقة في إطار كل منهجية، وذلك بحسب أهداف الدراسة وعناصرها الأساسية.

الجدول رقم (1): يوضح منهجية الدراسة وأدوات التحليل المستخدمة

الأهداف/ العناصر	المنهجية	أدوات التحليل
(1) مقدمة الدراسة	المنهج الاستقرائي	• مراجعة ما ورد في أدبيات منظمة اليونيدو عن الصناعة التحويلية ودورها الهام في تحريك النمو الاقتصادي وخلق التنويع في القاعدة الانتاجية للبلاد.
(2) التعرف على الوضع الراهن للصناعة التحويلية بالكويت من حيث التركيب الهيكلي والمساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات	المنهج الإحصائي	• استخدام البيانات الصناعية الصادرة من إدارة المعلومات الصناعية بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية لإصدار جداول وأشكال إحصائية تعبر عن تطور المصانع والأيدي العاملة والاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية في الكويت، ومساهمات الصناعة التحويلية في التنمية الاقتصادية.
(3) طرح المشاكل والعقبات التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية وتعيق التنمية الصناعية في دولة الكويت، وتحرير العملية الصناعية من كافة القيود التي حالت دون مساهمتها المتوقعة في توليد الدخل والمساهمة في خلق تنويع القاعدة الانتاجية بالكويت.	المنهج الاستقصائي	• الاسترشاد بنتائج الاجتماعات بالمسئولين وخبراء الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت، وممثلين اتحادات العمل الصناعي، وغرفة التجارة والصناعة بالكويت، والبنك الصناعي الكويتي. • الاطلاع على الدراسات والتقارير المنشورة الصناعة ومشاكل التنمية الصناعية بدولة الكويت. • التقارير الخاصة بالاقتصاد الكويتي في المواضيع ذات العلاقة.
(4) طرح توصيات وحلول للتصدي للمشاكل والعقبات التي تواجه الصناعة التحويلية بالكويت واستخلاص بعض الدروس من تجارب صناعية ناجحة في العالم.	الاستقرائي والاستنباطي	• الاطلاع على تقارير ودراسات البنك الدولي الخاصة ببعض تجارب الدول الناجحة في التنمية الصناعية. • الاطلاع على الدراسات المنشورة الخاصة بالتنمية والاستراتيجيات الصناعية في الدول المعنية.

4. مصادر البيانات

- **تتمثل المصادر الثانوية للبيانات فيما يلي:**

أ. المصادر المحلية الرسمية ممثلة في البيانات الصادرة عن تقارير الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت، الاستراتيجية الوطنية ورؤية الكويت 2035، ومركز المعلومات بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

ب. المصادر الدولية، ممثلة في تقارير البنك الدولي، منظمة اليونيدو حول الصناعات التحويلية.

ج. البحوث والدراسات المعنية بموضوع الدراسة.

د. التقارير الرسمية المتعلقة بقضايات التنمية الصناعية في دولة الكويت.

- المقابلات الشخصية مع خبراء وكبار موظفي الهيئة العامة للصناعة، وممثلي إتحاد الصناعات، وغرفة تجارة وصناعة الكويت، والبنك الصناعي الكويتي.

الفصل الأول:

واقع القطاع الصناعي في الكويت

1/1 ملامح عامة للاقتصاد الكويتي

تعتبر دولة الكويت من الدول الغنية التي شهدت ثمار التنمية الاقتصادية مبكراً لأنها كانت الأكثر تقدماً في الخمسينات من القرن المنصرم مقارنة مع بقية دول مجلس التعاون الأخرى. جاء ترتيب الكويت في المركز التاسع عشر لأغنى الدول في العالم على حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013، حيث كان عدد سكانها نحو 3.6 مليون نسمة، منهم 2.4 مليون غير كويتيين. كما يساهم النفط ومنتجاته بنحو 62.8% في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 كما في الجدول رقم (2)، ونحو أكثر من 90 في المائة من إجمالي الصادرات، وحوالي 93 في المائة من إيرادات الميزانية الحكومية. وهذا يؤكد أن النفط عامل أساسي للنمو في الاقتصاد الكويتي، مما يجعل التنمية المكتسبة عبر الحقب الماضية عرضة لأية هزات تصيب أسعار النفط ومنتجاته في الأسواق الخارجية. وقد توافقت دول مجلس التعاون على جعل الصناعة خياراً استراتيجياً وبديلاً عن الاعتماد كلياً على النفط والغاز في ظروف عالمية شديدة الحركة والتقلبات.

شهدت مساهمات القيمة المضافة للصناعات التحويلية في القطاع غير النفطي تراجعاً وتذبذباً منذ بداية الألفية الثالثة وحتى عام 2013. غير أن المساهمة النسبية لقطاع الخدمات زادت بمعدلات واضحة خلال الفترة من 2004 إلى 2013. وهذا يعكس ضمن عوامل كثيرة غياب التركيز على قطاع الصناعة التحويلية في الكويت، ومن جانب آخر عزوف الاستثمارات الخاصة والحكومية في المجال الصناعي وإتجاهها نحو قطاعات المال والتجارة. وأن استثمارات هذه القطاعات الخدمية تضخمت وبالتالي زادت مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل تقلصت فيه مساهمات قطاع الصناعات التحويلية. فالتركيز على تنمية وتطوير القطاع الصناعي له مزايا منها أن القطاع الصناعي يمتاز عن غيره من القطاعات بالقدرة على خلق الروابط الأمامية والخلفية والتشابك مع بقية القطاعات الاقتصادية

مما يؤهله بجدارة أن يكون محركاً للنمو الاقتصادي ورائداً للتحوّل نحو الاقتصاد المعرفي كما أكدت ذلك تجارب الدول الناجحة في آسيا وأروبا.

2/1 الخطة الخمسية للتنمية في الكويت

وافق مجلس الأمة الكويتي في فبراير من عام 2010 على خطة خمسية للتنمية تشمل السنوات من 2010 إلى 2014، وهي الخطة الأولى التي يتم التوافق حولها منذ عام 1986. وقبل الموافقة على الخطة الخمسية للتنمية، كانت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية قد أعدت رؤية الكويت 2035 كخطة طويلة الأمد تهدف إلى الانتقال بالكويت لتكون مركز مالي وتجاري إقليمي لشمال الخليج من خلال التنمية الاقتصادية، وتنويع القاعدة الإنتاجية ونمو الناتج المحلي الإجمالي للحفاظ على المكتسبات التنموية التي حققتها الكويت خلال العقود الماضية. ويتطلب إنجاز هذه الأهداف الطموحة القيام بعدد من الاستثمارات الهامة، مثل المركز المالي في مدينة الحرير في الصبية شمال الكويت التي تُقدّر تكلفة إنشائها بنحو 77 بليون دولار لبناء ميناء في عمق البحر في شط العرب لجذب الملاحة البحرية التي كانت تتجه للبصرة وأم قصر في العراق، وخط للسكة الحديد ونظام للمترو، وإنشاء مدن جديدة تستوعب الأعداد المتزايدة من السكان في الكويت، والبنية التحتية الأساسية والخدمات، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم.

ويمتد الأفق الزمني لرؤية الكويت وأهدافها الاستراتيجية إلى عام 2035 لبلوغ أهداف من خلال خطط خمسية متتالية.

ويمكن تلخيص الأهداف الاستراتيجية للتنمية طويلة المدى في خمسة أهداف:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية في بيئة اقتصادية مستقرة مع اعتماد تنويع القاعدة الإنتاجية على قطاعات المال والتجارة والخدمات كمكوّنات رئيسية لتنويع مصادر الدخل. ويأتي الاهتمام بتطوير أداء القطاع النفطي وزيادة علاقاته التشابكية في الاقتصاد الوطني وتفعيل دور القطاع الصناعي، خاصة الصناعات البتروكيماوية ذات القيمة المضافة العالية، من المقومات الداعمة لعملية التنويع.

- دور ريادي للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية باعتباره قاطرة النمو من خلال تنويع هيكلة الملكية في الأنشطة الاقتصادية بتقليص هيمنة القطاع العام بالتدرج وزيادة مساهمة القطاع الخاص.
- دعم التنمية البشرية من خلال تطوير خدمات التعليم والتدريب لدورها في تنمية الإنسان الكويتي وتوفير احتياجات سوق العمل ونشاطات البحث العلمي الذي يساهم في تطوير كافة قطاعات التنمية.
- تطوير السياسات السكانية الرامية إلى تنظيم النمو السكاني بشقيه الكويتي وغير الكويتي بما يساهم في تحسين التركيبة السكانية لصالح المواطن وأحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل المحلي عبر أساليب ومهارات حديثة لتحسين قوى العمل في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن تدريب وتأهيل قوة العمل الوطنية لدعم التنمية بالكوادر الوطنية المدربة.

يتضح من الجدول رقم (3) أن القيمة المضافة خارج قطاع النفط يميل معظمها لقطاع الخدمات أكثر من أي قطاع آخر حتى الصناعة التحويلية تضاءلت نسبة مساهمتها أمام قطاع الخدمات الذي تجاوز متوسط مساهمته نحو أكثر من 80 في المائة على مدى الفترة من 2004 إلى 2013. وهذا يعني أن الكويت تعتمد على الاستيراد لتغطية احتياجاتها الاستهلاكية المحلية، مما يزيد من أعباء الميزان التجاري في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية وأسعار الصرف، وقد يحدث ذلك وضعاً سالباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية في البلاد. ويؤكد أيضاَ، الاعتماد الكبير للاقتصاد الكويتي على النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وهيمنة القطاعات النفطية على النشاط الاقتصادي، فقد اتسمت الفترة من 2004 إلى 2013 بارتفاع متواصل للأهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاعات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 44.8% عام 2004 إلى 62.8% عام 2013 كما في الجدول رقم (2)، وفي المقابل تراجعت الأهمية النسبية المماثلة لمجموع القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك الحال بالنسبة المساهمة النسبية للصادرات النفطية التي كانت تشكل نحو 93.2% عام 2004 حتى وصلت إلى 95.4% عام 2013، وانخفاض المساهمة النسبية للصادرات الصناعية من 6.6% عام 2004 إلى 4.2% عام 2013. ويمثل الاعتماد الكبير على النفط في تحريك النشاط الاقتصادي تحدياً كبيراً للاقتصاد الكويتي. كما أن الواقع المتمثل في نمو قطاع الخدمات ومساهماته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي وضمور مساهمة قطاع الصناعات التحويلية يأتي مفارقاً للتوجه العام للاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية في دول مجلس التعاون، وبذلك فقد اتسم الاقتصاد الكويتي بسمات الاقتصادات النفطية.

الجدول رقم (2): يوضح مقارنة بين مساهمة النفط والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالكويت من 2004 إلى 2013

السنوات/ البيان	الناتج المحلي الإجمالي (مليون $) بالأسعار الجارية	مساهمة النفط ومنتجاته (مليون $)	مساهمة الصناعة التحويلية (مليون $)	نسبة مساهمة النفط ومنتجاته في الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي %
2004	59,439	26,618.6	4940	44.8	8.3
2005	80,799	42,004.1	5866	52.0	7.3
2006	101,548	56,917.9	5563	56.0	5.5
2007	114,608	60,132.5	6343	52.4	5.5
2008	147,538	87,709.5	6530	59.4	4.4
2009	105,992	52,342.2	5429	49.4	5.1
2010	119,904	64,484.7	6744	53.8	5.6
2011	160,627	97,793.0	8192	60.9	5.1
2012	183,253	115,085.9	9849	62.8	5.4
2013	186,528	117,142.4	10025	62.8	5.4

المصدر: إدارة المعلومات، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

الشكل رقم (1): يوضح مساهمة النفط والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي 2004-2013

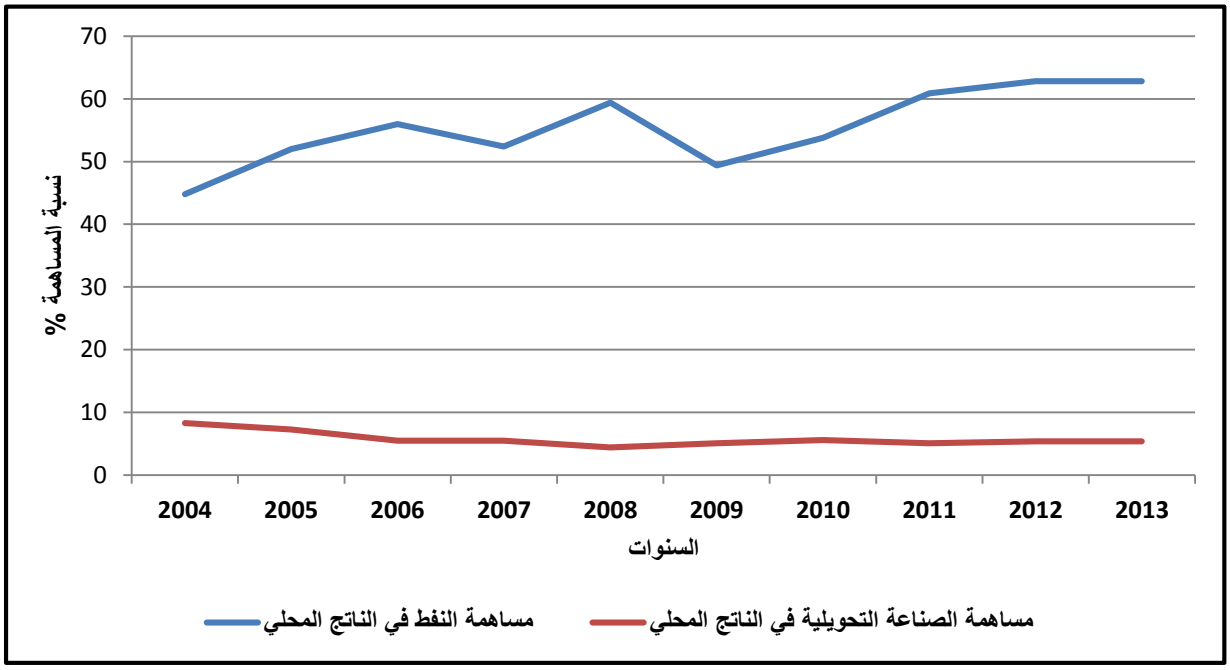

الجدول رقم (3): يوضح التوزيع النسبي للقيمة المضافة في القطاع غير النفطي بتكلفة عوامل الإنتاج (%)، 2004 -2013

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصناعات التحويلية	14.2	14	11.4	10.6	9.9	9.2	11.1	11.9	13.2	13.2
الكهرباء والماء	2.9	2.6	2.5	1.9	2.1	2.5	2.9	3.3	2.9	2.9
البناء والتشييد	3.9	3.6	3.8	3.7	3.7	3.5	4.2	4.2	3.9	3.9
الخدمات	78.3	79.2	81.8	83.4	83.9	84.3	81.3	79.9	79.3	79.3
الزراعة	0.7	0.6	0.5	0.4	0.4	0.5	0.5	0.7	0.7	0.7
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

3/1 التركيب الهيكلي للصناعات التحويلية في الكويت

سعت الحكومة الكويتية لدعم القطاع الصناعي منذ وقت مبكر، انطلاقاً من سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وإحلال بعض الواردات من المنتجات الغذائية ومواد البناء. وايماناً منها بأهمية الصناعة في التنمية الاقتصادية، نالت الصناعة في الكويت دعم وتشجيع الحكومة المتمثل في تجهيز وإعداد الأراضي بالبنية التحتية المطلوبة للنشاط الصناعي. كما تم توفير ودعم الخدمات الضرورية مثل الكهرباء والماء والغاز وإيجارالأراضي بأسعار تشجيعية للمستثمرين، كما أنشأت الحكومة البنك الصناعي الكويتي لتوفير الاستشارات الصناعية والقروض الميسرة لتمويل المصانع.

إلا أن ذلك كله لم يكن كافياً لنمو القطاع الصناعي بالشكل المطلوب. فقد شهد عدد المصانع تذبذباً واضحاً خلال العشر سنوات الماضية، بينما زاد حجم الاستثمارات وحجم الأيدي العاملة في السنوات التالية لعام 2008، وذلك كما موضح في الفقرات التالية:

أ-عدد المصانع

إزداد عدد المصانع العاملة في قطاع الصناعة بشكل واضح من السنوات 2004 حتى 2009 وبعدها استمر في الانخفاض إلى عام 2012 ليرتفع مرة أخرى عام 2013. لكن الإتجاه العام لعدد المصانع في القطاع الصناعي يتسم بالارتفاع خلال الفترة 2004-2013. فقد كان عدد المصانع في

عام 2004 نحو 602 مصنعاً ليرتفع العدد إلى نحو 826 في عام 2013، كما موضح في الجدول رقم (4) والشكل رقم (2). وقد بلغ معدل النمو السنوي لعدد المصانع في الفترة 2004-2013 نحو 3.6%، ويلاحظ بأن نسبة النمو السنوي في عدد المصانع قد تفاوت من سنة لأخرى حيث بلغ أعلى مستوى له عام 2009 عندما كان ينمو بمعدل سنوي بلغ 7.7% في الفترة من 2004 حتى 2009، بينما بلغ أدنى مستوى في الفترة من 2009 إلى 2013 حيث تناقص معدل النمو السنوي ليبلغ (-1.4%).

ب- حجم الاستثمارات

حققت الاستثمارات الموظفة في قطاع الصناعة بالكويت نمواً واضحاً خلال السنوات العشر الماضية، قد يكون ذلك بسبب إنشاء عدد من المصانع الكبيرة في مجال صناعة المواد الكيماوية وصناعة تكرير النفط والصناعات البلاستيكية. ويبين الجدول رقم (4) والشكل رقم (3) أن حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي بالكويت قد زاد من نحو 7.5 بليون دولار عام 2004 إلى 20.4 بليون دولار عام 2013، بزيادة بلغت نحو ثلاثة أضعاف خلال هذه الفترة، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 11.8%.

ت- حجم الأيدي العاملة

إزداد عدد العاملين في قطاع الصناعة كما موضح على الجدول رقم (4) والشكل رقم (4) من نحو 49.4 ألف عامل عام 2004 إلى حوالي 85.1 ألف عامل عام 2013، بزيادة بلغت 72.3% خلال هذه الفترة، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 6.2% خلال نفس الفترة. ويلاحظ أن معدّل نمو الاستثمارات قد زاد بكثير عن نسبة نمو الأيدي العاملة، وذلك لأن إنشاء المشاريع الحديثة اعتمدت على كثافة رأس المال، وبنسبة أعلى من كثافة اليد العاملة.

الجدول رقم (4): يوضح عدد المصانع والاستثمارات والقوى العاملة في قطاع الصناعة بدولة الكويت من 2004 إلى 2013

السنوات	عدد المصانع	حجم الاستثمارات (مليون دولار)	عدد العاملين
2004	602	7,502	49,434
2005	619	7,710	49,455
2006	787	7,972	50,513
2007	791	8,055	51,615
2008	869	9,660	73,234
2009	871	9,691	73,967
2010	717	10,051	74,663
2011	694	14,702	83,985
2012	701	14,753	84,079
2013	826	20,466	85,094

المصدر: إدارة المعلومات، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

المنشآت الصناعية في الكويت على حسب الحجم 2004-2013

الفئات الصناعية	عدد المصانع	%	إجمالي الاستثمارات (مليون دولار)	%	إجمالي القوى العاملة	%
الصناعات الصغيرة	416	50.4	329	1.6	13,861	16.3
الصناعات المتوسطة	187	22.6	671	3.3	14,006	16.4
الصناعات الكبيرة	223	27.0	19,467	95.1	57,227	67.3

المصدر: إدارة المعلومات، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

الشكل رقم (2): يوضح تطور عدد المصانع في الكويت 2004-2013

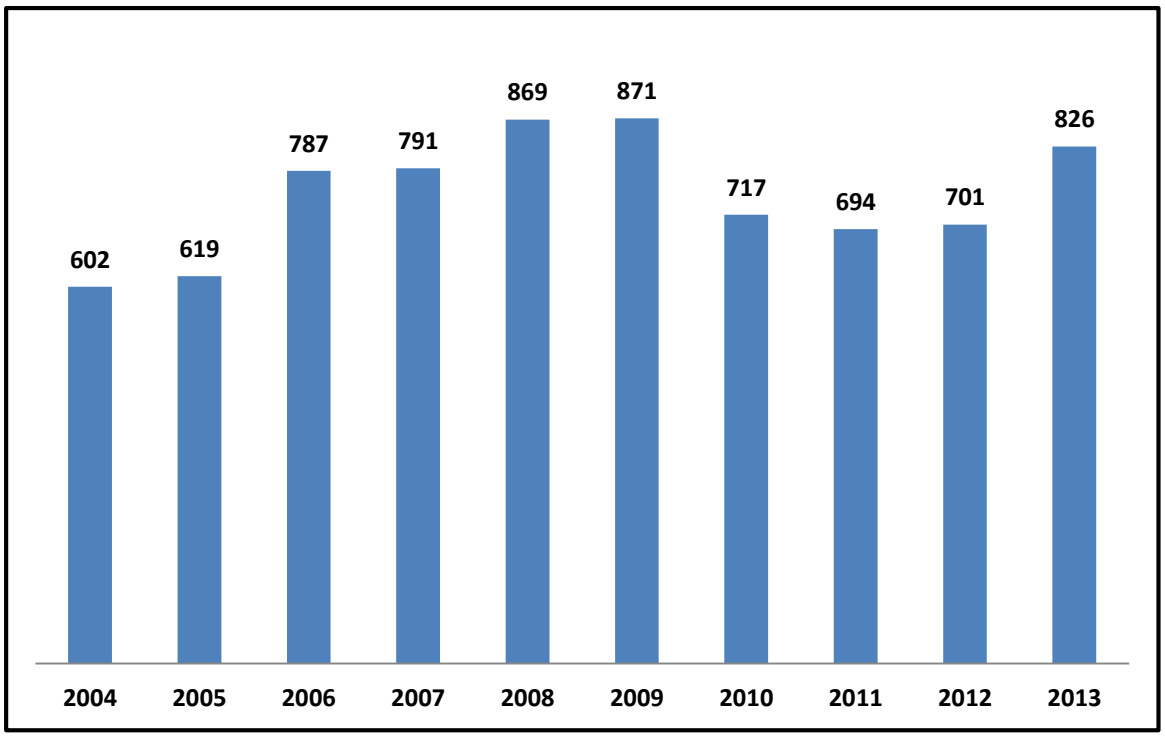

المصدر: الجدول رقم (4)

الشكل رقم (3): يوضح تطور الاستثمارات الصناعية في الكويت 2004-2013

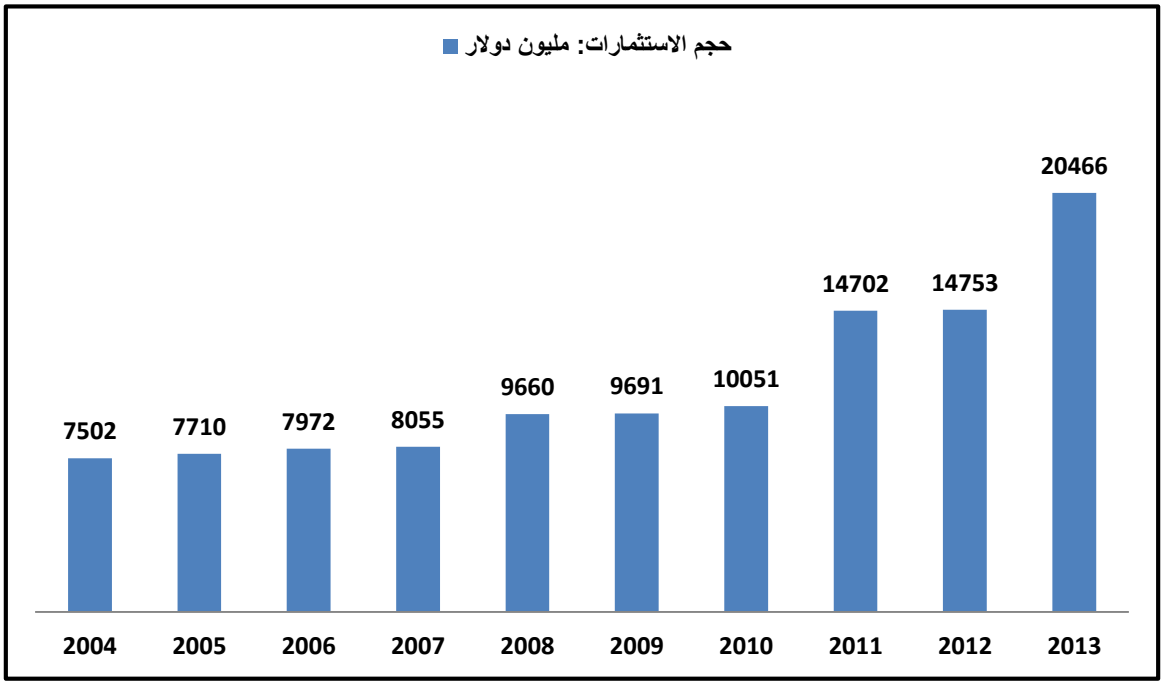

الشكل رقم (4): يوضح تطور حجم القوى العاملة في الصناعات الكويتية 2004-2013

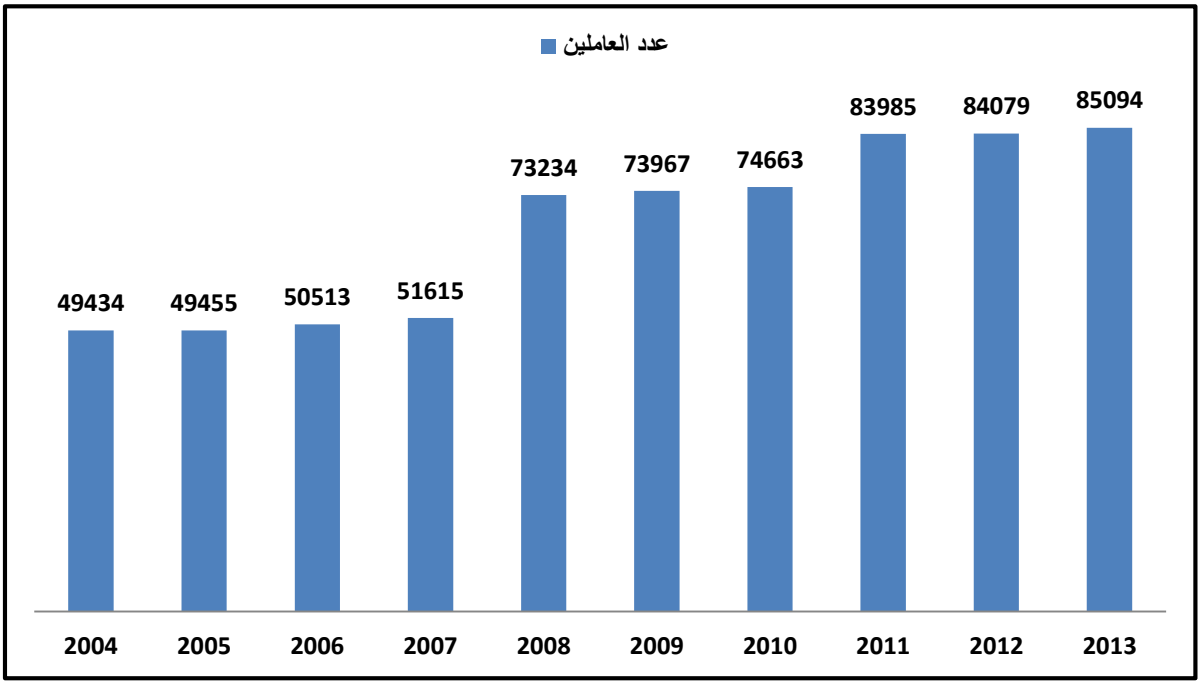

4/1 توزيع الصناعات التحويلية حسب الأنشطة الرئيسة عام 2013

تتركز معظم الصناعات في الكويت في مجال صناعة مواد البناء، وفي صناعة المنتجات المعدنية، وفي صناعة المواد الغذائية، كما يتضح ذلك من خلال التحليل الإحصائي بالجدول رقم (5) الآتي:

الجدول رقم (5): يوضح توزيع المصانع حسب الأنشطة الصناعية الرئيسة 2013

النشاط الصناعي	التصنيف الصناعي ISIC: CODE	عدد المصانع	نسبة المساهمة %	الترتيب
صناعة الاسمنت ومواد البناء	23	200	24.2	1
صناعة المنتجات المعدنية	25	155	18.8	2
صناعة المنتجات الغذائية	10	78	9.4	3
صناعة الأثاث	31	65	7.9	4
صناعة منتجات اللدائن والمطاط	22	58	7.0	5
صناعات متنوعة أخرى	-	270	32.7	-
الإجمالي	**-**	**826**	**100**	**-**

المصدر: إدارة المعلومات، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

1/4/1 توزيع المصانع حسب الانشطة الرئيسة عام 2013

يتركز العدد الأكبر من المصانع في الصناعة في دولة الكويت عام 2013 في مجال صناعة مواد البناء، والتي تضم صناعة الإسمنت ومواد البناء بصورة عامة، والتي تشمل العديد من الصناعات التي تستخدم على نطاق واسع في مجال البناء والتشييد ومنها أيضاً صناعة الزجاج والبورسلان والخزف والجير والجص، والخرسانة الجاهزة وغيرها. وترتبط صناعة مواد البناء عادة بقطاع البناء والتشييد والتطوير العقاري، وبحجم الانفاق الحكومي على البنية التحتية.

وقد كان عدد المصانع العاملة في هذا المجال قد بلغ نحو 200 مصنعاً عام 2013، شكلت حوالي 24.2% من إجمالي عدد المصانع العاملة في الصناعات في الكويت، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (5) والشكل رقم (5)، وجاءت صناعة المنتجات المعدنية بالمرتبة الثانية من حيث عدد المصانع التي بلغت نحو 155 مصنعاً والتي شكلت نسبة قدرها 18.8%، وتضم مجموعة من المنتجات الصناعية مثل الصهاريج والخزانات، وتشكيل المعادن، وعدد آخر كبير من المنتجات. أما صناعة المنتجات الغذائية فقد حلّت بالمرتبة الثالثة وبعدد مصانع بلغ نحو 78 مصنعاً، بمساهمة نسبية قدرها 9.4%، والتي تضم العديد من المنتجات مثل تجهيز وحفظ الفاكهة والخضار، وتجهيز وحفظ اللحوم والأسماك، وصناعة الزيوت، وصناعة الألبان ومنتجاتها، وصناعة طحن الحبوب والنشاء والخبز والمعجنات وصناعة السكر والحلويات، وجاءت بعد ذلك صناعة الأثاث التي حازت على 65 مصنعاً، شكلت نحو 7.9% من جملة الصناعات في الكويت، وتضم هذه الصناعات صناعة الأثاث الخشبي والأثاث المعدني.

الشكل رقم (5): يوضح توزيع المصانع حسب الأنشطة الرئيسة لعام 2013

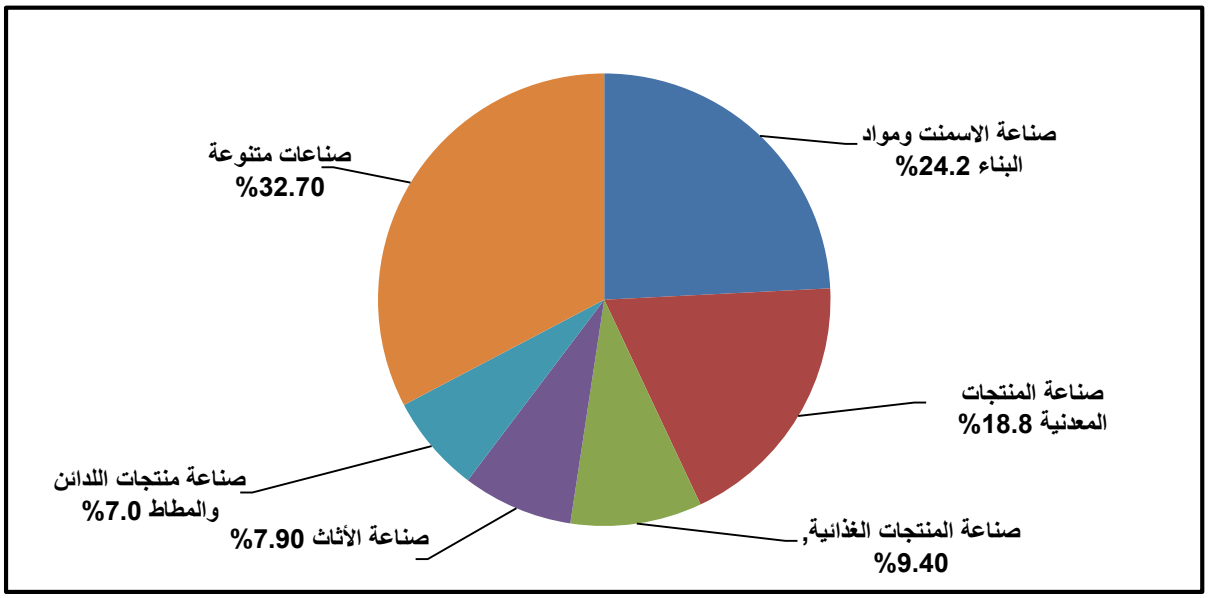

2/4/1 توزيع الاستثمارات المتراكمة حسب النشاط الصناعي لعام 2013

أما بخصوص تمركز الاستثمارات حسب النشاط الصناعي فقد نالت صناعة المواد والمنتجات الكيماوية المركز الأول في جذب الاستثمارات الصناعية في الكويت، كما يبيّن ذلك الجدول رقم (6) والشكل رقم (6) إذ حازت على نحو 7.3 بليون دولار مثلت نسبة قدرها 35.5% من إجمالي الاستثمارات الصناعية المتراكمة في عام 2013 بالكويت. من السمات المميزة لهذه الصناعة استخدامها الكثيف لرأس المال المتمثل في المعدات التكنولوجية المستوردة بأثمان عالية، والتي تشمل صناعة الأسمدة الكيماوية والمبيدات، والأصباغ والدهانات، والصابون والمنظفات، وغيرها من منتجات كيميائية متعددة، تلتها صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة والتي حازت على حوالي 3.7 بليون دولار شكلت 18.1% من إجمالي الاستثمارات الصناعية. ثم جاءت بعدها صناعة منتجات المطاط واللدائن باستثمارات متراكمة بلغت نحو 2.6 بليون دولار كانت نسبتها نحو 12.7%، وتلتها صناعة منتجات المعادن اللافلزية الاخرى باستثمارات قيمتها نحو 2.1 بليون دولار ونسبة بلغت 10.1%، ثم الصناعة المنتجات الغذائية باستثمارات بلغت حوالي 1.1 بليون دولار، ثم صناعة منتجات أخرى.

الجدول رقم (6): يوضح توزيع الاستثمارات حسب النشاط الصناعي لعام 2013

النشاط الصناعي	التصنيف الصناعي	حجم الاستثمارات (مليون دولار)	نسبة المساهمة	الترتيب
صناعة المواد والمنتجات الكيماوية	20	7,270	35.5	1
صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة	19	3,703.4	18.1	2
صناعة منتجات المطاط واللدائن	22	2,591.5	12.7	3
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	23	2,067.5	10.1	4
صناعة المنتجات الغذائية	10	1,058.8	5.2	5
صناعة منتجات أخرى	-	3,774.8	18.4	-
الإجمالي	**-**	**20,466**	**100**	**-**

المصدر: إدارة المعلومات، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

الشكل رقم (6): يوضح توزيع الاستثمارات حسب النشاط الصناعي لعام 2013

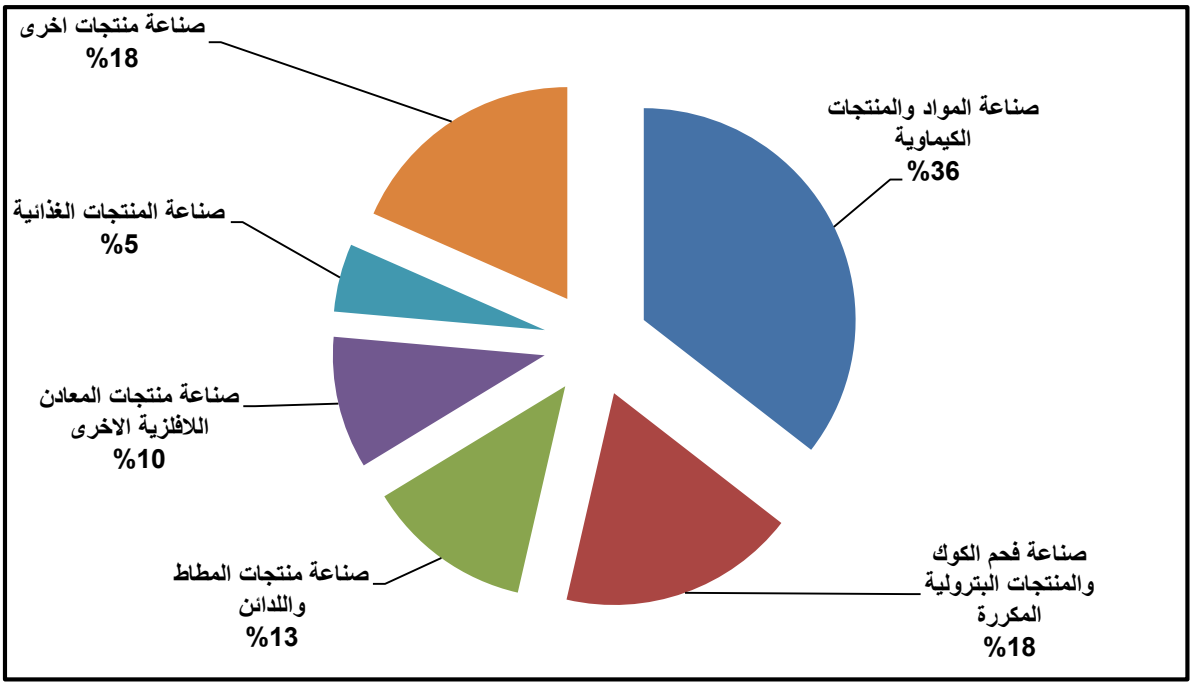

3/4/1 توزيع العاملين حسب النشاط الصناعي لعام 2013

ضمت صناعة الأسمنت ومواد البناء العدد الأكبر للأيدي العاملة في القطاع الصناعي بالكويت لعام 2013، فقد حازت على 14.5 ألف عامل شكلت نسبة قدرها 17.1% من إجمالي القوى العاملة في قطاع الصناعات التحويلية في الكويت كما يتضح من الجدول رقم (7) والشكل رقم (7)، وجاءت بعدها صناعة المنتجات الغذائية بعدد 13.2 ألف عامل وبنسبة بلغت حوالي 15.5%، وتلتها صناعة المنتجات المعدنية بعدد عمال بلغ نحو 13 ألف ونسبة قدرها 15.3%، ومن الملاحظ أن الأنواع الثلاث من الصناعات (صناعة الإسمنت، والمنتجات الغذائية، والمنتجات المعدنية تتنافس فيما بينها باستقطاب الأيدي العاملة، إذ جاءت نسبها متقاربة). ثم جاءت بعدها صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة بعدد 7.5 ألف عامل ونسبة تساوي 8.8%، وبعدها صناعة منتجات المطاط واللدائن، ثم صناعات متنوعة أخرى.

الجدول رقم (7): يوضح توزيع عدد العاملين حسب النشاط الصناعي لعام 2013

النشاط الصناعي	التصنيف الصناعي	عدد العاملين	نسبة المساهمة	الترتيب
صناعة الأسمنت ومواد البناء	23	14,517	17.1	1
صناعة المنتجات الغذائية	10	13,231	15.5	2
صناعة المنتجات المعدنية	25	12,999	15.3	3
صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة	19	7,503	8.8	4
صناعة منتجات المطاط واللدائن	22	5,219	6.1	5
صناعات متنوعة أخرى	-	31,625	37.2	-
الإجمالي	**-**	**85,094**	**100**	**-**

المصدر: إدارة المعلومات، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

الشكل رقم (7): يوضح توزيع العاملين حسب النشاط الصناعي لعام 2013

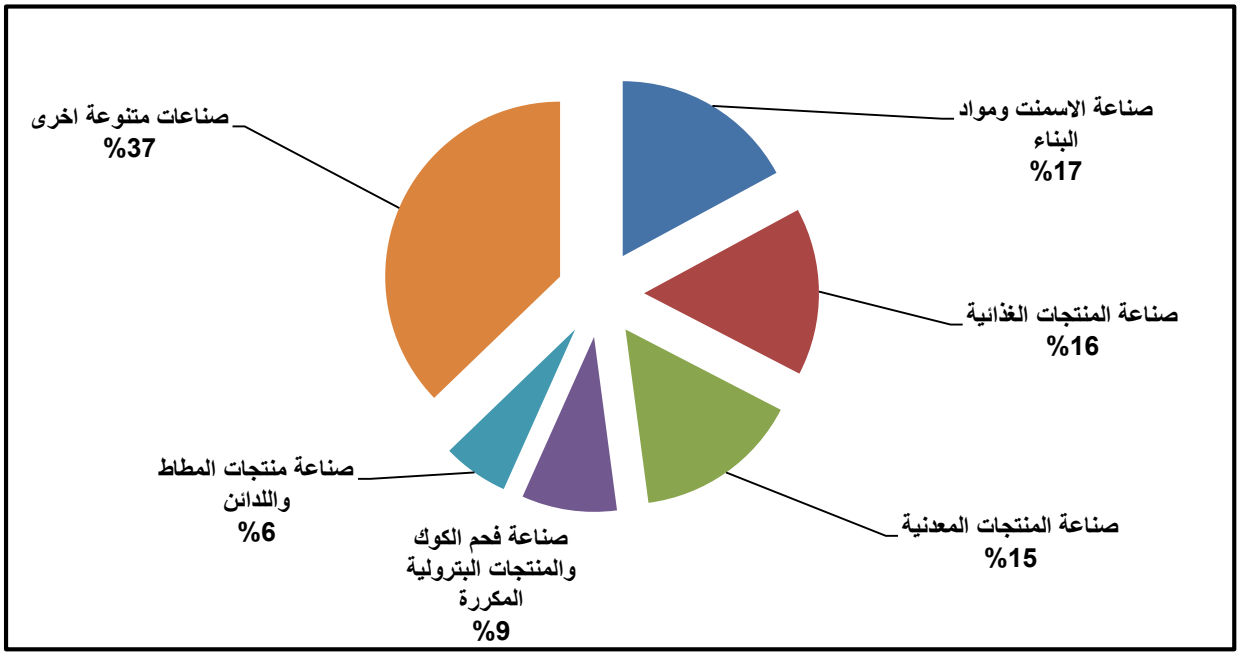

5/1 مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

لم تكن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالكويت بالقدر المرجو لها أن تساهم به طيلة العشر سنوات الماضية (2004-2013)، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (8) والشكل رقم (8)، وعلى الرغم من نمو قيمة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي بمعدل سنوي بلغ نحو 8.2% للفترة المعنية إلا أن مساهمتها النسبية في إتجاه متناقص وغير مستقر، ففي حين كانت نسبة مساهمتها قد بلغت حوالي 8.3% في عام 2004 تضاءلت النسبة لتصل إلى 5.4 في عام 2013، علماً أن نسبة المساهمة بلغت أدنى مستواها في عام 2008، العام الذي شهد الأزمة المالية العالمية. وهذا يشير إلى عدم مرونة الصناعة التحويلية في الكويت على الملاءمة مع الأزمات المالية كما فعلت وتفعل صناعات كثيرة في مختلف أرجاء العالم خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع العلم أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت تمثل نحو 73% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية. كما يشير ذلك إلى وجود مشاكل بنيوية ومؤسساتية تواجه تنمية وتطوير الصناعات التحويلية في الكويت كي تقوم بدورها الرائد في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية وتوليد الفرص الجديدة للعمالة الوطنية وتنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل. حتى أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي غير النفطي جاءت متناقصة لنفس الفترة المعنية وأن قطاعات أخرى معظمها خدمات كان لها النصيب الأوفر في المساهمة في قيمة الناتج المحلي غير النفطي.

الجدول رقم (8): يوضح مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 2004 إلى 2013

السنوات/ البيان	الناتج المحلي الإجمالي (مليون $) بالأسعار الجارية	الناتج المحلي غير النفطي (مليون $) بالأسعار الجارية	مساهمة الصناعة التحويلية (مليون $)	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي غير النفطي %
2004	59,439	34,729	4940	8.3	14.2
2005	80,799	41,804	5866	7.3	14
2006	101,548	48,606	5563	5.5	11.4
2007	114,608	59,686	6343	5.5	10.6
2008	147,538	65,657	6530	4.4	9.9
2009	105,992	58,953	5429	5.1	9.2
2010	119,904	60,838	6744	5.6	11.1
2011	160,627	68,408	8192	5.1	11.9
2012	183,253	74,424	9849	5.4	13.2
2013	186,528	75,754	10025	5.4	13.2

المصدر: إدارة المعلومات، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

شكل رقم (8): يوضح نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 2004-2013

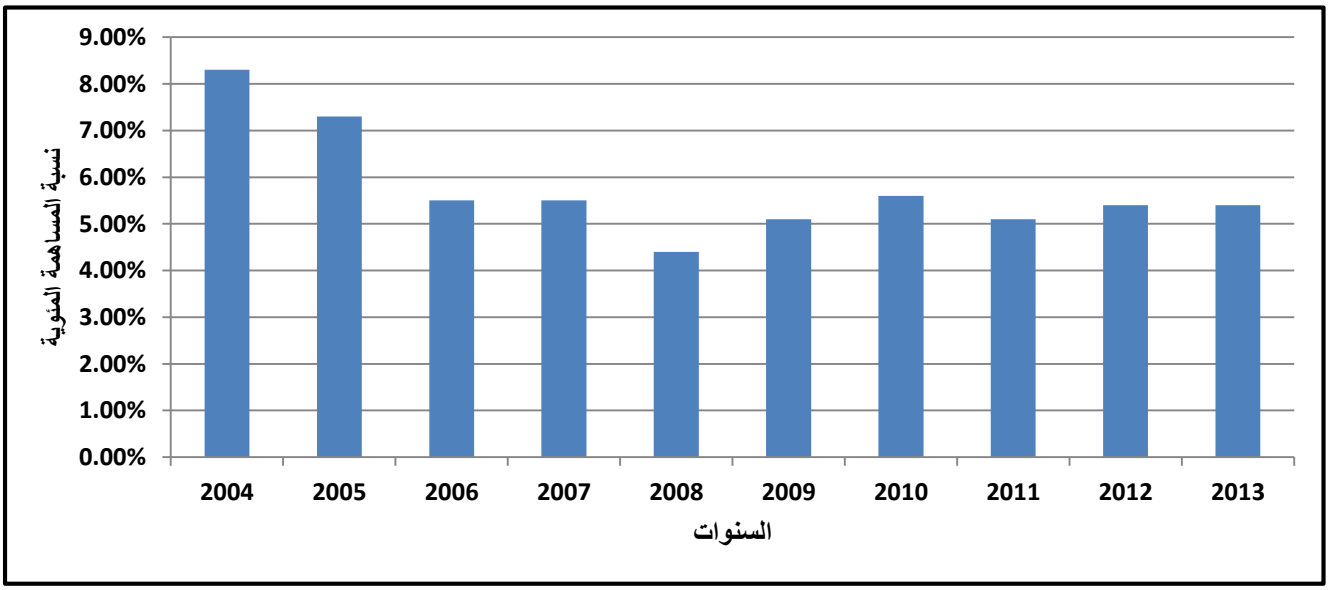

أما من حيث مساهمة الصناعات التحويلية في الصادرات للفترة من 2004 الى 2013 تشير البيانات في الجدول رقم (9) والشكل رقم (9) أن الصادرات الصناعية قد شهدت نمواً سنوياً في المتوسط يعادل 10.9% لكن الإتجاه العام للصادرات الصناعية على مدى العشر سنوات الماضية يميل أكثر نحو التذبذب وعدم الاستقرار. لقد شكلت الصادرات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات طيلة الفترة المعنية حيث بلغت في المتوسط نحو 93.4% وتضاءلت معها نسب مساهمة الصادرات الصناعية لتصبح أرقاما أحادية. وهذه المساهمة الضئيلة للصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات خلال العشر سنوات الماضية تثير هواجس عديدة عن اعتماد الكويت المستمر وبشكل رئيسي على النفط ومنتجاته الذي يجعل منها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، مما قد يعرّض الاقتصاد الكويتي والتنمية الاقتصادية التي انتظمت البلاد لعقود لمخاطر جمة.

الجدول رقم (9): يوضح مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات من 2004 إلى 2013 (مليون $)

السنوات	صادرات النفط ومنتجاته	الصادرات الصناعية	إجمالي الصادرات	صادرات النفط ومنتجاته/ إجمالي الصادرات	الصادرات الصناعية/ إجمالي الصادرات %
2004	26,250.9	1,861	28,173	93.2	6.6
2005	42,440.4	2,355	44,869	94.5	5.2
2006	53,156.5	1,882	55,070	86.7	3.4
2007	57,823.2	3,383	61,293	94.3	5.5
2008	80,929.6	4,570	85,646	94.5	5.3
2009	46,870.5	3,315	50,286	93.2	6.6
2010	57,119.7	4,344	61,658	92.6	7.0
2011	96,444.9	5,017	101,741	94.8	5.0
2012	107,321.1	5,624	113,257	95.1	5.0
2013	107,703.8	4,708	112,825	95.4	4.2

المصدر: إدارة المعلومات، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

الشكل رقم (9): يوضح تطور نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات 2013-2004

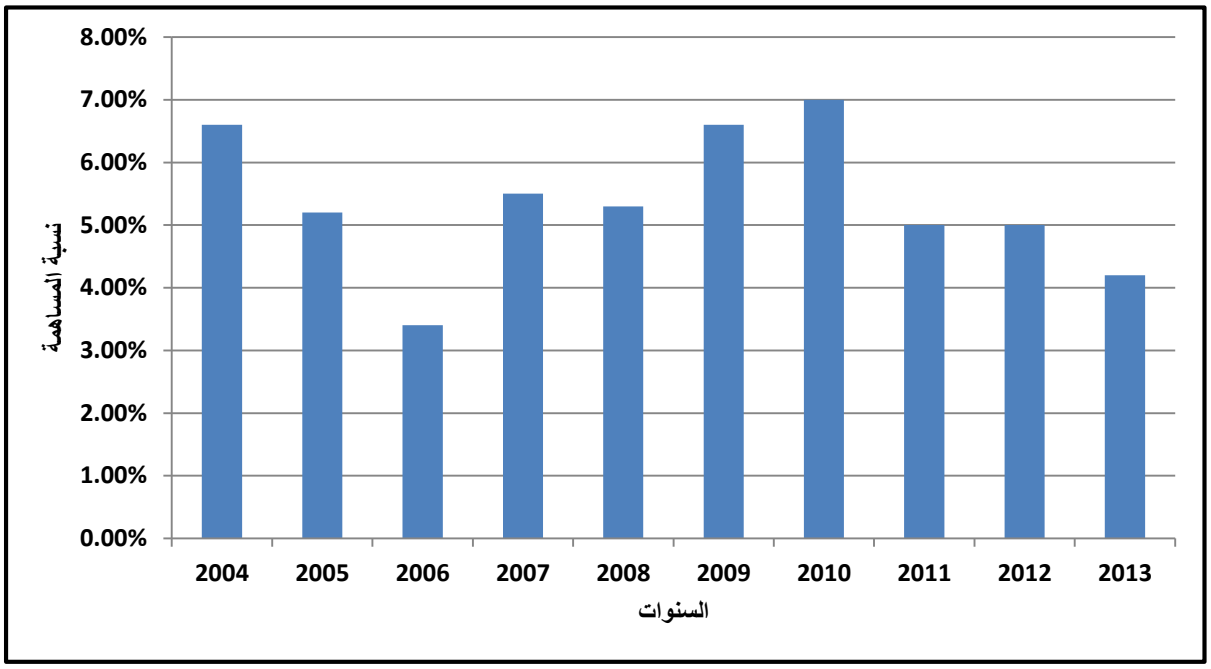

تعتبر تنمية الصادرات من أهم عناصر النمو الاقتصادي في كثير من الدول لما لها من آثار في تحسين ميزان المدفوعات وجذب الاستثمارات الخارجية، وتقوية العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مضطردة. هناك عدد من الدول تسعى لتحقيق نموها الاقتصادي من خلال الصادرات ذات التنافسية العالية وتطوير الصناعات المحلية التي تنتج سلعاً، ذات محتوى تقني، قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي والدولي، وتمتاز بجودة عالية، ولها المرونة التي تستوعب أذواق المستهلكين المتغيرة. وأن هناك تجارب دولية ناجحة اعتمد نموها الاقتصادي على الصادرات الصناعية، كما في بعض دول جنوب شرق آسيا والصين.

الفصل الثاني:

الصادرات الصناعية وجهود توسيع الأسواق الخارجية

1/2 التركيب السلعي للصادرات الكويتية

ما زال قطاع الوقود المعدني والبترول يشكل أهم مصدر للصادرات في الكويت، وذلك نظراً للميزة النسبية التي تتمتع بها الكويت في هذا المجال. ويلاحظ من تحليل بيانات الصادرات الكويتية لعام 2012 في الجدول رقم (10)، أن صادرات المشتقات النفطية تحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية للصادرات حيث وصلت النسبة الى نحو 94.8%، بينما تحتل المواد الكيماوية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للصادرات الكويتية بنسبة قدرها 3%. أما السلع المصنعة فتحل في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية وكانت نسبتها حوالي 0.8%، وتأتي الآلات والمعدات في المرتبة الرابعة في أهميتها النسبية بنسبة قدرها 0.4%، وتأتي سلع المواد الغذائية في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبية للصادرات الكويتية حيث كانت نسبتها 0.1% من إجمالي الصادرات لعام 2012.

يلاحظ أيضاً من التركيب السلعي للصادرات الكويتية لعام 2012 أن المشتقات النفطية والمواد الكيماوية تمثل نحو 97.8% من إجمالي الصادرات، وبقية السلع من آلات ومعدات نقل، وسلع مصنعة، ومواد غذائية تشكل فقط نحو 1.3% من الصادرات. ذلك يشير إلى حقيقة اعتماد الصادرات الكويتية على النفط ومشتقاته وتراجع أهمية السلع الصناعية الاخرى، وهذا خلل بنيوي واضح في الصادرات يجعل الاقتصاد الكويتي عرضة لتقلبات السوق العالمي، فضلاً عن المنافسة القوية التي تواجه الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والبلاستيك في الأسواق العالمية كما خلص لذلك المسح الصناعي لعام 2011 في الكويت. إن إتجاه الاعتماد الكبير على القطاع النفطي في الكويت جاء مدابراً للتطوّر والتنويع في صناعات أخرى تكون قادرة على إنتاج سلع تمتلك مزايا تنافسية في السوق العالمي وتساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية في البلاد. هذا الوضع في حد ذاته يشكل عقبة كبيرة في طريق التنمية الصناعية في الكويت ما لم تبادر الحكومة الكويتية بالعمل على إعادة صياغة الهيكل الصناعي في البلاد وإدخال صناعات نوعية تواكب التطور الذي انتظم العالم في انتاج السلع، وكسب مواقع جديدة على خارطة العالم الصناعية.

الجدول رقم (10): يوضح الأهمية النسبية للصادرات الكويتية حسب التصنيف الدولي – 2012

أنواع السلع	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)
الأغذية والمشروبات	81.9	0.1
المشتقات النفطية	108542.2	94.8
المواد الكيماوية	3414.7	3.0
آلات ومعدات النقل	567.5	0.4
السلع المصنعة	894.3	0.8
مواد أخرى	1009.1	0.9
المجموع	**114,509.7**	**100.0**

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

هناك نوع من الصناعات تختص بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمتاز باستخدامها للتقنية العالية أو المتوسطة وهذا النوع من الصناعات هو الذي ساهم، مع مجموعة أخرى من العوامل، في تنمية الصناعة التحويلية والنهضة الصناعية في دول لها تجارب ناجحة مثل جمهورية كوريا الجنوبية والصين، وفنلندا. فالصناعات عالية ومتوسطة التقنية لها مزايا تنافسية عالية في الأسواق العالمية لقدرتها على إنتاج سلع تلبي حاجة وأذواق المستهلكين المتغيرة على الدوام، وطبيعة تكوينها التقني المتقدم والقادر على توفير سلع بإنتاجية عالية تؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج ومن ثم خفض الأسعار وهذا ما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية في أسواق العالم.

تعتمد تنمية الصادرات الصناعية ضمن أشياء أخرى على ضرورة إتباع استراتيجية تصديرية واضحة ومدعومة بشكل مباشر وقوي من الحكومة، وإرساء قواعد قوية ومتناسقة من البنى التحتية اللوجستية والمؤسسية الداعمة للتصدير في مجالات التمويل وائتمان الصادرات والتسويق وإدارة المخاطر والنقل. في ظل هذا الواقع يسعى مركز تنمية الصادرات الصناعية في الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت إلى:

- توفير كافة السبل لدعم وتشجيع القطاع الصناعي في دولة الكويت، ودعم الصناعات الكويتية حرصاً على تشجيعها للدخول في الأسواق الخارجية وتحفيزها على منافسة المنتجات العالمية بالإضافة إلى صنع اسم تجاري يرتقي بالمستوى العام للصادرات الوطنية.

- دعم الصادرات غير النفطية وتطوير نموها وذلك عن طريق طرح العديد من البرامج التي من شأنها الإرتقاء بجودة هذه الصادرات، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات جمركية مع عدة دول تسهل عملية التبادل التجاري.

- دأبت الهيئة منذ إنشائها على توفير كافة السبل لدعم وتشجيع القطاع الصناعي في دولة الكويت، ودعم الصناعات الكويتية وذلك لتشجيعها على الدخول في الأسواق الخارجية عن طريق إقامة وتنظيم أجنحة للمصانع الكويتية في الأسواق الخارجية، وبعد إنشاء مركز تنمية الصادرات الصناعية واعتماد برامجه من قبل مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة تعددت برامج ومبادرات الدعم والتشجيع المنطوية تحت هدف دعم المنتج الوطني في الدخول للأسواق الخارجية، ويتم تفعيل هذه البرامج والصرف عليها من خلال ميزانية الهيئة العامة للصناعة السنوية.

- قامت الهيئة العامة للصناعة متمثلة بمركز تنمية الصادرات الصناعية بتوقيع عقد استشاري مع كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومركز التجارة الدولية حيث باشرت الهيئة بالتعاون معهما بالعمل على مشروع «تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية» والذي يعد من المشاريع الاستراتيجية لمركز تنمية الصادرات الصناعية ويعتبر دراسة عملية لواقع المنشآت الصناعية لإيجاد حلول مبتكرة للتغلب على المصاعب التي تواجهها وتحد من زيادة صادراتها الخارجية، ويشمل الإطار العام للدراسة على دراسة كاملة لقطاع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية والفحم والمطاط، بالإضافة إلى دراسة شاملة لعشر منشآت صناعية قابلة للتصدير على الأقل، وتأهيلهم عمليا للتصدير لأسواق إقليمية وعالمية، هذا بالإضافة لدراسة تقييمية لكل منشأة توضح الجانب الإيجابي والسلبي لهذه المنشأة والتقنية المستخدمة والمقترحة، والصعوبات التي تواجه المنشأة وأفضل الحلول لتخطيها، بالإضافة إلى دراسة مفصلة لأكثر الأسواق الواعدة والتي من الممكن تصدير المنتجات الوطنية لها. ومن أهم أهداف هذه الاتفاقيات توسيع القاعدة الصناعية الكويتية، وإيجاد مصادر أخرى للدخل من خلال التصدير بشكل مستمر وثابت، بالإضافة إلى مساعدة المصانع المحلية على الإنتاج بالطاقة المثلى والتعريف بالمنتج الكويتي وكفاءته بالسوق العالمي وتعزيز الجودة والقدرة التنافسية للمنتجات الكويتية.

2/2 إجراءات الهيئة العامة للصناعة لدعم المنتج المحلي

- تقوم الهيئة العامة للصناعة باتباع العديد من الإجراءات التي من شأنها دعم المنتج المحلي ويتمثل هذا الدعم بعدة محاور أبرزها دعم المستلزمات الإنتاجية للمنشآت الصناعية القائمة وفقاً لضوابط الإعفاء الخليجية الموحدة والتي تشتمل إلى إعفاء الآلات والمعدات والمواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف والمواد نصف المصنعة وقطع التبديل التي تستخدمها هذه المنشآت في العملية التصنيعية.
- وكذلك متابعة تنفيذ القرارات الوزارية والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بخصوص تطبيق أفضلية الشراء للمنتج الوطني في المناقصات التي تطرحها الجهات الحكومية من وزارات وهيئات ومؤسسات.
- كما يتم متابعة القرارات الصادرة بخصوص قانون نظام مكافحة الإغراق الخليجي الموحد والتدابير الوقائية والتعويضية لمعالجة مشاكل الإغراق بأشكاله المختلفة (إغراق كمي/ إغراق سعري).
- ومن جهة أخرى تقدم الهيئة العامة للصناعة الدعم للمنشآت الصناعية الحرفية والصغيرة من خلال إقامة المجمعات الحرفية وحاضنات الصناعات الصغيرة وتيسير وتسهيل إجراءات إقامة هذه المنشآت بهدف تنشيط الشباب الكويتي في تبوأ مكانة في القطاع الصناعي وتنميته واكتساب المهارات والخبرات الفنية في هذا المجال.
- كما تم تدشين الحملة الإعلامية لدعم وترويج المنتج الوطني والتي تهدف لتنمية الحس الوطني لدى المواطن والمقيم في الكويت، وذلك من خلال جميع وسائل الإعلام المتاحة والمحددة ضمن الخطة الإعلامية لمدة ثلاث سنوات. رغم كل ذلك النشاط الدؤوب من قبل الهيئة العامة للصناعة لتنمية وتشجيع الصادرات الصناعية الكويتية، **هناك عقبات محلية وخارجية تقف عائقاً لبلوغ هذا النشاط غاياته المرجوة، نذكر منها:**

أ- بعض القيود الجمركية التي تفرض من قبل الدول المستوردة على المنتجات الكويتية.

ب- معوقات النقل التي تحد من التبادل التجاري بين الكويت والدول العربية.

ت- تواجه العملية التصديرية للمنتج الكويتي بعض العقبات المحلية والخارجية التي من شأنها أن تضعف النمو المستهدف لمستوى الصادرات المحلية، وبالتطرق للعقبات المحلية فإننا نلاحظ أنه من أبرز العقبات التي تعاني منها المصانع الكويتية والمصدرة منها على وجه

التحديد تعاني من ندرة الأراضي الصناعية والتي تحتاجها لمجابهة متطلبات التوسعة وزيادة المنتجات المصدرة.

ث- أما بالنسبة للعقبات الخارجية فتتمثل في القيود التي تمارسها بعض الإدارات الجمركية مثل الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفة الجمركية التي تفرض على الاستيراد بالإضافة إلى معوقات النقل والتي تعتبر من أبرز المعوقات إلى تحد من التبادل التجاري بين دولة الكويت والدول العربية نظراً لارتفاع تكلفة النقل مما يشكل عائقاً أمام التجارة العربية البينية، وكذلك عدم توافر وسائل نقل منتظمة بين المغرب والمشرق العربي وبأسعار منافسة مما يجعل التجارة بينهما متدنية جداً.

وفي محاولة جادة للحد من هذه المعوقات تقوم الهيئة العامة للصناعة حالياً بتنفيذ خطة لإنشاء منطقتي الشدادية والنعايم الصناعيتين التي سيتم من خلالهما توفير العديد من القسائم الصناعية التي تلبي حاجة المستثمرين الصناعية لزيادة القدرة الإنتاجية، وكذلك المتابعة والتنسيق مع الجهات المحلية المعنية للعمل على حل وتذليل العقبات التي تواجه صادراتنا الوطنية في الأسواق الخارجية مثل وزارة الداخلية ووزارة المالية والإدارة العامة للجمارك ومؤسسة الموانئ الكويتية.

يعود تدني مستوى الصادرات الى الدول الأوروبية إلى صعوبة متطلبات الدخول إلى السوق الأوروبي وتعدد الاجراءات المطلوبة بالإضافة إلى قصور المعلومات حول المستثمرين المحليين في أسواق أوروبا وعدم توفر قنوات اتصال فعالة في الخارج، إلى جانب عدم الإلمام الكافي بمتطلبات المواصفات القياسية واشتراطات جودة المنتجات المراد تصديرها لهذه الأسواق، وأخيراً ارتفاع تكلفة النقل والشحن إلى هذه الأسواق مما يقلل الفرص التنافسية في الأسعار.

ج- تواجه الصادرات الكويتية من منتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات البترول، والمطاط والبلاستيك منافسة قوية في الاسواق الخارجية، وهذه المنتجات الصناعية تمثل نسبة كبيرة من الصادرات الكويتية عدا النفط، كما بيّن ذلك المسح الصناعي لعام 2011.

ومن الجدير بالذكر أنه يمكن رفع مستوى الصادرات المحلية من خلال إلتزام المصانع بمتطلبات مواصفات الجودة لأسواق الاتحاد الأوروبي وتوفير معلومات حول الفعاليات والمستوردين الرئيسيين

بالأسواق المستهدفة، بالإضافة إلى العمل على تنظيم وتسهيل المشاركة في المعارض الدولية المقامة في هذه الدول:

- بلغ إجمالي الصادرات الصناعية 2013 نحو 4.7 بليون دولار أي بنسبة 4.2% من إجمالي الصادرات الوطنية، كما في الجدول رقم (9).

- احتل قطاع الكيماويات والصناعات المرتبطة بالنفط (منتجات البلاستيك، الأسمدة، المواد العازلة، الأصباغ، المنظفات وغيرها) المرتبة الأولى من إجمالي الصادرات الصناعية في عام 2013 بنسبة قدرها 63.1%.

- استحوذت الصين على أعلى نسبة من الصادرات الكويتية في عام 2012 بقيمة إجمالية بلغت 839.4 مليون دولار، تبعتها في المرتبة الثانية الإمارات العربية المتحدة بقيمة إجمالية بلغت 731.8 مليون دولار، وجاءت في المرتبة الثالثة المملكة العربية السعودية بقيمة إجمالية بلغت 705.3 مليون دولار، وبلغت القيمة الإجمالية لصادرات الكويت إلى الهند 650.9 مليون دولار لتحتل بذلك المرتبة الرابعة، واحتلت المرتبة الخامسة اندونيسيا بقيمة صادرات كويتية بلغت 336.8 مليون دولار، وحلت في المرتبة السادسة الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة صادرات كويتية بلغت 288.9 مليون دولار.

- هناك بعض الاتفاقيات المبرمة بين دولة الكويت والدول الأخرى والتي تعمل على تسهيل التبادل التجاري بين الكويت وهذه الدول مثل الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة وكذلك بعض الاتفاقيات المبرمة مع مجموعات اقتصادية أو اتفاقيات ثنائية أخرى.

3/2 الخطة المستقبلية التي تضعها الهيئة لتنمية الصادرات الكويتية

تتمثل خطط الهيئة العامة للصناعة لتطوير الصادرات الكويتية في تنفيذ الاستراتيجية التصديرية لدولة الكويت والتي وضعت أهدافها بناء على عدد من المؤشرات وعلى تشخيص واقع الصادرات الصناعية الكويتية، وركزت الاستراتيجية التصديرية على بعض البرامج الموجهة إلى المنشآت الصناعية القائمة سواء كانت مصدرة أو غير مصدرة، وهي كالتالي:

- برنامج إصدار الشهادات العالمية للمنشآت الصناعية.
- برنامج دراسة المنتجات والأسواق العالمية.
- برنامج تطوير البيئة التصديرية.
- برنامج نظام المعلومات للتصدير.
- بالإضافة إلى برنامج دعم الترويج للمنتج المحلي وتسجيل العلامة التجارية للمنتجات الوطنية والذي يشتمل على عدة برنامج منها برنامج الحملة الإعلامية لترويج المنتج الوطني، برنامج المشاركة في المعارض برنامج المشاركة الفردية في المعارض وتسجيل علامة تجارية وبرنامج الوفود التجارية.

4/2 اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وسياسات الدعم

لقد فرض نظام العولمة وتحرير التجارة العالمية درجة حادة من المنافسة وخاصة بالنسبة للمنشآت الصغيرة في الدول النامية. ومن هنا ركزت الاستراتيجيات التصديرية لهذه الدول على ضرورة العمل على تعزيز القدرات التنافسية لمنشآتها بمختلف الوسائل الممكنة لتمكينها من الصمود والاستمرار. غير أن الانتساب إلى منظمة التجارة العالمية يحد من البدائل المتاحة أمام هذه الدول لدعم منشآتها الصناعية وذلك لوجود اتفاقيات ملزمة تحدد أشكال وشروط الدعم المختلفة.

أ -مفهوم الدعم: يشير مفهوم الدعم إلى الحالات التي تقوم بها الحكومة بمنح دعم مالي مباشر أو إعطاء دعم للدخل أو الأسعار مما يؤدي إلى فوائد أو مكاسب للإنتاج أو التصدير. ومن أشكال الدعم الشائعة الدعم النقدي المباشر للصادرات، وأسعار فائدة منخفضة للائتمان، وأسعار شحن منخفضة،...إلخ.

وقد حددت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أشكال الدعم المالي التالي:

- التحويل المباشر للمال على شكل منح أو قروض أو أي شكل من أشكال تمويل وتنمية رأس المال أو ما يمكن أن يساهم في تحقيق مثل هذه التحويلات المالية كضمانات القروض.
- الإيرادات المتحققة من الإعفاءات مثل الإعفاءات الضريبية.
- تقديم السلع والخدمات باستثناء ما يتعلق منها بالبنية التحتية العامة، أو شراء السلع.

واعتبرت الاتفاقيات كل هذه الإجراءات من أشكال الدعم حتى لو لم تتخذ من قبل الحكومة مباشرة بل حتى القيام بأي من هذه التحويلات المالية من خلال آلية تمويل عامة أو خاصة قد يعهد لها القيام بذلك. ويمكن حساب حجم الدعم أما وفقاً لحجم الكلفة على الحكومة أو وفقاً لحجم المنافع المتحققة لمستلم الدعم اعتماداً على الهدف من وراء ذلك.

ولكن هناك استثناءات لبعض الحالات:

- في حال إعطاء قروض أو تمويل أو ضمانات تمويل على أسس تجارية عادية وفقاً لأسعار السوق فإن ذلك لا يندرج تحت حالات الدعم.
- وبالمثل في حالة تقديم أو شراء السلع أو الخدمات مقابل بدل نقدي مناسب وفقاً لظروف السوق السائدة فان ذلك لا يعتبر دعماً.

ب -الدعم المسموح: هناك نوعان من الدعم المسموح بهما في الاتفاقيات ولا يسمح في العادة بإتخاذ إجراءات وقائية مقابلها من أي عضو:

- أشكال الدعم ذات الطبيعة العامة أي غير المحددة لمشروعات أو صناعات معينة.
- أشكال الدعم التي يمكن أن تعتبر محددة لمشروعات أو صناعات معينة ولكنها مخصصة لغايات محددة وتشمل:

❑ **البحث والتطوير:** يمكن إعطاء الدعم المباشر لأغراض البحث العلمي وكذلك للمساعدة في استخدام أو تطبيق نتائج البحث في العمليات الصناعية. ويجب مراعاة أن لا يزيد الدعم عن 75% من كلفة البحث الصناعي، وفي حالة الدعم الموجه للتطوير الصناعي باستخدام نتائج البحث فيجب أن لا يزيد الدعم عن 50% من كلفة التطوير الصناعي. بالإضافة إلى ذلك يجب أن ينحصر الدعم للأفراد والأدوات والتجهيزات والمباني والأرض والخدمات الاستشارية وغيرها من تكاليف التشغيل المتعلقة مباشرة بنشاط البحث.

- **تطوير الأقاليم الأقل حظاً:** يسمح بالدعم الموجه للأقاليم المحرومة على أن تتحقق الشروط التالية:

- أن يمنح الدعم بهدف التطوير العام للإقليم.
- أن لا يكون من النوع المحدد ضمن هذا الإقليم.
- يجب أن يكون الإقليم محدداً جغرافياً وذو شخصية اقتصادية وإدارية محددة.
- يجب أن تكون المصاعب التي تواجه الإقليم نتيجة لظروف مؤقتة.
- أن يتم اختيار الأقاليم المحرومة وفقاً لمعايير موضوعية محايدة ومعلن عنها.
- يجب أن تبنى هذه المعايير على مقارنة درجة التطور الاقتصادي (باستخدام مؤشرات الدخل الفردي ومعدل البطالة) للإقليم المحروم مع متوسط درجة التطور الاقتصادي للدولة ككل.

- **لأغراض بيئية:** الدعم الممنوح على شكل مساعدات لتمكين المنشآت القائمة على تبني متطلبات بيئية جديدة مسموح به ولكن بشروط:

- يجب أن تكون المنشأة عاملة لمدة سنتين على الأقل قبل صدور التشريع البيئي الجديد.
- يجب أن يكون الدعم لمرة واحدة وإجراء غير متكرر.
- يجب أن لا يتجاوز 20% من كلفة التكيف مع المتطلبات البيئية الجديدة.
- يجب أن لا يشمل كلفة استبدال وتشغيل المعدات الجديدة.
- يجب أن يرتبط بشكل مباشر مع خطط المنشأة بتخفيض التلوث.
- يجب أن يعمم الدعم على جميع المنشآت (دون استثناء) التي تواجه نفس المتطلبات البيئية الجديدة.

ج - الدعم الممنوع : حددت الاتفاقيات نوعين من أشكال الدعم المحظور:

- الدعم المرتبط بالأداء التصديري أو ما يسمى بدعم التصدير.
- الدعم المشروط باستخدام السلع المحلية بدلاً من السلع الأجنبية أو ما يسمى اختصاراً بدعم إحلال المستوردات.

وحتى لو لم يعتمد الدعم بشكل رسمي على الأداء التصديري ولكن كان من ناحية عملية مرتبط إلى ما بالصادرات أو إيراد الصادرات فإنه يعتبر دعماً من النوع المحظور.

وقد ورد في ملحق اتفاقية الدعم بعض الأمثلة المحددة على أشكال الدعم الممنوع منها:

- أية مدفوعات نقدية مباشرة لمنشأة أو صناعة اعتماداً على أدائها التصديري.
- إعطاء مزايا للصادرات من خلال برنامج الاحتفاظ بالعملات الأجنبية أو ما شابه ذلك.
- تقاضي أجور نقل محلية وأجور شحن للصادرات بشروط أفضل مما هو متاح للمنتجات المحلية.
- إعطاء إعفاءات أو تأجيل من الضريبة المباشرة المتعلقة بشكل خاص بالصادرات وتستثنى من ذلك الضرائب المباشرة المؤجلة إذا ما صاحبها مدفوعات فوائد مناسبة.
- الإعفاءات أو الاستثناءات من الضرائب غير المباشرة على إنتاج وتوزيع المنتجات المعدة للتصدير وبما يزيد عن تلك في حالة المنتجات المعدة للاستهلاك المحلي.
- الإعفاءات والاستثناءات أو التأجيل لضرائب غير مباشرة متراكمة من فترات سابقة ومفروضة على السلع والخدمات المستخدمة في إنتاج السلع المعدة للتصدير وبما يزيد عن تلك في حالة المنتجات المعدة للاستهلاك المحلي.
- عند احتساب قاعدة الضرائب المباشرة تمنح اقتطاعات خاصة مرتبطة مباشرة بالصادرات وبما يزيد عن تلك الممنوحة للإنتاج لأغراض الاستهلاك المحلي.
- تقديم ضمانات لائتمان الصادرات أو تأمينات بأقساط غير كافية لتغطية التكاليف التشغيلية طويلة الأجل أو خسائر مثل هذا البرنامج.
- تقديم ائتمان صادرات بأسعار أقل من التكلفة الفعلية للحصول على هذه الأموال أو الأسعار المفترض دفعها فيما لو تم الاقتراض من أسواق المال الدولية.
- المدفوعات الكلية أو الجزئية لتكاليف الحصول على الائتمان التي يتحملها المصدرون أو المؤسسات المالية إذا ما تحقق كسب مادي على صعيد شروط ائتمان الصادرات.

د - معاملة الدول النامية

- **الدول الأقل نمواً**

وضعت الاتفاقيات الأعضاء من الدول الأقل نمواً والدول النامية التي يقل ناتجها القومي الإجمالي للفرد عن 1000 دولار أمريكي سنوياً في مجموعة خاصة بالنسبة لدعم الصادرات. حيث أن هذه المجموعة قد أعفيت من متطلب الدعم المحظور. وبالتالي يمكن للدول الأقل نمواً

أن تستخدم دعم الصادرات ويمكن أيضاً للدول النامية الأخرى في هذه المجموعة أن تدعم صادراتها حتى يصل معدل دخلها الفردي إلى المستوى المحدد.

- **الدول النامية الأخرى**

أما فيما يتعلق بالدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وغير المشمولة في المجموعة الخاصة أعلاه فيجب عليهم التقييد بما يلي:

- عدم القيام بزيادة حجم دعم الصادرات السائد.
- العمل على إنهاء الدعم التصديري خلال فترة 8 سنوات تمتد ابتداء من 1995/1/1.

وقد أشارت الاتفاقيات إلى وجوب إلتزام هذه المجموعة من الدول النامية بتسريع إلغاء الدعم ليصبح خلال سنتين بدلاً من ثماني سنوات في حالة تحقيقها لميزة تنافسية في منتجها التصديري. واعتبرت الاتفاقيات الوصول إلى الميزة التنافسية في منتج ما إذا حققت الدولة النامية العضو حصة لا تقل عن 3.25% من حجم التجارة العالمية لذلك المنتج وخلال سنتين متتاليتين.

أما على صعيد الدعم لغرض إحلال المستوردات فقد فصلت بدرجة أوضح في الاتفاقيات بالنسبة للدول النامية، حيث حددت الاتفاقيات أن الحظر لمثل هذا النوع من الدعم لا ينطبق في الحالات التالية:

- الدول الأعضاء الأقل نمواً ولمدة 8 سنوات ابتداء من 1995/1/1.
- جميع الدول النامية الأخرى الأعضاء لمدة 5 سنوات ابتداء من 1995/1/1.

هـ - الدعم الذي تترتب عليه إجراءات وقائية

في حالة تسبب الدعم الذي يقوم به أحد الأعضاء في آثار سالبة على مصالح الأعضاء الأخرين، فإنه يمكن اتخاذ إجراءات وقائية ضد هذا العضو. ويتكون مصطلح "الآثار السالبة" من ثلاث عناصر يمكن لوقوع أي منها أن يبرر اتخاذ إجراءات وقائية، وهذه الإجراءات هي:

- **التسبب (أو التهديد بالتسبب) في أضرار مادية:** وتقضي الاتفاقيات باستخدام المعايير الموضوعية التالية لتحديد حدوث الضرر المادي:

- **حجم المستوردات المدعومة:** وهنا يجب تقرير ما إذا كان هناك زيادة هامة في حجم الاستيراد سواء من ناحية مطلقة أو نسبة إلى الإنتاج أو الاستهلاك في الدولة المستوردة، ويبقى المعنى الدقيق لمصطلح "زيادة هامة" غير محدد.
- **السعر:** بالنسبة للسعر يجب تحديد حدوث تخفيض هام في الأسعار أو كبت (الحيلولة دون حدوث ارتفاع) هام للأسعار.
- **التأثير:** عند اختيار الأثر على الصناعة المحلية يجب استخدام المعايير الاقتصادية التالية في عملية التقييم:
  - الانخفاض الفعلي والمتوقع في الإنتاج والمبيعات وحصة السوق والأرباح والإنتاجية والعائد الاستثماري ودرجة استغلال الطاقات الانتاجية.
  - العوامل المؤثرة على الأسعار المحلية.
  - الأثر الفعلي والمتوقع على التدفقات النقدية والمخزون والتوظيف والأجور والنمو والقدرة على تنمية رأس المال أو الاستثمارات. وفي حالة إدعاء التهديد بوجود ضرر مادي يجب عدم الاعتماد على مجرد الإدعاء أو الاحتمالات النظرية لوقوع الضرر بل يجب أن تكون الحالة المتوقع أن يؤدي الدعم فيها إلى ضرر تحقق ما يلي:
    - التوقع أو التنبؤ بشكل واضح لا لبس فيه.
    - أن يكون التوقع فوري وقريب التحقق.
- **إلغاء أو إضعاف المكاسب المتحققة من اتفاقيات الجات 1994:** ورد في هذا الفصل المتعلق بفض النزاعات من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أنه في حالات خرق أو عدم التقييد بالتزامات نصت عليها الاتفاقيات فإن ذلك يعتبر بشكل تلقائي حالة إبطال أو إضعاف لمكاسب الاتفاقية ذات العلاقة. ويترتب على هذا العضو المتهم مهمة دحض هذا الإدعاء لتجنب الغرامة. ولكن من ناحية عملية يجب على العضو المشتكي أن يقدم الدلائل لإثبات أن أي مكاسب يتمتع بها تحت بنود الاتفاقية قد ألغيت أو قد قلصت على الأقل. ويمكن أن تكون القضية متعلقة بمكاسب تجارية أو مكاسب أخرى ناتجة عن الاتفاقية مجال الاهتمام. ولإثبات مخالفة الإلغاء أو إضعاف المكاسب يجب إثبات أن هناك نصاً في الاتفاقية يتطلب إلتزاماً محدداً من الدولة العضو وأن هذه الدولة

العضو قد فشلت في الوفاء بهذا المطلب أو أنه في تعرض مع بعض التدابير أو الإجراءات التي قد اتخذتها لاحقاً الدولة العضو. ويتطلب إثبات ذلك تحديد العناصر التالية:

- وجود إلتزام واضح مترتب على الدولة العضو من الاتفاقية مجال الاهتمام.
- فشل الدولة العضو في الوفاء بهذا الإلتزام.
- قيام الدولة العضو بإتخاذ إجراءات متعارضة مع نصوص الاتفاقية مجال الاهتمام.

ومن الجدير بالذكر أنه كما تمت الإشارة سابقاً من هذا الفصل أنه وفقاً لاتفاقية منظمة التجارة العالمية التي انبثقت عن اتفاقية مراكش (المغرب)، أصبح مجرد وجود تشريع أو إجراء أو قانون محلي في الدولة العضو يتعارض مع نصوص الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة يعتبر مخالفاً وتترتب عليه تبعات سواء كان هذا القانون أو الإجراء المحلي ملزماً أم لا.

- **التسبب في إجحاف جدي (أو التهديد بالتسبب في إجحاف جدي) بمصالح عضو آخر**: يفترض حدوث الإجحاف الجاد في حالة توفر أي من الحالات التالية:

- وجود دعم يزيد عن 5% من قيمة الانتاج. ولكن فيما يتعلق باستثمارات جديدة لأغراض تطوير المنتجات أو لبدء خط إنتاج جديد لمنتج مشمول في الدعم يصبح هذا الشرط متحقق إذا زاد الدعم عن 15% من قيمة الاستثمارات الجديدة.
- إذا قدم الدعم بهدف تغطية الخسائر التشغيلية للصناعة (وهنا المقصود قطاع صناعي يشمل عدداً من المشاريع).
- الدعم المتكرر لتغطية الخسائر التشغيلية لمشروع وبما يتجاوز الدعم لمرة واحدة لهذا الغرض.
- الإعفاء المباشر للقرض بما في ذلك المنح المقدمة لتغطية أقساط القرض.

وافتراض الإجحاف الجاد في هذه الحالات خاضع للخلاف ويقع العبء على العضو الذي يقدم الدعم بأن يثبت بأنه بالرغم من توفر هذه الحالات فان عناصر الاجحاف الجاد لم تتحقق. أما في حالة الدول الأعضاء النامية فإن افتراض الإجحاف الجاد ينتفي وبالتالي يقع عبء الاثبات على عاتق العضو المشتكي من خلال تقديم دلائل موضوعية تحقق واحد على الأقل من المعايير المعتمدة لوقوع الإجحاف الجاد وهي كالتالي:

- يؤدي الدعم إلى استبدال أو إعاقة مستوردات إنتاج مشابه لعضو آخر في سوق الدولة العضو المقدمة للدعم. وتمثل هذه الحالة الدعم المقدم من قبل عضو مستورد ينتج عنه أثر سلبي على عضو مصدر.
- يؤدي الدعم إلى استبدال أو إعاقة صادرات إنتاج مشابه لعضو مصدر آخر في سوق دولة ثالثة. وتمثل هذه حالة الدعم المقدم من عضو مصدر وينتج عنه أثر سلبي على عضو مصدر آخر بسبب استبدال صادراته بصادرات العضو الداعم في سوق مشترك لكلا المصدرين يقع في دولة ثالثة.
- يؤدي الدعم إلى تخفيض أو كبت سعري حاد أو إلى فقدان مبيعات في سوق ما ويشمل هذا العنصر الحالات التالية:
  - قيام عضو مصدر بالدعم نتج عنه أثر سلبي على عضو مستورد وفي سوقه.
  - قيام عضو مستورد بالدعم نتج عنه أثر سلبي على عضو مصدر في سوق العضو المستورد.
  - قيام عضو مصدر بالدعم نتج عنه آثار سلبية على عضو مصدر في سوق دولة ثالثة.
- يؤدي الدعم على منتج أساسي أو سلعة معينة إلى زيادة حصة العضو الداعم من السوق الدولي، لذلك المنتج أو السلعة بالمقارنة مع متوسط حصته خلال الثلاث سنوات السابقة، وبشرط أن تكون الزيادة قد اتخذت إتجاهاً مستمراً خلال الفترة التي قدم فيها الدعم.

يتضح من هذا التحليل مجموعة من النقاط الهامة التي يجب أن يتم أخذها في الاعتبار عند تقرير سياسات التصدير والإمكانات التي يمكن توفيرها للمصدرين في الكويت وهي:

- لا يجوز للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية اللجوء بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال مؤسسات تنمية الصادرات مثلاً) إلى أشكال الدعم المحظور المرتبط بالأداء التصديري أو لأغراض إحلال المستوردات.
- لا يجوز تقديم ضمان ائتمان صادرات أو تمويل صادرات بأقساط أو أسعار أقل من الكلفة الفعلية أو أقل من أسعارها في أسواق المال الدولية التنافسية.
- يمكن لدولة الكويت إذا كانت تقدم دعماً محظوراً أن تستفيد من الاستثناء المقدم للدول النامية، وأن تستمر في الدعم إذا رغبت لمدة 8 سنوات في حالة دعم الصادرات و 5 سنوات في حالة دعم إحلال المستوردات، وذلك ابتداء من تأريخ الإلتحاق بمنظمة التجارة العالمية.

يمكن لدولة الكويت أن تركز في سياساتها التصديرية على أشكال الدعم المسموح به في مجالات البحث والتطوير الصناعي والإلتزام بالمتطلبات البيئية وتطوير الأقاليم الأقل حظاً. كذلك يمكن استخدام أشكال الدعم العام (غير المحدد لسلعة أو صناعة معينة) كتطوير خدمات البنى التحتية والمناطق الصناعية ومزايا مناطق التجارة الحرة وتسهيلات ضريبية وجمركية عامة (دون تمييز بين المستثمرين)، وكذلك تسهيل وتسريع إجراءات ومعاملات الشحن والتصدير والتخزين والترخيص.

يمكن تلخيص ما سبق في أن الدعم يمكن تقسيمه إلى ثلاث فئات:

- **الاعانات المحظورة التي تؤثر على أداء حركة التصدير وتقدم للشركات المصدرة**، والاعانات التي تؤدي إلى تفضيل السلع المحلية على المستوردة مثل ضمان حد أدنى للأسعار أو تفضيل المشتريات الحكومية للمنتجات الصناعية المحلية.

- **الاعانات المسوغة لإتخاذ إجراءات قانونية:** وهي الاعانات التي تلحق الضرر الجسيم بالصناعة المحلية لطرف آخر موقع على الاتفاقية مثل القروض الميسرة والاعفاءات والمزايا المالية المختلفة، ويمكن للعضو المتأثر اتخاذ إجراءات قانونية لإلغاء الاعانة أو إزالة الآثار الضارة المترتبة عليها، وذلك من خلال إحالة الأمر للجهاز المعني بفض المنازعات.

- **الاعانات المسموح بها:** وهي الاعانات اللازمة لأغراض التنمية ولا تؤدي إلى إلحاق أضرار مباشرة بالمنتجين الأجانب أو المصدرين من دولة أخرى مثل الاعانات العامة غير المخصصة لقطاع معين أو لصناعة معينة ومشروعات معينة والمساعدات لإجراء البحوث الصناعية ونشاطات التنمية أو للمتطلبات البيئية.

وتسمح الاتفاقية لعضو منظمة التجارة العالمية أن يلجأ للحماية الجمركية بمدة أربع سنوات يمكن تجديدها أربع سنوات أخرى إذا ثبت ضرورة ذلك.

أثر الاتفاقية على الحوافز

من الحوافز المحظورة وتتمتع بها الكويت يمكن الاستفادة منها ولكن لا يجب التوسع في منحها وهي:

- أولويات المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية.
- حوافز التصدير المتمثلة في تخفيض مصاريف النقل والشحن والتخزين.

ولكي تحقق الحوافز المقدمة أهدافها فان هناك عدة شروط يمكن اقتراحها كالآتي:

- توفر أداء معين بأهداف محددة يمكن قياسها وتحقيقها للاستفادة من الحوافز.
- توجيه الحوافز إلى أنشطة معينة ذات أهمية استراتيجية أو ميزة نسبية.
- أن تكون بعض الحوافز مؤقتة مثل الحماية الجمركية وحوافز الصادرات على أن تلغى تدريجياً خلال المهلة المقدمة من منظمة التجارة العالمية.

عند وضع السياسات المستقبلية للحوافز يجب وضع الآتي في الاعتبار:

- ترشيد الانفاق الحكومي.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المؤدي لنقل التكنولوجيا الصناعية الحديثة.
- لا بد أن تسعى سياسات الحوافز إلى إعادة هيكلة تقنية نظام الإنتاج الصناعي.
- زيادة توظيف العمالة الوطنية.
- توجيه الحوافز نحو أنشطة صناعية انتقائية ذات ميزة نسبية أو ميزة تنافسية مثل الصناعات ذات المحتوى المعرفي.
- تبني نظام حماية مؤقت انتقائي وأكثر فاعلية من خلال وضع معايير موضوعية ودراسة المنتجات المطلوب حمايتها مع مراعاة مصلحة المنتج والمستهلك.
- الإلغاء التدريجي لتفضيل المشتريات الحكومية لتعكس أسعار التكلفة الحقيقية حتى لا تصبح مسوغاً لإجراءات قانونية بواسطة الدولة المتضررة.
- تشجيع التوسع في الحوافز غير المباشرة ذات الأهداف المحددة، مثل المساعدة في دراسات الجدوى التي تسبق الاستثمار، وتدريب وتطوير وتأهيل العمالة، والتوسع في إقامة المدن الصناعية المجهزة وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في إقامتها.

الفصل الثالث:

الحوافز والاستثمار الأجنبي المباشر

1/3 الحوافز التشجيعية المقدمة لقطاع الصناعة في الكويت

يهدف نظام الحوافز الصناعية إلى تشجيع الاستثمار الخاص في النشاط الصناعي لتحقيق الفاعلية في تخصيص الموارد المتاحة وبلوغ الأهداف الاستراتيجية الصناعية المعلنة بالبلاد. أن حركة وديناميكية النشاط الصناعي تلزم التقييم والمراجعة المستمرة لنظام الحوافر لإضافة حوافز جديدة وحذف أخرى حسب المتطلبات المرحلية التي تمر بها الصناعة.

1/1/3 الحوافز الصناعية في دولة الكويت

قامت حكومة الكويت بصياغة حزمة من السياسات والأدوات لحفز ودعم الصناعة بغرض توجه القطاع الخاص نحو النشاط الصناعي، وجاء ذكر هذه الحوافز، بشكل مباشر وغير مباشر في القانون رقم (6) لعام 1965 قانون الصناعة، وفي القانون رقم (56) لعام 1996 (قانون الصناعة) وتتمثل هذه الحزمة من الحوافز فيما يلي:

أ- **توفير القسائم الصناعية بإيجار زهيد**

من أهم العوامل لتشجيع الاستثمار الصناعي هي إعداد المناطق الصناعية وتقسيمها، وتوفير البنية الأساسية المناسبة لها كالطاقة والماء والطرق.. إلخ، وتشمل هذه المناطق في الكويت: منطقة الشعيبة، ميناء عبد الله، الشويخ، صبحان، الصليبية، الري، أمغرة .. إلخ، وقد جاء النص على توفير القسائم الصناعية في الفقرة (1) من المادة (15) من القانون رقم 6 لعام 1965، كما جاء في النصوص المتعلقة بالهيئة العامة للصناعة وأهدافها وأنشطتها في المادة (29) فقرة (6)، والمادة (33) فقرة (4)، وتقوم الدولة بتوفير هذه القسائم بإيجار زهيد، وفيما يلي مساحة القسائم الصناعية ببعض المناطق الصناعية:

الجدول رقم (11): يوضح مساحة القسائم الصناعية في بعض المناطق وإيجارها

المنطقة	المساحة (ألف متر)	متوسط الإيجار م2 (فلس)/ السنة
الشعيبة	8,825	297
أمغرة	2,749	254
صبحان	1,490	145
الصليبية	2,304	179
المطلاع	412	110
ميناء عبد الله	12,614	100
مناطق أخرى	2,894	74

المصدر: الهيئة العامة للصناعة، الكويت

ب - توفير التمويل الصناعي الميسر

قامت الحكومة بإنشاء بنك الكويت الصناعي عام 1973 باعتباره آلية من آليات التصنيع وأداة لتنفيذ السياسة العامة في هذا الصدد، وذلك لتوفير التمويل المدعوم طويل المدى للمشروعات الصناعية الجديدة بسعر فائدة قدره 5%، ولمشاريع التوسعة بسعر فائدة قدره 6%، ولتمويل خدمة صناعية أو إعادة هيكلة بسعر فائدة قدره 7.5%. كما إن الدعم في هذا الشأن ليس قاصراً على الدعم السعري (سعر الفائدة) بل يمتد إلى شروط الإقراض من حيث فترة السماح التي حددها آخر تعديل لتكون سنة واحدة، وإلى فترة السداد التي تصل إلى خمس سنوات.

ج - إمكانية توفير الحماية من السلع المنافسة

أشار القانون رقم 6 لـ 1965 والقانون رقم 56 لعام 1996 إلى إمكانية توفير الحماية للصناعة، وبناء على طلب الصناعة ذلك، وإذا وجدت السلطة التنفيذية مبرراً لذلك. ولا شك إن حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية أمراً واجباً ولكن بشروط مهينة، كما يجب أن لا تخل بكفاءة آلية السوق أو بالاتفاقات الدولية لدولة الكويت، كاتفاق منظمة التجارة العالمية.

د- التسهيلات والإعفاءات الجمركية

طبقاً للقانون رقم 6 لعام 1965 للصناعة والقانون رقم 56 لعام 1996 للصناعة في الكويت يجوز توفير الإعفاءات الجمركية، إذ تنص الفقرة 1 في المادة (11) من قانون الصناعة لعام 1996 إلى إنه

يجوز لوزير التجارة والصناعة، بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة، إن يصدر قراراً بما يلي:

- إعفاء المنشآت الصناعية كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية على الواردات التالية:
  - الآلات والمعدات وقطع الغيار التي تحتاجها (إعفاء كامل).
  - المواد الأولية والسلع الوسيطة والبضائع نصف المصنعة التي تلزم لأغراضها الإنتاجية:
  - إعفاء المنشآت الصناعية كلياً أو جزئياً من الرسوم المقررة أو بعضها لفترات محددة (تعفى لمدة 10 سنوات).
  - إعفاء صادرات المنشآت الصناعية من رسوم التصدير.

هـ - الدعم والحوافز من خلال دعم أسعار بعض المدخلات المهمة

تقدم الحكومة الكهرباء للصناعة بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، فتقدم الكهرباء بسعر 0.001 دينار لكل كيلوواط/ساعة في منطقة الشعيبة الصناعية، وبسعر 0.001 دينار لكل كيلوواط/ساعة في منطقة ميناء عبد الله الصناعية، وبسعر 0.002 دينار لكل كيلوواط/ساعة في المناطق الصناعية الأخرى، في حين إن التكلفة الحقيقية لإنتاج كيلو واط ساعة. أي تكلفة الفرصة البديلة تراوحت بين 18 فلساً و32 فلساً خلال الثمانينات وأوائل التسعينات، حيث يتوقف الأمر في النهاية على سعر تصدير برميل النفط الخام والغاز الطبيعي.

وتوفر الحكومة أيضاً المياه المعدنية بأسعار متفاوتة فيما بين منطقة صناعية وأخرى، كما يعتمد الأمر على كيفية توصيل هذه المياه إلى موقع المشروع الصناعي، حيث تقدم بسعر 250 فلس لكل ألف جالون في مناطق الشعيبة وميناء عبد الله الصناعية، و 800 فلس في مناطق صناعية أخرى. بالإضافة إلى الكهرباء والماء تقدم الدولة الجازولين والديزل والكيروسين بأسعار تتراوح ما بين 55 إلى 70 فلس وغاز البترول المسال والغاز الطبيعي والمصاحب بأسعار مدعومة، وكذلك بعض مشتقات النفط بما في ذلك زيوت التزييت والقطران.

و - حوافز الأفضلية في المشتريات الحكومية

نصت المادة 27 من القانون رقم 56 لعام 1996 بأن تعطي الأولوية في مشتريات الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة لمنتجات الصناعة المحلية على أن تكون مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة

وبالسعر السائد في الظروف الاقتصادية العادية، وهو يقابل نص المادة 28، من قانون الصناعة لعام 1965. وقد جرى العرف حتى صدور قانون الصناعة عام 1996 على قيام لجنة المناقصات المركزية في مناقصات التوريد إعطاء الأولوية في الإرساء لأرخص عطاء مقدم من منتجات محلية إذا كان متماشياً مع وثائق المناقصة ولم يزد سعره على أقل العطاءات المقدمة من منتجات مماثلة مستوردة من الخارج بنسبة 10%.

ز- الدعم والحوافز غير المباشرة

هناك أنواع من الدعم تقدم للصناعة ولكنها ليست قاصرة عليها، بمعنى أن الأنشطة الأخرى تشارك الصناعة في التمتع بهذه المزايا، ومن ذلك توفير بعض الخدمات العامة كالطرق والكباري ووسائل النقل العامة إما مجاناً أو بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية. ومن أهم هذه الأنواع من الحوافز تلك الحوافز المقدمة بشأن الحصول على العمالة الماهرة الوافدة وتوفير سبل العيش والراحة لها في شكل خدمات تعليمية وصحية مجانية أو شبه مجانية وبجانب دعم السلع الغذائية الأساسية كالدقيق والخبز.

يمكن تقسيم هذه الحوافز إلى الآتي:

- **الحوافز المباشرة** المتمثلة في خفض التكاليف وتقديم الأراضي بأسعار تشجيعية وهي حوافز إيجابية لا تؤثر سلباً على مستوى الأسعار واستقرار السوق.
- **القروض الميسرة:** يقدم البنك الصناعي الكويتي قروض ميسرة بأسعار تنافس بقية دول مجلس التعاون تصل إلى 5% ومدة استحقاق تصل إلى خمس سنوات.
- **دعم المواطنين** من خلال المشاركة في نفقات تدريبهم من خلال الدورات التدريبية وتقديم الخدمات بأسعار تشجيعية.
- **حوافز زيادة إيرادات الشركات الصناعية** من خلال تفضيل المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية كما نص بذلك قانون الحوافز، غير أن البعض يشتكي من تجاهل منافذ البيع في الجمعيات للمنتجات المحلية وتأخير سداد مدفوعاتها لآجال طويلة.
- **الحوافز السلبية** وتتمثل في الضرائب على أرباح المشروعات الصناعية بفرض ضرائب تصاعدية على أرباح الشركات الصناعية بتطبيق الضريبة على الشركات والمؤسسات المسجلة في الخارج وتمارس عملها في الكويت.

ويتم اعفاء الآلات والمعدات والمواد الخام الاولية ونصف المصنعة من الرسوم الجمركية وتبلغ الرسوم الصادرات 4%.

- **الحوافز غير المباشرة**
  - توفير المعلومات والبيانات ودراسات الجدوى
  - إقامة المناطق الصناعية والمناطق الحرة
  - تدريب وتأهيل العمالة الوطنية.

2/3 التشريعات والأطر القانونية لاستثمار رأس المال الأجنبي في الكويت

هذا الجزء يتناول الأنظمة والقوانين التي تم اقرارها في دولة الكويت للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف دراستها من حيث القواعد العامة للترخيص للاستثمار الأجنبي، ضمانات الاستثمار والحوافز والاعفاءات القانونية التي تمنح للمستثمر الأجنبي، ومن ثم تقييمها.

1/2/3 الترخيص للاستثمار

تناولت قوانين الاستثمار في دولة الكويت قضية الترخيص للاستثمار بقدر كبير من التفصيل، ولكن كما في كثير من الحالات تركت النصوص مجالاً واسعاً للأجهزة الإدارية لاتخاذ القرار المناسب، وتضمنت هذه القوانين نصوصاً تتعلق بكل من شروط الحصول على الترخيص، وتعيين جهة معينة للتعامل مع المستثمر، وتحديد مدة منح الترخيص أو رفضه، والجزاءات في حال مخالفة شروط الترخيص، وسبل الطعن في هذه الجزاءات.

يشير هذا الجزء إلى كيفية تناول القوانين في الكويت لهذه القضايا.

2/2/3 شروط الحصول على الترخيص

ربطت قوانين الاستثمار الحصول على الترخيص بعدة شروط تتعلق بنسبة المشاركة الوطنية في المشروع، وتحديد رأس مال معين، وتحديد قطاعات محددة.

- **المشاركة الوطنية**

نصت على هذا الشرط قوانين الكويت، والأصل في أحكام المشاركة هو وجود شريك كويتي، ولكن المادة الرابعة من القانون الكويتي نصت على" استثناء المشروعات الاستثمارية من أحكام

القانون رقم 15 لسنة 1960، بحيث اجازت " تأسيس شركات كويتية تبلغ حصة الأجانب فيها 100% من رأس مالها". وتم ربط الاستثناء بقرار من وزير التجارة والصناعة وفقاً لمعايير وشروط معينة يحددها قرار مجلس الوزراء رقم (2/1006) لسنة 2003، وتتمثل في:

- أن يكون رأس المال كافياً لتحقيق الأغراض وأن يكون مكتتباً فيه بالكامل من المؤسسين.
- أن يتبع في التأسيس شروط القانون رقم (15) لعام 1960.
- أن تباشر الشركة نشاطها أو المشروعات المبينة في قرار مجلس الوزراء رقم (1/1006) لسنة 2003 والذي حدد مجموعة من الأنشطة والمشروعات الاقتصادية.

  وقد تم تحديد بعض الأهداف الرئيسة لمنح الترخيص، وهي:
  - نقل التقنية والإدارة الحديثة والخبرة العملية والفنية والتسويقية.
  - توسيع وتفعيل دور القطاع الخاص الكويتي.
  - خلق فرص عمل للعمالة الوطنية والمساهمة في تدريبها.
  - العمل على تشجيع تصدير المنتجات الوطنية.

في حين أن قانون تنظيم الاستثمار المباشر لم يحدد القطاعات المسموح الاستثمار فيها، إلا أن قرار مجلس الوزراء رقم (1/1006) لعام 2003 حدد القطاعات والأنشطة المسموح الاستثمار فيها ونص على أنه يجوز للمستثمر الأجنبي بترخيص من وزير التجارة والصناعة مزاولة الأنشطة والمشروعات في العديد من المجالات الآتية:

- الصناعات عدا المشروعات المتعلقة باستكشاف أو إنتاج النفط والغاز.
- إنشاء وتشغيل وإدارة مشروعات البنية التحتية في مجالات المياه أو الكهرباء أو الصرف الصحي أو الاتصالات.
- المصارف وشركات الاستثمار وشركات الصرافة التي يوافق بنك الكويت المركزي على النظر في تأسيسها.
- شركات التأمين التي توافق وزارة التجارة والصناعة على تأسيسها.
- تقنية المعلومات وتطوير البرمجيات.
- المستشفيات وصناعة الأدوية.
- النقل البري والبحري والجوي.

- السياحة والفنادق والترفيه.
- الثقافة والاعلام والتسويق عدا إصدار الصحف والمجلات وفتح دور النشر.
- المشاريع الإسكانية المتكاملة وتطوير المناطق عدا المضاربة في العقارات.
- الاستثمارات العقارية عن طريق مساهمة المستثمر الأجنبي في شركات مساهمة كويتية.

ويتضح من ذلك أن القرار شمل أغلب القطاعات إلا أنه اشترط موافقات الوزارات والجهات المعنية.

❑ جهة التعامل مع المستثمر

نص قانون الاستثمار الكويتي في المادة الخامسة على إنشاء " لجنة استثمار رأس المال الأجنبي" في إطار وزارة التجارة والصناعة كما نص في المادة السابعة على إنشاء " مكتب استثمار رأس المال الأجنبي" ليقوم بمهمة الجهاز التنفيذي للجنة الاستثمار.

وقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم 8 لسنة 2001 في شأن تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي على " يصدر الترخيص للمستثمر الأجنبي في مزاولة أي من الأنشطة أو المشروعات الاقتصادية بقرار من الوزير بناء على توصية لجنة الاستثمار وبعد موافقة الجهات المختصة. ويتميز القانون الكويتي بإشراك ممثلين للقطاع الخاص ولغرفة التجارة والصناعة، كما جاء في المادة الخامسة، التي حددت تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الوزراء على أن تكون برئاسة وزير التجارة والصناعة". وحددت المادة السادسة مهام لجنة الاستثمار فيما يلي:

- دراسة طلبات الاستثمار والتوصية بالرأي فيها.
- الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الدولة وأخذ زمام المبادرة لاستجلاب الاستثمارات الأجنبية.
- منح المزايا لتشجيع المستثمر الأجنبي والقطاع الخاص الكويتي على الاستثمار طبقاً للمادة (13) من هذا القانون بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص ومع مراعاة تشجيع القطاع الخاص الكويتي.
- تيسير إجراءات الترخيص للمشروع وتسجيله وتذليل الصعوبات التي قد تواجه إنشاءه.
- وضع نظام لرصد ومتابعة وتقييم أداء الاستثمارات الأجنبية للتعرف على أي عقبات قد تصادفها والعمل على التغلب عليها.

- بحث ما يقدمه المستثمرون الأجانب وغيرهم من ذوي الشأن من شكاوى ناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون ورفع تقريرها في هذا الشأن إلى جهات الاختصاص.
- توقيع الجزاءات المنصوص عليها في المادة (15) من هذا القانون.
- إعداد مشروعات اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.
- النظر فيما يحيله إليها الوزير من مسائل تتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون.
- إعداد تقارير إحصائية دورية عن نشاط الاستثمار الأجنبي، وتقرير سنوي عن نشاط المشروعات الاستثمارية المرخص فيها والمعوقات التي تواجه دخول الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد وسبل معالجتها. ويعرض هذا التقرير على مجلس الوزراء في موعد لا يجاوز نهاية شهر مارس من كل عام.

ونصت المادة السابعة على "إنشاء مكتب يسمى مكتب استثمار المال الأجنبي يقوم بمهمة الجهاز التنفيذي للجنة الاستثمار، ويصدر بتشكيله ونظام العمل به قرار من الوزير، ويعين رئيسه بمرسوم يصدر بناء على ترشيح الوزير. وتولى المكتب تلقي التراخيص واستيفاء إجراءاتها مع الجهات المعنية وإعداد الدراسات وتقديم المقترحات اللازمة في شأنها وعرضها على لجنة الاستثمار للبت خلال مهلة لا تجاوز أربعة أشهر من تاريخ تقديم الطلب، ويجوز تمديدها لمدة مماثلة بقرار مسبب من الوزير. كما يباشر المكتب كل ما يتعلق باستثمار رأس المال الأجنبي وعلى وجه الخصوص:

- إعلام السوق الدولي بالمشروعات المطروحة للاستثمار وبيان المزايا التي يتمتع بها استثمار رأس المال الأجنبي في البلاد.
- تقديم المعلومات والايضاحات والإحصاءات اللازمة لمن يطلبها من المستثمرين الأجانب.
- متابعة تنفيذ المشروعات المرخص فيها وتذليل العقبات والصعوبات التي قد تعترضها.
- التنسيق مع الجهات المعنية لتيسير دخول المستثمر الأجنبي إلى البلاد وإقامته فيها هو المتعاملين معه من خارج البلاد".

- **المدة الزمنية**: نص قانون الاستثمار الكويتي في المادة السابعة منه على مهلة لا تتجاوز الأربعة أشهر من تاريخ تقديم الطلب وهي قابلة للتجديد لمدة مماثلة.

❑ إلتزامات المستثمر والمخالفات والعقوبات

❍ إلتزامات المستثمر

في الكويت فقد ألزمت المادة (13) البند الخامس المشروع الاستثماري باستخدام العمالة الأجنبية وفقاً للقوانين المعمول بها في البلاد، على أن يصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد نسبة العمالة الوطنية بالنسبة للمشروعات التي تخضع لأحكام هذا القانون. كما ألزمت المادة (14) "المستثمر الأجنبي بالمحافظة على سلامة البيئة وعلى النظام العام والآداب العامة وبالتعليمات المتعلقة بالأمن والصحة العامة وعدم تعريض الآخرين للأخطار".

❍ المخالفات والعقوبات

في حين نصت قوانين الاستثمار في الكويت على حق الجهات الحكومية المعنية بعدم الموافقة على طلب الترخيص وفق ضوابط محددة، فقد نصت أيضاً على حق هذه الجهات بفرض عقوبات على المستثمر تصل إلى حد إلغاء الترخيص، في حال إرتكابه مخالفات محددة في القانون أو مخالفات تتعلق بالأنظمة والقوانين العامة في البلاد. وهي تضمنت في الوقت ذاته أحكاماً تتعلق بالطعن في القرارات سواء تعلقت برفض الترخيص، أم تعلقت بفرض عقوبات بعد الحصول على الترخيص.

❍ ضمانات الاستثمار

تضمنت قوانين الاستثمار في الكويت ضمانات متنوعة للمستثمر الأجنبي أهمها ما يلي:

- **حقوق الملكية:** تتعلق هذه الضمانة بعدم جواز قيام السلطات العامة بالاستيلاء على المشروع الاستثماري أو تأميمه أو نزع ملكيته من حيث المبدأ. ووضعت شروطاً محددة للقيام بذلك، أهمها أن يتم الإجراء بقانون أو بحكم قضائي وأن يكون الهدف المنفعة العامة وبعد دفع تعويض عادل للمستثمر. فقد تميز القانون الكويتي بتحديد قيمة التعويض، على أن تساوي القيمة السوقية الحقيقية للمشروع وقت نزع الملكية. كما نص على ضرورة الدفع بدون أي تأخير. وتلك قضية مهمة باعتبار أن تأخير الدفع يحمل خسائر مباشرة للمستثمر ناهيك عن الخسائر التي قد تنجم عن تغير سعر الصرف.

نصت المادة 8 من القانون رقم 8 لسنة 2001 المتعلق بتنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت، على "لا تجوز مصادرة أو تأميم إي مشروع أجنبي مرخص

فيه طبقاً لإحكام هذا القانون: ولا يجوز نزع ملكيته إلا للمنفعة العامة طبقاً للقوانين المعمول بها ومقابل تعويض يعادل القيمة الاقتصادية الحقيقية للمشروع المنزوعة ملكيته وقت نزع الملكية، ويقدر وفقاً للوضع الاقتصادي السابق على أي تهديد بنزع الملكية ويدفع التعويض للمستحق دون تأخير. وتميز القانون الكويتي عن الكثير من قوانين الاستثمار في الدول العربية والنامية، بتضمنه نصاً يتعلق بحماية سرية المعلومات الفنية والمالية للمشروع الاستثماري، من سوء استخدام العاملين في الأجهزة الحكومية الذي يطلعون عليها بحكم وظائفهم.

نصت المادة (17) من القانون رقم 8 لسنة 2001 المتعلق بتنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في الكويت، على " يتمتع المستثمر الأجنبي بمقتضى هذا القانون بمبادئ المساواة وسرية المعلومات الفنية والاقتصادية والمالية الخاصة بالمشروع وحفظ المبادرات الاستثمارية، وذلك طبقاً لإحكام القوانين واللوائح المعمول بها في البلاد. ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أفشى أي معلومات تكون قد وصلت إلى علمه بسبب أعمال وظيفته وتتعلق بالمبادرة الاستثمارية أو بالجوانب الفنية أو الاقتصادية أو المالية لاستثمار أجنبي تم طبقاً لإحكام هذا القانون، وذلك فيما عدا الأحوال التي يصرح فيها القانون بذلك".

- **حل النزاعات**

تشكل الضمانات المتعلقة بكيفية تسوية وحل المنازعات التي قد تنشأ بشأن المشروعات الاستثمارية المرخصة بموجب قوانين الاستثمار، قضية بالغة الأهمية بالنسبة للمستثمر، وبخاصة عندما يكون طرف النزاع جهة حكومية. نصت المادة (16) القانون رقم 8 لسنة 2001 المتعلق بتنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت، على أن " تكون المحاكم الكويتية وحدها هي المختصة بنظر أي نزاع ينشأ بين مشروعات الاستثمار الأجنبي والغير أيا كان، ويجوز الاتفاق على الإلتجاء في هذا النزاع إلى التحكيم".

- **تحويل رأس المال والأرباح**

تميز القانون الكويتي بالنص على حرية التحويل الأرباح ورأس المال إضافة إلى التعويض وكذلك النص صراحة على حق العاملين بتحويل مدخراتهم. ونصت المادة 12 من القانون على "للمستثمر الأجنبي الحق أن يحول إلى الخارج أرباحه ورأسماله والتعويض المنصوص عليه في المادة (8) من هذا القانون. كما إن للعاملين غير الكويتيين في المشروع والمتعاملين معه من خارج البلاد تحويل مدخراتهم ومستحقاتهم إلى الخارج".

- **الحوافز والإعفاءات**

هناك العديد من العوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي فبالإضافة إلى العوامل المتعلقة بحجم السوق وتوفر الموارد الطبيعية وتوفر العمالة هناك عوامل أخرى تتعلق بالسياسات الحكومية والتي إزدادت أهميتها في السنوات القليلة الماضية. هذه السياسات تتعلق بالحوافز المالية وإزالة العوائق أمام الاستثمار الأجنبي. وتباينت الدراسات التطبيقية حول أهمية مثل هذه السياسات في قرار الاستثمار المباشر. فقد أكدت مجموعة من الدراسات على أهمية حوافز الاستثمار كعامل إيجابي في قرار الاستثمار. بينما أكد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في 1995 على أن ليس لحوافز الاستثمار دوراً رئيسياً في جذب الاستثمار المباشر. وقد ذكرت دراسة الأونكتاد أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يمثل أسبقية بالنسبة لحكومات الدول النامية والصناعية على حد السواء، نظراً للدور الحاسم الذي يلعبه الاستثمار الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك اشتعلت المنافسة لجذب الاستثمارات الباحثة عن فرص الربح. وظهرت الحوافز كعنصر أساسي في أطر السياسات الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر سيما وأنها قابلة للتطبيق ـ بحكم طبيعتها ـ بسهولة أكبر من العوامل الأخرى المؤثرة على قرارات الاستثمار.

وبالرغم من أن الحوافز لا تحتل مكانة عالية بين المحددات التي أوردتها العديد من النظريات والبحوث التطبيقية الخاصة بمحفزات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن أثر حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر على اختيار المواقع بين الدول يكاد في الهامش أن يكون محسوساً. وتؤكد بيانات المسوحات محدودية الدور الذي تلعبه الحوافز، مقارنة بالمتغيرات الأخرى، في قرارات المستثمرين. ففي مسح شمل 247 مستثمراً أجنبياً من الولايات المتحدة، سجل منهم 10% فقط الحوافز (المالية) كشرط للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي المقابل كانت إمكانية

تغيير العملة (57%) وعدم الاستقرار السياسي (39%) ومحدودية السوق أو مصدر الإمداد (26%) عوامل أكثر أهمية في التحديد (السلبي) لقرارات الاستثمار. لكن الدراسة أكدت أنه عندما يكون العديد من المحددات الأساسية (حجم السوق ونموه والتعريفة الجمركية والنظم السياسية والقانونية متشابهة بين المواقع البديلة للاستثمار، فتصبح الحوافز ذات أثر أكبر).

- **الإعفاء من الضرائب والرسوم**

تُميز القوانين السارية في الكويت بين الشركات المحلية والأجنبية، وتنص على فرض ضريبة على الأخيرة تصل إلى 55 في المائة. ومثل هذا التمييز يلغي عملياً الفائدة المتوخاة من قانون الاستثمار وحتى من الإعفاء الذي نص عليه، إذ لا تتجاوز مدة الإعفاء عشر سنوات. وقد شاب الإعفاءات المنصوص عليها في القانون بعض الغموض أو الإلتباس لارتباطها بقرار لجنة الاستثمار أولاً ولاشتراط منحها بتوافق المشروعات مع خطط التنمية الاقتصادية وتلك عبارة مطاطة. وكذلك لاشتراط إلتزام المشروعات بتعيين القوى العاملة الوطنية. فنصت المادة 12 من قانون الاستثمار الأجنبي على أنه " يجوز للجنة الاستثمار أن تمنح الاستثمارات الأجنبية كل أو بعض المزايا" التالية:

(1) الإعفاء من ضريبة الدخل أو من أي ضرائب أخرى لمدة لا تزيد على عشر سنوات من بدء التشغيل الفعلي للمشروع، وكذلك إعفاء كل استثمار جديد في المشروع من هذه الضرائب لمدة مماثلة لمدة الإعفاء الممنوحة للاستثمار الأصلي عند إنشاء المشروع.

(2) الإفادة من المزايا المترتبة على اتفاقيات تجنب الإزدواج الضريبي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار.

(3) الإعفاء كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية على الواردات التالية:

أ- الآلات والمعدات وقطع الغيار اللازمة للإنشاء والتوسع والتطوير.

ب- المواد الأولية والبضائع نصف المصنعة ومواد التغليف والتعبئة اللازمة للأغراض الإنتاجية.

ولكن البند الخامس من هذه المادة نص على أنه "يصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد نسبة العمالة الوطنية بالنسبة للمشروعات التي تخضع لأحكام هذا القانون". ويكون منح الامتيازات المشار إليها في

هذه المادة متناسباً مع خطط التنمية الاقتصادية وعدد الكويتيين العاملين في المشروع ومع الإلتزام بأحكام القانون رقم 19 لسنة 2000 المشار إليه فيما يتعلق بتعيين القوى العاملة الوطنية.

- **الاستفادة من المزايا والإعفاءات**

في الكويت سمح القانون للمشروعات القائمة بالاستفادة من أحكام قانون الاستثمار ما يعني استبعاد عامل الحدة الذي نصت عليه غالبية القوانين العربية. كما حمت المادة 10 المستثمر من أي تعديلات في أحكام القانون تمس مصالحه. إضافة إلى حفظ حق مشتري المشروع الاستثماري بالاستفادة من الإعفاءات والمزايا.

ويشكل القانون الكويتي نموذجاً لتناول هذه المسألة وجاءت القوانين الخليجية الأخرى مشابهة، إذ نصت المادة (9) من قانون الاستثمار الكويتي على "مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثالثة من هذا القانون"، يسري أحكامه على الاستثمارات القائمة العائدة لرأس مال أجنبي وفقاً لنصوص هذا القانون، على ألا تقل المزايا والإعفاءات والضمانات التي تمنح لها بموجب أحكامه عما مقرر لها من قبل. وتقدم طلبات المستثمر الأجنبي للاستفادة من المزايا المنصوص عليها في هذا القانون إلى لجنة الاستثمار للنظر فيها. أما المادة (10) فنصت على "لا يسري في حق المستثمر الأجنبي المرخص له طبقاً لأحكام هذا القانون أي تعديل في هذه الأحكام يمس مصالحه". وتستثنى من ذلك أي توسعات في استثمار قائم تتم بعد سريان التعديل. وقد نصت المادة (11) على:

أ) للمستثمر الأجنبي حق تحويل استثماره، كلياً أو جزئياً إلى مستثمر أجنبي آخر أو إلى مستثمر وطني أو التخلي عنه لشريكه الوطني في حالة المشاركة، وذلك وفقاً للقانون ولاشتراطات الترخيص.

ب) في حالة تحويل ملكية استثمار أجنبي كله أو بعضه إلى مستثمر أجنبي آخر يحل هذا الأخير بقدر ما تم التحويل إليه وتستمر معاملة الاستثمار وفقاً لأحكام هذا القانون.

مما سبق يتضح أن ما يميز قانون الاستثمار في الكويت أنه وضع لتقنين الأنشطة التي يسمح بها للاستثمار الأجنبي، وبالتالي فإن ما ينقص هذا القانون القدرة على الجذب، خصوصاً حين تستخدم عبارات يجوز ولا يجوز لغير المواطنين إقامة مشروع إلا بمشاركة تصل إلى 51% للمواطنين. كما أن الشروط التي توضع بالحصول على ترخيص من وزير معين والذي يجب أن يحصل على موافقة مجلس الوزراء يستغرق الكثير من الوقت، مما يدفع المستثمر إلى

البحث عن بديل آخر. من ذلك نلاحظ أن القانون في الكويت "وضع لتحديد الأنشطة التي يمكن لرأس المال الأجنبي ممارستها، فهو قانون منطلق من حماية السيادة الوطنية والمحافظة على المصالح الاقتصادية للمواطنين ولهذا نجد أنه يعج بالشروط، وحتى يكون وسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي يجب أن ينظر للأمور باعتبار مكاسب الشريك الأجنبي من الاستثمار ضمن الحدود الإقليمية للدولة".

3/3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت

تبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية في الأثر الذي تحدثه على النمو والتنمية الاقتصادية في البلاد المضيّفة، كما أنها تحقق العديد من المزايا أهمها العمل على نقل التقنيات المتقدمة للقطاعات الصناعية إلى الدول المضيّفة، وأساليب وطرق الدارة الحديثة، ونقل المعرفة والثقافة الانتاجية بالبلاد في مراكز البحث والتطوير خاصة في القطاعات الصناعية.

الجدول رقم (12): يوضح أرصدة الاستثمارات الأجنبية بدولة الكويت (مليون دينار)

البيان	الرصيد في نهاية العام		
	2010	2011	2012
1- الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت	1366.8	2130.4	2972.8
2- الاستثمار الأجنبي في الحافظة المالية المحلية	350.2	305.0	571.7
3- المشتقات المالية	176.6	446.7	368.1
4- استثمارات أخرى (قروض وودائع وتسهيلات)	2422.5	2626.4	2609.2
إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية	4316.1	5508.5	6521.8

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، مسح الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت – 2013

الملاحظ في نتائج مسح الاستثمار الاجنبي المباشر في الكويت تضاعف تدفقات أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2012 حتى بلغ معدل نموها السنوي نحو 47.5% وقيمتها الكلية حوالي 2972.8 مليون دينار كويتي. كانت أكثر القطاعات الاقتصادية جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر شركات الاتصالات التي حصلت على نحو 61% من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2012، وتلتها شركات الاستثمار بنصيب نسبته حوالي 20.1%، أما الشركات الصناعية فكانت نسبة نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت لعام 2012 يساوي فقط 0.4% من جملة أرصدة الاستثمار الأجنبي لذلك العام، مما يشير إلى حقيقة هامة مفادها أن القطاع الصناعي بالكويت لم ينجح

في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الماضية. والملاحظة الأخرى هي أن أكبر دولتين مصدرة للتكنولوجيا في العالم، الولايات المتحدة وفرنسا، جاءت في ذيل أهم 10 دول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر الى الكويت. ذلك يشير بجلاء أن الاستثمار الأجنبي المباشر المعني بنقل وتوطين التكنولوجيا، والمساعدة في فتح منافذ الأسواق الخارجية للصادرات الصناعية الكويتية، ورفع وتعزيز القدرات التنافسية للصادرات الكويتية، ليس له تأثير ملموس على القطاع الصناعي بدولة الكويت. وهل يرجع ذلك لأسباب تتعلق بقوانين الاستثمار المباشر أم ببيئة الأعمال في الكويت، أو هي الأسباب المؤسسية والبنيوية التي قادت إلى تدني مساهمة القطاع الصناعي الكويتي في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (13): يوضح التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت (مليون دينار)

القطاع	2010	2011	2012
شركات الاتصالات	269.3	934.4	1810.8
شركات الاستثمار	616.0	655.4	597.7
شركات التأمين	255.2	283.2	281.3
البنوك	165.4	200.2	229.7
صناديق الاستثمار	36.0	29.0	23.5
شركات الصرافة	14.6	15.1	16.8
شركات صناعية	9.0	11.8	12.0
شركات خدمات	1.3	1.3	1.1
شركات عقارية	0.0	0.0	0.0
الإجمالي	1366.8	2130.4	2972.9

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، مسح الاستثمار الاجنبي المباشر بدولة الكويت – 2013

بذلت الكويت جهوداً من أجل تحسين المناخ الاستثماري وخلق ظروف أفضل لتدفق الاستثمارات الأجنبية وجذبها لمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث اتخذت خطوات نحو تغيير الأطر التنظيمية والقانونية الداخلية والخارجية الخاصة بالاستثمار الأجنبي، باستحداث قوانين خاصة أو تشريعات تهدف إلى تشجيع الاستثمار فقد سنت تشريعات متكاملة لاستثمار رأس المال الأجنبي.

جدول رقم (14): يوضح مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت من أهم 10 دول (مليون دينار)

البيان	الرصيد في نهاية العام		
	2010	2011	2012
1- دولة قطر	413.0	10883.5	1949.8
2- مملكة البحرين	256.4	251.7	210.0
3- الإمارات العربية المتحدة	136.7	150.4	163.7
4- المملكة العربية السعودية	128.8	143.6	144.4
5- لبنان	143.4	139.8	137.3
6- سلطنة عُمان	114.5	128.0	124.5
7- الأردن	83.1	113.8	112.9
8- جيرسي	0.0	32.8	38.3
9- الولايات المتحدة الأمريكية	43.6	36.9	36.9
10- فرنسا	19.2	20.5	20.5
جملة الدول المختارة	1338.7	2101.0	2938.3
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	1366.8	2130.4	2972.8

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

أن تحقيق الفائدة من الاستثمار الأجنبي يستدعي تحديد المجالات والأنشطة الاقتصادية المطلوب استثمار رأس المال الأجنبي فيها، والسياسات والحوافز المرافقة لكل نوع من أنواع الاستثمار الأجنبي المطلوب. ويبقى التحدي أمام الكويت في قدرتها على اختيار الاستثمار الذي يلبي حاجاتها التنموية ويساعدها على الإندماج في الاقتصاد العالمي والمنافسة في الأسواق العالمية، فقد يعزز الاستثمار الأجنبي من هذه القدرة من خلال تطوير الإنتاج ورفع كفاءته باستخدام التكنولوجيا المتطورة والدخول في الأسواق بمساعدة الشركات الأجنبية بخبراتها وابتكاراتها في مجالات الإدارة والتسويق والتوزيع.

وتؤكد تجارب الكثير من الدول على أن قدرة اقتصاد ما على جذب الاستثمار الأجنبي أو المحلي يعتمد على إمكانية توفير المناخ الاستثماري المناسب والذي يقاس بمجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم وتحفز أي نشاط استثماري، فملائمة مناخ الاستثمار في أي دولة لا بد أن يراعي جملة من العوامل المتغيرة والتي يمكن النظر إليها من جانبين، الجانب الأول يتعلق بالعوامل

الموضوعية المؤثرة سلباً أو إيجاباً في مناخ الاستثمار، أما الجانب الآخر فيتعلق بالجهود المبذولة لتقليص حدة إنعكاسات العوامل السلبية التي لا يمكن تجاوزها، خاصة تلك المتعلقة بالتشوهات الاقتصادية وبالعوامل الهيكلية التي تتمثل بضعف كفاية وكفاءة البني الأساسية ووسائل الاتصال والمواصلات، والعوامل القانونية المتمثلة في وجود تعرض بين التشريعات العامة ونصوص قوانين تشجيع الاستثمار أو غموض هذه القوانين مما يفتح المجال أمام الاجتهاد والتفسير الذي قد يأتي في غير صالح المستثمر، كوجود قوانين تحد من فاعلية القوانين المشجعة للاستثمار أو تناقضها، وتعقيد وروتينية الإجراءات الإدارية وصعوبة التعامل مع الأجهزة الحكومية المختلفة، إضافة إلى القيود المفروضة على حركة رأس المال وعلى الأيدي العاملة ورجال الأعمال.

الفصل الرابع:

المشاكل والعقبات التي تواجه التنمية الصناعية في الكويت

السؤال الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه هو: لماذا لم تستطع الهيئة العامة للصناعة بالكويت، والجهات المعنية بالصناعة من تحقيق كامل أهدافها المعلنة نحو الصناعة بالكويت. ولماذا تراجعت مؤشرات الأداء الصناعي، التي تم عرضها آنفا في معدلات نمو عدد المصانع، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات الصناعية، عبر عقد من الزمن امتد من 2004 إلى 2013. مع العلم أن الكويت تعتبر رائدة في التنمية الاقتصادية، والبنى التحتية الأساسية، والتمويل في كافة دول مجلس التعاون لعشرات السنين منذ الطفرة النفطية الأولى، ولا تنقصها الموارد المالية التي إنعكست في زيادة أرصدة استثماراتها الخارجية بمعدل الضعف لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت لعام 2012. إذن هناك عقبات ومشاكل تعيق تنمية وتطوير الصناعة التحويلية، خلافاً لصناعة التعدين، لتطلع بدورها المأمول في تحريك النمو الاقتصادي بالبلاد.

في سبيل التعرف على عقبات التنمية الصناعية بالكويت وسبر أغوارها قام الباحث بعمل اجتماعات متصلة مع كبار المسئولين والخبراء الصناعيين بالهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت، وممثلين عن اتحاد الصناعيين، وخبراء في غرفة تجارة وصناعة الكويت، والبنك الصناعي الكويتي. وجميع الأفكار والمشاكل الواردة في هذه الدراسة هي خلاصة ما توصل إليه الباحث مع تلك الجهات، فضلاً عن استقراء الوضع الراهن لقطاع الصناعة التحويلية بالكويت وتجارب دول نجحت في التنمية الصناعية في بلدانها.

يمكن تقسيم المشاكل والعقبات التي تعيق التنمية الصناعية بالكويت إلى ثلاثة فئات رئيسة، كما يلي:

1/4 مشاكل تكمن في غياب الوعي بأهمية التحوّل الصناعي كخيار استراتيجي لتنويع مصادر الدخل

تهدف السياسة الصناعية في الكويت إلى تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ليكون أقل عرضة للتقلبات الحادة التي يتأثر بها نتيجة لاعتماده على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل والثروة. هذه السياسة لا تتوفر لها آليات واضحة في تحديد نوع الصناعات التحويلية، ولا يوجد توجّه محدد لإعادة هيكلة

قطاع الصناعة التحويلية برفع المحتوى التقني للصناعات حتى تكون أكثر تنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية. هذا فضلاً عن غياب تام لأية استراتيجية صناعية برسالة وأهداف وسياسات ومؤشرات قياس محددة وآليات للتنفيذ، في الارتقاء بقدرة القطاع الصناعي على المساهمة بنسبة متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير فرص عمل للعمالة الوطنية، ودعم علاقات التشابك بين الأنشطة الصناعية المختلفة مع بقية القطاعات الاقتصادية على نحو يساهم في أحداث التنمية الاقتصادية في البلاد.

سادت في الكويت قناعات مختلفة في حقب سابقة لتبرير عدم جدوى الصناعة في الكويت كأحد المبررات لتنويع مصادر الدخل، كضيق القدرة الاستيعابية للسوق المحلية، وقلة الموارد الأولية وجميعها مبررات غير مقبولة في الوقت الراهن إذا أخذنا في الاعتبار التجارب الصناعية الناجحة في دول حديثة التصنيع التي تعتمد في إنتاجها الصناعي على سلاسل الإنتاج العالمي المنتشرة في مختلف بلدان العالم وتقسيم العمل دولياً. المطلوب الآن إحداث تحوّل شامل في مثل هذه القناعات عند متخذي القرارات الصناعية والسياسية في البلاد.

يوجد في الكويت على المستوى التنفيذي والقائمين على شئون التخطيط الاقتصادي ومتخذي القرار عدم إدراك لأهمية التصنيع كخيار استراتيجي لتنويع مصادر الدخل ومحرك للتنمية الاقتصادية بالبلاد. وقد ورد ما يؤكد ذلك في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثاني عشر، المحور الثاني عشر، الصناعات التحويلية، 2012/2011-2009/2008، أن " من البديهي أن دفع التصنيع في الاقتصاد الكويتي لا يمثل في المنظور الاستراتيجي هدفاً بحد ذاته وإنما وسيلة للإرتقاء بكفاءة هذا الاقتصاد وجعله أقل عرضة للتقلبات الحادة التي يتأثر بها نتيجة اعتماده على قطاع النفط كمصدر شبه وحيد للدخل والثروة" هذا التوجه الحكومي جعل من التصنيع وسيلة، وليس هدفاً، للإرتقاء بكفاءة الاقتصاد. وبذلك غاب عن السياسة الصناعية الهدف الواضح الذي يقود إلى نتائج مدروسة وهامة كالتصدير محركاً للنمو الاقتصادي مثلاً أو رفع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

- تحتاج عملية التحّول الصناعي تدرجاً مرحلياً في ظل استقرار سياسي داعم للنشاط الاقتصادي والصناعي، والتعبئة والتنسيق القوي بين مختلف الأجهزة المعنية بالتنمية الصناعية والاقتصادية حتى أعلى مستويات السلطة. عندما انتقلت فنلندا إلى الاقتصاد المعرفي مروراً بالتصنيع كان ولايزال رئيس الوزراء الفنلندي بالإضافة لعمله السياسي، فهو يقود مجلس العلوم والتكنولوجيا. هذا

الجانب من الإلتزام والاهتمام بالأهداف الكبرى لا تستطيع أن تحسه في الأجهزة التنفيذية المعنية بالتنمية الصناعية بالبلاد، وهو جانب مهم للغاية لتنفيذ أهداف أية استراتيجية صناعية تنموية بنجاح. اختلفت الدول الناجحة في التحول الصناعي من حيث اعتماد الآلية الأساسية في إحداث الانتقال للاقتصاد المعرفي، فنجد أن فنلندا مثلاً اعتمدت على التوسع في الانفاق على البحث والتطوير، وخاصة في صناعة الاتصالات لتلعب دور المحرك الرئيس للاقتصاد، وفي كوريا، كان لدور الحكومة الفاعل في حشد الموارد البشرية وتوجيهها وفقاً لمسارات التنمية المستهدفة الأثر الأكبر فيما تحقق من إنجازات. فمن خلال الخطط الوطنية لتنمية الموارد البشرية وصناديق نشر المعلومات وبرامج تطوير نظم الاتصالات تمكنت الحكومة الكورية من اشراك الجامعات ومراكز البحث والتطوير للشركات العملاقة في جهود تطوير التعليم وفي برامج التدريب والتأهيل المهني وفي أنشطة البحث العلمي والتطوير التقني والابتكار.

- إن تدني معدلات مساهمة قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي يعبّر عن عجز في الاستثمارات الموجهة نحو هذه المجموعة من الصناعات. لقد زادت الاستثمارات في قطاع الصناعات النفطية لاستخدامها في تحديث تلك الصناعة وجعلها أكثر كثافة في رأس المال. كما أن نظام الحوافز المُطبّق لم يُراعى فيه التصنيفات الصناعية المتعددة وربط مدد ونسب الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية بحسب أهمية المشروع الاستثماري وعوائده على الاقتصاد الكويتي، مثلاً لم تُمنح الشركات الصناعية الأجنبية أو تُوجه لإنتاج أو تساهم في إنتاج منتجات أو تمارس نشاطاً من الأنشطة التشجيعية التي تتمتع بأولوية خاصة.

الجدول رقم (15): يوضح التوزيع النسبي للقروض المقدمة للقطاع الصناعي الكويتي في الفترة من 2004 إلى 2013 (%)

النشاط الصناعي	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصناعات الغذائية	5.8	7.1	7.1	4.8	1.9	14.5	6.5	24	17.2	0.6
صناعة المنسوجات والجلدية	0.9			1.6						2.3
صناعة الأخشاب والأثاث	1.9	1.7		1.5	0.5	2.5	0.4	0.6	0.5	
صناعات الورق	9.9	6.6	5.7	13	3.7	3.6	0.9	5.5	33.7	15.2
صناعة المنتجات الكيماوية والبلاستيكية	31	41	10.3	38.6	15.9	20.5	29.6	40.6	5.1	26.1
صناعة المنتجات التعدينية عدا البترول	29	23.6	22.2	33.9	15.7	36.7	13	11.3	39.8	15.9
صناعة المعادن الأساسية					1.7			5.1	3.7	15.6
صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	21.5	13	54.3	6.6	27.2		49.5	10.7		24.3
صناعات تحويلية أخرى		7	0.4		23.4	22.2		2.2		
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: إدارة المعلومات، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

يوضح الجدول رقم (15) أن قطاع صناعات المنتجات الكيماوية والبلاستيكية يتمتع بأعلى نسبة للقروض الصناعية المقدمة للقطاعات الصناعية في الكويت في عام 2013 وأكثرها ثباتاً في الفترة من 2004 إلى 2013، وأن نصيب الصناعات الغذائية هو الأقل لعام 2013. كما أن حجم القروض المقدمة للنشاطات الصناعية المتعددة في الكويت ضئيل للغاية وقد وصل ذروته عام 2008 عندما بلغ نحو 206 مليون دولار. وهذا الحجم من القروض يُعد متواضعاً إذا ما قورن بأحجام القروض المقدمة للقطاع الصناعي في بعض الدول المجاورة. ويعكس ذلك أهمالاً واضحاً من جانب مؤسسات التمويل في الكويت للتمويل الصناعي، أو إنصراف بنك الكويت الصناعي عن مسئولياته الرئيسية في تمويل النشاط الصناعي في الكويت.

الشكل رقم (10): يوضح حجم التمويل المقدم للقطاع الصناعي في الكويت من 2004-2013

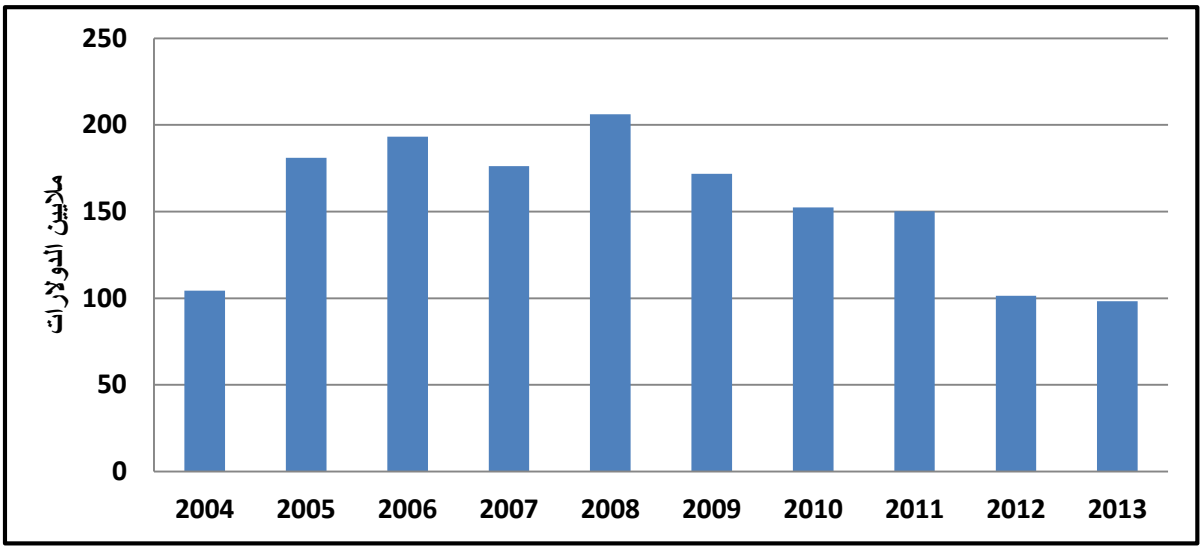

- لم يتضمن قانون الاستثمار الأجنبي منح الشركات الأجنبية الوافدة حوافز مالية كالإعفاء من ضرائب الاستثمار والدخل من رأس مال المستثمر لإنتاج مصنوعات بتقنية عالية أو متوسطة، أو حوافز الصناعات ذات التقنية العالية إذا بلغت مصاريفها على البحوث والتطوير محلياً نسبة معينة من إجمالي مبيعاتها.

- خلت قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر من مواد تمنح حوافز مميّزة كالإعفاءات الضريبية الشاملة أو الإعفاء من ضريبة الاستثمار على كامل رأس المال المستثمر للمشروعات الصناعية الأجنبية ذات الأهمية الاستراتيجية والتقنية العالية التي يتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني الكويتي.

- نظام الحوافز المطبق على المستثمرين في المجال الصناعي به كثير من عناصر الجمود ولم يساعد على توجيه الموارد إلى صناعات مختارة قادرة على تحقيق الأهداف التنموية، وتحويل التحفيز إلى آلية لإعادة هيكلة قطاع الصناعات التحويلية وتعزيز قدراتها الإنتاجية.

- تفتقر الحوافز الصناعية إلى وضوح الضوابط التي تبين أساليب الدعم المشروط بفترات زمنية مؤقتة أمام المستثمر الصناعي لإتخاذ قراراته على أساسها، وأن تستطيع الصناعات المتمتعة بالحماية من تكييف أوضاعها وفقاً لذلك.

- لا يواكب نظام الحوافز في بعض أجزائه التحولات الجديدة التي تجتاح الصناعة في العالم في الوقت الراهن حتى يستجيب للمتغيرات المحلية والدولية كتشجيع الصادرات مثلاً، وضرورة مراجعة وتقييم الحوافز ومدى تلبيتها للأهداف التي وضعت من أجلها.

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تغيير تركيبة الصادرات وزيادة حجمها داخل البلد المضيف له، وكذلك من مزايا الشركات متعددة الجنسية التي يستضيفها البلد تساهم في تحقيق الاتصال بالقنوات التجارية الدولية. وقد استطاعت ماليزيا أن تستضيف عدداً كبيراً من الشركات الأجنبية بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تضمن تقديم العديد من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب وخصوصاً بعد تبني سياسة التصنيع المتوجه للتصدير، وكان لتلك الشركات الأجنبية والتي بلغ عددها (5000) شركة أجنبية، دور كبير في تغيير تركيبة الصادرات الماليزية، حيث أصبحت الصادرات الصناعية تحتل نسبة (80%) من مجمل الصادرات وخصوصاً السلع الكهربائية والإلكترونية حسب ما ذكره تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام (2001) حيث رصد هذا التقرير (30) دولة مصدرة للتقنية العالية كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك على كل من إيطاليا والسويد والصين كما ساهمت الشركات الأجنبية في زيادة حجم الصادرات الماليزية والتي بلغت عام 2001 ما يقارب 95.2 مليار دولار بنسبة 2% من الصادرات العالمية في حين كانت واردات ماليزيا 76.81 مليار دولار. ويتضح من الجدول (3-5) نسبة مساهمة الشركات الأجنبية في إجمالي الصادرات الماليزية، فقد وصلت نسبة المساهمة إلى 80.3% من إجمالي الصادرات الماليزية عام 1995 مقارنة مع نسبة 52.4% في عام 1990، ويعود السبب في هذا الفرق بين النسبتين إلى زيادة حجم التدفقات الاستثمارية إلى ماليزيا مع بداية التسعينات والذي رافق تحسن المناخ الاستثماري فيها بعد برنامج الإصلاح والانفتاح الاقتصادي.

2/4 مشاكل تتعلق بالنظم المؤسسية والإدارية

- الهيئة العامة للصناعة وهي الجهة المنوط بها تنمية النشاط الصناعي في البلاد والنهوض به والإشراف عليه تعاني من تداخل الاختصاصات من جهات وأجهزة حكومية أخرى أدت إلى تعقيد إجراءات الهيئة العامة للصناعة مما ترتب عليه خلق قيود بيروقراطية من شأنها إطالة الدورة المستندية بين تقديم طلب الترخيص الصناعي وبين تأريخ الحصول عليه. لذلك تعاني إدارات الهيئة العامة للصناعة لمشاكل ومعوقات خارجية تناولناها في لقاءاتنا مع الخبراء والمعنيين بالتنمية الصناعية بالهيئة، وهي كما يلي:

أ. ندرة الأراضي الصناعية وتأخر إيجاد منظومة المدن الصناعية التي تعتبر من دعائم النجاح الصناعي لأي بلد، وذلك يوضح بجلاء تراجع دولة الكويت مقارنة بالدول المجاورة في دعمها المتوقع للقطاع الصناعي الكويتي.

ب. الإجراءات التعسفية والروتين الحكومي المتبع في معظم وزارات الدولة ذات العلاقة بالصناعة إلى جانب ضعف التنسيق بين الإدارات المسئولة عن القطاع الصناعي، الأمر الذي يعطل خطط التوسع في المصانع القائمة ويقف عائقاً أمام الرغبة في إنشاء صناعة جديدة.

ج. ضعف التواصل بين الصناعيين والجهات الحكومية المسئولة عن القطاع الصناعي، حيث أن القرارات الهامة المتعلقة بالصناعة يتم إتخاذها دون الرجوع إلى الجهة النقابية المعتمدة للصناعيين والممثلة بإتحاد الصناعات الكويتية فلا يتم استطلاع آرائهم أو دراسة مطالبهم مما يقود إلى إتخاذ قرارات قد لا تخدم القطاع الصناعي في الكويت.

د. المنافسة الحادة التي يواجها المنتج الكويتي في ظل انفتاح السوق المحلي على الواردات العالمية الضخمة دون دعم المنتج المحلي من قبل الجهات المنوط بها تشجيع المنتجات الصناعية الكويتية.

هـ. تراجع حجم الصادرات الصناعية بسبب عدم قيام الحكومة بدورها في تقديم الدعم الكافي للصادرات في مختلف الجوانب الهامة للتصدير.

- يواجه القائمون على أمر المعرض بالهيئة مشكلة تتمثل في تتقدم الجهات المنظمة للمعارض الصناعية المتخصصة بطلب من الجهات المشاركة في المعرض بدفع قيمة المشاركة كاملة قبل بداية المعرض، إلا أن الهيئة العامة للصناعة والتي تعتبر جهة حكومية لا يمكنها الدفع إلا بعد انتهاء المعرض لكونها محكومة بقوانين وضوابط من الدولة، مما يؤدي إلى عرقلة الاتفاقات بينها وبين تلك الجهات. وبالتالي يؤدي ذلك إلى حصر مشاركة الهيئة بالمعارض والمحافل الدولية وتشارك فقط في معرض قليلة مع الجهات التي تستثني دفع قيمة المشاركة مسبقاً قبل بداية المعرض.

- ضعف النظرة المستقبلية لدى الجهات المعنية بتطوير القطاع الصناعي عند توزيع الأراضي الصناعية، حيث يتم منح المصانع مساحة من الأرض لا تسمح باستيعاب أية خطط توسعية في المستقبل، وبالتالي يبقى المصنع محصوراً ضمن خطة إنتاجية محدودة.

- العقبات المستمرة التي يواجها قطاع الصناعات الغذائية مع الجمعيات التعاونية في التسويق على الرغم من وجود قرارات واضحة صادرة من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بأولوية تسويق المنتج الوطني وإزالة المعوقات في الجمعيات التعاونية. هذا فضلاً عن إلزام المنتج المحلي بدفع مبالغ باهظة من أجل الحصول على مواقع مميزة.

- نقص مختبرات الجودة العالية في الكويت، الأمر الذي يؤدي إلى عدم فحص المنتجات المستوردة من الخارج، وذلك خلافاً لما يُطبق على المنتجات المحلية حيث تخضع المواد الأولية المستخدمة في الصناعات الكويتية إلى اختبارات السلامة لتتمكن من الحصول على الموافقات من الهيئة العامة للبيئة.

- لا يوجد تنسيق مسبق من جانب المجلس البلدي مع الهيئة العامة للصناعة قبل تخصيص الأراضي لإقامة مناطق صناعية عليها والتأكد من ملائمة تلك المواقع ومساحاتها لإقامة مناطق صناعية نموذجية يتحقق من خلالها أهداف الأهداف الصناعية المنوط بالهيئة تحقيقها.

- غياب التنسيق المسبق بين بلدية الكويت وجهات حكومية بشأن التأكد من عدم وجود عوائق أو خدمات تخص جهات حكومية أخرى، وكذلك قيام البلدية بالموافقة على مشاريع تخص جهات حكومية أخرى تمر على مواقع مخصصة للهيئة، وذلك قبل قيامها بتخصيص وتسليم المواقع لتلك الجهات الأمر الذي أدى إلى حدوث المشكلات التالية:

أ- تكرار تغيير إحداثيات المواقع التي سبق تخصيصها وتسليمها للهيئة بغرض إنشاء البنية التحتية لتوطين المشاريع الصناعية، وذلك وفق إحداثيات معتمدة من قبل الطرفين، ومثال لذلك تغيير إحداثيات موقعي منطقة النعايم الصناعية ومشروع منطقة الشدادية الصناعية.

ب- قيام البلدية باستقطاع أجزاء من المساحات التي تم تخصيصها وتسليمها للهيئة، وإعادة تخصيصها لجهات حكومية أخرى، مثال لذلك اقتطاع ما يقارب 450 ألف متر مربع تقريباً من مساحة مشروع منطقة الشدادية الصناعية لصالح مشروع سكة القطار الإقليمي لمروره على موقع المشروع دون الرجوع للهيئة بذلك الشأن، وإزاحة الموقع المخصص للمشروع بالرغم من تعاقد الهيئة مع أحد المقاولين لإنشاء البنية التحتية للمنطقة من خلال مناقصة عامة.

ت- سبق أن طلبت الهيئة من بلدية الكويت أرض بمساحة 58 كلم^2 لإنشاء مدينة صناعية متكاملة الخدمات بمنطقة النعايم بهدف معالجة نقص القسائم الصناعية والإسراع في عملية توطين المشاريع الصناعية. لم تتسلم الهيئة سوى 8 كلم^2 عبارة عن (6 كلم^2 منطقة صناعية و2 كلم^2 لأغراض السكراب)، مما أثر على تحقيق أهداف الهيئة.

- عدم إلتزام كل من إدارة الفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية بموافقاتهم الصادرة سابقاً للهيئة حول عملية تنفيذ مشاريع البنية التحتية للمناطق الصناعية، مما أدى إلى تعطيل تنفيذ مشاريع الهيئة التنموية وفقاً للبرنامج الزمني المخطط. ومثال ذلك حصول الهيئة على موافقة الجهتين المذكورتين بإنشاء البنية التحتية لمنطقتي النعايم والشدادية الصناعيتين، وكذلك قطعة (11) من منطقة صبحان الصناعية بنظام (التصميم/ البناء) وقد إتخذت الهيئة كافة الإجراءات اللازمة لاستكمال تنفيذ مشاريعها بناءاً على تلك الموافقات إلا أن الهيئة فوجئت بفصل أعمال التصميم عن الأعمال الإنشائية لكافة مشاريع الهيئة بناءاً على قرار لجنة المناقصات المركزية وإدارة الفتوى والتشريع.

- عدم قدرة الهيئة على تمويل مشاريعها التنموية ذاتياً، خاصة إنجاز مشاريع البنية التحتية للمناطق الصناعية الجديدة نظراً لضخامة تكلفتها المالية. وقد سعت الهيئة إلى تعديل قانون الصناعة لتخصيص وإتاحة رأس مال خاص بالهيئة للصرف على تلك المشاريع.

- تحمّل الهيئة لتكاليف توريد وتركيب محطات التحويل الكهربائية الرئيسية والفرعية يعيق توفير بنود مالية لمشاريع أخرى يمكن للهيئة تنفيذها. فمثلاً، بلغت تكلفة أعمال المحطات الكهربائية الرئيسية والفرعية لمشروع الشدادية نحو 41 مليون دينار كويتي خصماً على حساب الهيئة وكان من الأفضل الاستفادة من هذا المبلغ في إنشاء البنية التحتية لناطق صناعية أخرى.

- تعاني مشاريع الهيئة التنموية من بطء الدورة المستندية لدى الجهات الحكومية المعنية بشكل عام، خاصة مع لجنة اختيار البيوت الاستشارية مما حدا بالهيئة إلى اقتراح استثنائها من اللجنة في تأهيل المكاتب الاستشارية في كافة الإجراءات المتبعة، والتعاقد مع مكتب استشاري لأعمال الدراسة والتصميم وكافة الأعمال الاستشارية اللازمة للمشاريع أسوة بجهات حكومية أخرى تم استثناءها سابقاً.

- بعض مشاريع الهيئة العامة للصناعة تتطلب دراسات استشارية أولية مثل دراسات ما قبل الاستثمار والجدوى الاقتصادية من المشروع، وكذلك دراسات الفنية للتربة والدراسة المرورية، ودراسة الآثار البيئية مما يتطلب الاستعانة بمكاتب استشارية متخصصة وطبقاً للوائح والنظم المتبعة، فذلك يستدعي توجه الهيئة إلى إدارة المستشارين لأنها الجهة المختصة في الدراسة الاستشارية وهذا يستغرق المزيد من الوقت.

- طول الدورة المستندية والإجراءات المتخذة لإصدار القرارات بين الهيئة والجهات الخارجية مثل إدارة الفتوى والتشريع، وبلدية الكويت، والهيئة العامة للبيئة، ولجنة اختيار البيوت الاستشارية، ولجنة المناقصات المركزية، وغيرها من الجهات الحكومية يؤدي إلى تأخير دراسة المشاريع وعدم تنفيذها في الوقت المحدد.

- تواجه الهيئة تسرب عدد كبير من الكفاءات المدربة وعدم توفر الاحتياجات الفعلية للدرجات الوظيفية من قبل وزارة المالية بما يتناسب وحجم العمل الفعلي بسبب ضعف المزايا المالية والفنية وعدم تناسبها مع الأعباء الإضافية التي أسندت إلى الهيئة.
- عدم وجود ربط آلي بين الهيئة والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة كوزارة المالية، وبلدية الكويت، وإدارة المستشارين، ولجنة المناقصات المركزية، وغيرها من الجهات الحكومية المعنية.

- غياب التنسيق في تجهيز البنية التحتية والتراخيص ومتابعة التنفيذ بين بلدية الكويت والهيئة العامة للصناعة، وعجز الهيئة العامة للصناعة عن توفير متطلبات تجهيز الأراضي الجديدة المخصصة

للصناعة في مناطق الشدادية والنعايم الأمر الذي يتطلب تشريع قانون جديد يسمح بتمويل الهيئة بمبالغ تواجه بها متطلبات تجهيز وتنفيذ الأراضي الصناعية. وتقوم الهيئة أيضاً بأعباء ليست من صميم المهام الصناعية مما يساهم في هدر الوقت والجهد المخصص للعمل الصناعي، لأن عملية متابعة تنفيذ المشروع بعد تخصيص القسائم من الجوانب الهامة لعمل إدارة القسائم يتم إضافة أعباء خارجية غير صناعية في طبيعتها من هيئات ووزارات أخرى تعيق حركة ونشاط الهيئة مما يقود إلى خلق بيئة بيروقراطية تحول دون تنفيذ المشاريع الصناعية في الوقت المطلوب.

- تعاني الهيئة العامة للصناعة من مشاكل داخلية أربكت حركتها ونشاطها الدؤوب لتنمية الصناعة التحويلية في الكويت. فالحجم الكبير للمشاريع الحالية يقابله نقص حاد في الفنيين من مهندسين ومساحين. فغياب التحفيز والمزايا المالية أفقد الهيئة الكثير من الكوادر الفنية المدربة. كما أن عدم توفير وسائط النقل للمهندسين والفنيين المشرفين على متابعة الأعمال الميدانية والإشراف على تنفيذ مشاريع الهيئة الضخمة في مواقع بعيدة، وبين جهات الدولة المعنية زاد من العراقيل أمام إنجاز المشاريع.

3/4 مشاكل خاصة بالصناعات التحويلية في الكويت

تواجه الصناعة التحويلية في الكويت عدد من المشكلات والمعوقات في مجلات التسويق، والتكنولوجيا، والمواد الأولية، والتركيب الهيكلي، والتصدير:

- كما ورد في المسح الصناعي في الكويت عام 2011، فإن صناعة الخشب ومنتجاته تواجه قلة الطلب والتسويق كما تواجه صناعة الورق والطباعة والنشر منافسة محلية قوية وصوبة في تسويق منتجاتها. وتعاني صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية والجلود منافسة خارجية قوية بسبب تنافسية السلع المنافسة لها في الأسواق الخارجية وقد احتلت الصين مراكز متقدمة في تنافسية منتجاتها بسبب الإنتاجية العالية وانخفاض أسعار منتجاتها. وتعاني منتجات الصناعات التعدينية غير المعدنية عدا البترول من مشاكل النقل والتخزين.

- تعاني الصناعات التعدينية غير المعدنية عدا البترول من صعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة التي ترفع من مستويات الإنتاجية والتنافسية، إما بسبب ارتفاع تكلفة التكنولوجيا كما في صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث، وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة. وتعاني صناعات المنتجات المعدنية من عدم توفر المؤسسات التي توفر احتياجاتها التكنولوجية من صيانة وقطع غيار.

- تواجه صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث مشاكل في مجال المواد الأولية للصناعة من حيث تقلبات الأسعار، كما تواجه صناعات الورق والطباعة والنشر مشاكل في مجال العمالة المؤهلة. لم يتطرق المسح الصناعي للصناعة الأسمنت ومواد البناء التي يمثل التركيز الصناعي فيها نحو 24.2% وهي تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المصانع مقارنة مع الصناعات التحويلية الأخرى.

- الصناعات التحويلية التي شملها المسح الصناعي لعام 2011 تعاني من مشكلات في مجالات هامة أبرزها التسويق وندرة الطلب والمنافسة المحلية من منتجات مماثلة مستوردة، وارتفاع كلفة التكنولوجيا، ومشاكل التصدير.

- تتركز معظم الصناعات التحويلية في الكويت، كما بينا ذلك سابقاً، في مجال صناعة مواد البناء التي تشمل الزجاج ومنتجاته والأسمنت والجير والجص وما شابهها، وفي صناعة المنتجات المعدنية، وفي صناعة المواد الغذائية، وصناعة الأخشاب والأثاث. هذا التركيب للأنشطة الصناعية ظل يعمل منذ زمن طويل لإحلال الواردات وسد النقص من السلع التي كانت تحتاجها مرحلة تشييد البنى التحتية وقد تم انجاز هذه المهام التاريخية. تطورت التقنيات في هذه النشاطات حول العالم وارتقت الأساليب الإنتاجية فيها مما زاد من ارتفاع معدلات الإنتاجية فيها وخفض أسعارها في الأسواق العالمية، وبذلك حققت مزايا تنافسية أهلتها لترتبط بسلاسل القيمة في السوق العالمي. الصناعة التحويلية في الكويت ما زالت تطالب بالحماية من السلع المستوردة بدلاً من أن تعيد تركيب هياكلها الإنتاجية وإدخال وتوطين التقنية الحديثة في صناعاتها. فوضع النشاط الصناعي التحويلي الراهن جعل من منتجاته غير منافسة في السوق المحلي لتدني مستويات الإنتاجية واعتماده على عمالة رخيصة وغير ماهرة وضعف التحسينات في أساليب الإنتاج، مما يقود إلى انخفاض الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وفقدان المزايا التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية. هذا الوضع قد لا ينطبق على الصناعات البتروكيماوية التي تستثمر أموالاً هائلة لإدخال التقنيات الحديث في عملياتها الإنتاجية للتأثير على معدلات الإنتاجية وضبط الأسعار حتى تحوز على مزايا تنافسية في الأسواق الخارجية لأنها أصلاً وجدت من أجل التصدير.

- ذلك يقود إلى ضعف استجلاب التقنية الحديثة للصناعة التحويلية بسبب صعوبة الحصول عليها وارتفاع تكاليفها، وعدم توفر المؤسسات التي توفر لها حاجاتها التكنولوجية كما ورد في المسح الصناعي في الكويت لعام 2011، وغياب جهود توطين التكنولوجيا الحديثة. مرة أخرى نذكر أن

التجارب الصناعية الناجحة في كل العالم من جمهورية كوريا في جنوب شرق آسيا إلى فنلندا في أوربا اعتمدت في بدايات تجاربها الصناعية على الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير التكنولوجيا الحديثة التي عادة ما تصاحب المستثمر الأجنبي في البلد المضيّف له، وتعمل الإدارة الوطنية من حكومة وهيئات لتوفير الكوادر العلمية من مهندسين وفنيين لتوطين التكنولوجيا المستجلبة بعد تأهيلهم في العلوم والتقنية وعلوم الهندسة العكسية التي تساعدهم في معرفة أساليب عمل التكنولوجيا وفهم كيفية عمل أجزائها ومن ثم العمل على تسخيرها بالأسلوب الذي يخدم أهداف الصناعة الوطنية. في الكويت لم يتوفر رأس المال الأجنبي الذي يجلب معه التقنيات الحديثة، ماعدا الصناعات التعدينية وصناعات البتروكيماويات، كما برز ذلك في المسح الذي خُصص للاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت عام 2013. أظهرت نتائج المسح أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت يتجه معظمها إلى قطاع الاتصالات وكانت نسبة نصيب الصناعة التحويلية من الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت لعام 2012 يساوي فقط 0.4% من جملة أرصدة الاستثمار الأجنبي في الكويت لذلك العام، وأن أكبر دولتين مصدرتين للتكنولوجيا في العالم، الولايات المتحدة وفرنسا، جاءت في ذيل أهم 10 دول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت. ذلك فضلاً عن انخفاض معدل إنتشار التكنولوجيا في دولة الكويت حيث بلغ معدل الانفاق على البحث والتطوير نحو 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الباحثين في مجال البحث والتطوير قد بلغ 212 شخص لكل مليون شخص في عام 2003.

- يعاني القطاع الأكبر من الصناعة التحويلية غير النفطية، ممثلاً في صناعات مواد البناء من مشاكل المنافسة القوية في السوق المحلي ومشاكل في النقل والتخزين، كما بيّن ذلك المسح الصناعي في الكويت عام 2011. ذلك لأن هذه المجموعة من الصناعات تفتقر إلى القدرات التنافسية التي تمكنها من مقاومة المنافسة المحلية ناهيك عن منافسة الأسواق الخارجية. وأنها تفتقر أيضاً للعمالة المدربة والماهرة مما أسهم في عدم تطويرها وتنميتها، لذلك هناك حاجة لوضع برامج تدريبية في العديد من المجالات المتعلقة بهذه المجموعة من الصناعات، مثل ضبط الجودة وخلافها. كما أنه لا بد من تحديث مصانع هذه الشركات وجلب تكنولوجيا حديثة، وربطها بمراكز البحث والتطوير للمساهمة في رفع الإنتاجية وتحقيق قدرات تنافسية أكبر تُمكنها من الوقوف أمام المنتجات المستوردة، والمنافسة في الأسواق الخارجية.

السياسات المقترحة

بعد أن استعراض المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية قطاع الصناعة التحويلية في دولة الكويت التي تم استخلاصها من لقاءتنا بالمسئولين في الهيئة العامة للصناعة والخبراء الصناعة بالكويت، يمكننا أن نتقدم ببعض السياسات والحلول المستوحاة من اقتراحات وأفكار تلك الاجتماعات، ومن تجارب ناجحة لدول حديثة التصنيع مثل جمهورية كوريا وماليزيا ومن أدبيات الخبرات المتراكمة لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية في قضايا التنمية الصناعية في دول المجلس.

- ضرورة أن تتم مراجعات السياسة الصناعية في الكويت وإعادة النظر في ترتيب الأهداف بحيث تصبح الصناعة والتصنيع والصادرات الصناعية ضمن الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية في البلاد ويتم ذلك من خلال استراتيجية صناعية، كما في بعض الدول المجاورة، ذات رؤية وأهداف ومؤشرات قياسية وآليات للتنفيذ. وعلاوة على ذلك يجب أن يدرك المسؤولون في الأجهزة التنفيذية المعنية بالتنمية الاقتصادية أن الوقت قد حان لقبول الصناعة كخيار استراتيجي قادر على تقديم الحلول للأزمات التي تترتب على الاعتماد على النفط ومشتقاته كمصدر وحيد للدخل والثروة. التجارب الناجحة في دول شرق آسيا كماليزيا وسنغافورة وجمهورية كوريا تعزز الاعتقاد في أن تبني التحوّل الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية يسهل حدوثه على الرغم من تبدل الظروف التاريخية التي طبقت فيها تلك التجارب. فالنشاط الصناعي له مزايا متعددة قل أن تتوفر لأنشطة اقتصادية أخرى، حيث أن الصناعة بما لها من خواص في خلق الروابط الأمامية والخلفية تستطيع أن تيسر التشابك بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وتقود التنمية الاقتصادية في البلاد، كما تخلق فرص التوظيف لجميع أطياف العمالة الوطنية من الخبرات الفنية المعقدة حتى العمالة غير المدربة.

- **تبسيط الإجراءات:** أوضح بعض الخبراء في الهيئة العامة للصناعة أن التأخير الناجم عن طول الدورة المستندية لقيام المشاريع الصناعية في الكويت تتحمّل الهيئة جزءاً من هذا التأخير، مما أدى إلى تراكم التراخيص بدون أراضي مخصصة للنشاط الصناعي. وذلك يقود إلى أهمية القضاء على التداخل في اختصاصات الجهات والأجهزة المسئولة عن تنظيم وإدارة عملية التنمية الصناعية، ووضع الأسس والتدابير التي تكفل للهيئة العامة للصناعة تحمل هذه المسئولية كجهة الاختصاص

الوحيدة. وإلغاء كافة القيود البيروقراطية غير المبررة، خاصة تلك التي تؤدي إلى تعقيدات يكون من شأنها إطالة الفترة الزمنية بين تقديم طلب الترخيص الصناعي وبين تاريخ الحصول عليه. والتأكيد على إلا تكون إجراءات الهيئة العامة للصناعة سبباً في إعاقة الكفاءة الإدارية المطلوبة لضمان حسن تخصيص الموارد المتاحة.

- ضرورة خضوع الهيكل التنظيمي للهيئة العامة كجهة منفذة للسياسات الصناعية في الكويت إلى اصلاحات داخلية ليتماشى مع المستجدات والمتغيرات الصناعية على الصعيدين المحلي والعالمي. وتسريع وتيرة إجراءات العمل والانتقال إلى التقنية الحديثة بدلاً عن أسلوب استخدام العمل الورقي. فلابد من قيام روابط تقنية داخل الهيئة وبين الإدارات المعنية في الكويت والأسواق الخارجية للوقوف على التطورات المتسارعة في تقنية المعلومات والاتصالات، وخلق قاعدة معلومات متكاملة عن الصناعات المحلية واحتياجاتها التكنولوجية والبلدان المصنعة لها لسهولة التواصل التنظيمي والتطوير التقني. وإقامة علاقات متميزة مع مناحي تراخيص استخدام التكنولوجيا وبراءات الاختراع لاستجلاب أحدث التقنيات الإنتاجية.

- تبرز أهمية المواصفات القياسية والجودة للمنتجات الصناعية في دعم المزايا التنافسية في السوق المحلي والأسواق الخارجية، وطرح منتجات صناعية ذات جودة عالية لا شك في أنها سوف ترفع من معدلات التنافسية لهذه المنتجات وتشجع المنتجين المحليين على الحفاظ على مستويات عالية من الجودة لمنتجاتهم الصناعية. لذلك يجب تفعيل دور الرقابة على المنتجات الصناعية والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية سواء للسلع المستوردة أو المصنعة محلياَ، وضرورة استقلالية إدارة المواصفات كما في دول مجلس التعاون الأخرى لتتمكن من مزاولة نشاطها على أكمل وجه خاصة بعد أن توسعت دائرة المواصفات وأصبحت إلزامية، وقيام المواصفات الخليجية الموحدة. وتأكيد الإلتزام بتطبيق نظام شهادة المنشأ عند استيراد منتجات صناعية من الخارج والحرص على مطابقة هذه المنتجات للمواصفات.

- العمل على نشر الوعي الاستثماري الصناعي في أوساط المستثمرين المحتملين في السوق المحلي، والوعي التصديري واكتشاف أسواق جديدة في الدول النامية بإجراء الدراسات الضرورية عن الأسواق الاقليمية والدولية وإمكانات نفاذ المنتجات الصناعية الكويتية إليها. ووضع القواعد والمنظمة لدعم الصادرات الكويتية، وتوعية المصدرين الصناعيين بالفرص التمويلية المتاحة في برامج

التمويل التي تقدمها المؤسسات الإقليمية المتخصصة كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتصدير. والتوسع في إقامة مناطق التجارة الحرة وربطها بالقطاع الصناعي، بما يساعد على تشجيع إقامة صناعات تصديرية تستفيد من التسهيلات التي تتيحها هذه المناطق. وتفعيل دور الشراكات الأجنبية في توفير قنوات الترويج للمنتجات الصناعية الوطنية التي يمكن إقامتها برؤوس أموال مشتركة للاستفادة من البحث والتطوير والخبرات التنظيمية والتسويقية التي تتيحها مثل هذه الشراكات.

من المقترحات المقدمة من المصانع الكويتية لتقليل معوقات التصدير:

- الطلب من الدول المراد التصدير لها عمل اشتراطات مكتوبة موضح فيها المستندات والرسوم والضرائب الواجبة على المصدر قبل التصدير.
- توحيد المعاملات الجمركية بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- زيادة المزايا التنافسية للصناعة الكويتية (المنتج الوطني) في الصادرات.
- إعداد برامج تدريبية وتوعوية للمصانع الوطنية لمعرفة المواصفات القياسية وشروط التصدير لدول المجلس والعراق.
- تسهيل ودعم إجراءات التصدير اللوجستية للمصدرين.
- دعم حكومي للمصانع المشاركة في المعارض المتخصصة وتحمّل تكاليف السفر والإقامة.
- التفتيش السليم للمصانع في الكويت لضمان مكان تصنيع المنتجات المراد تصديرها.
- إعادة هيكلة القطاع الصناعي.

أولاً تحتاج المؤسسات التي يوكل إليها تشجيع الصناعات القائمة والمستقبلية مثل وزارة التجارة والصناعة، وهي الجهة المسؤولة عن السياسات الصناعية، والهيئة العامة للصناعة، وهي المسؤولة عن تشجيع والإشراف على مراقبة الصناعة التحويلية، والبنك الصناعي الكويتي، وهو المؤسسة التي تقدم التمويل المطلوب للمؤسسات الصناعية، والقيام دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية. تحتاج هذه المؤسسات إلى تقوية وتعزيز دورها وإعادة هيكلتها على نحو ينسجم مع ويستوعب الرؤى والأهداف التي تؤمن بوضع الصناعة التحويلية والتصنيع كمحرك رئيسي لقيادة التنمية الاقتصادية في البلاد. ولن تتوقف إعادة الهيكلة في النظام المؤسسي فقط بل تتعداه لتشمل أنشطة الصناعات التحويلية القائمة التي كان وجودها لتلبية حاجات فرضتها ظروف تاريخية معينة. والصناعة الناجحة هي التي تستطيع أن تتلاءم مع التغيرات التي تحدث في الطلب على منتجاتها في المحيط العالمي والمحلي، كما

في صناعة الاتصالات والتلفونات الجوالة التي تتغير باستمرار لتواكب أذواق المستهلكين في كل أنحاء العالم.

صناعات جديدة بهذه المزايا التقنية تفرضها ظروف الواقع الحالي المتغيّر والعالم الذي أصبح كله منفتح على بعضه البعض ومرتبط بسلاسل القيمة العالمية. وأن هذا النوع من الصناعات يمتاز بالكثافة المعرفية ودرجت منظمة اليونيدو على وصفه بالصناعات عالية ومتوسطة التقنية، ونجدها في صناعات مثل الإلكترونات، والبرمجيات، وتقنية النانو، والصناعات الدوائية، علماً أن هذه الصناعات قد لا تحتاج إلى مساحات واسعة من الأراضي لإقامة المصانع عليها. ونظراً لحجم السوق الكويتي ومحدودية قدراته الاستيعابية، فيمكن أن يتم توجيه منتجات الصناعات عالية ومتوسطة التقنية للتصدير للأسواق الخارجية، كما فعلت سنغافورة من قبل، في دول الجوار أو أسواق شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء. لكن استجلاب صناعات بهذه المواصفات والمزايا لا يتم فقط بالاستيراد إذا أريد لها أن تتوطن ويتم استيعابها وتطويرها في القطاع الصناعي، فلابد من وجود استثمار أجنبي مباشر، أو ما يسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي (FDI greenfield)، من دول تمتلك ناصية التكنولوجيا في الصناعات المعرفية التي يتم اختيارها من متخذي القرار الصناعي في الكويت. وهناك مجالات لا بد من بذل الجهد لتحسينها وتطويرها حتى يسهل استيعاب وتوطين وابتكار التقنية الحديثة التي تحدث الاختراق المطلوب في ترقية التنافسية وإمكانية دخول الأسواق الخارجية بجدارة وثقة.

يأتي تحسين البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من مراجعة لقوانين الاستثمار الأجنبي المباشر، واستقرار الوضع الاقتصادي والسياسي، وتطوير حوافز الاستثمار الصناعي في المقام الأول، ثم تطوير نشاط البحث والتطوير في المجال الصناعي للعمل على استيعاب المعرفة التقنية وتوطينها وابتكار تقنيات جديدة تحافظ على مستويات تنافسية متقدمة.

- **تطوير نظام الحوافز:** يحتاج القطاع الصناعي والصناعة التحويلية إلى إدراج نظام للحوافز التشجيعية بهدف جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية في الكويت، واستقدام وتوطين التكنولوجيا الحديثة، وتحسين قدرة المصدرين على المنافسة في الأسواق الخارجية، بحيث لا يتعارض مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ويخضع للتقييم المستمر والمراقبة وخذف وإضافة مواد جديدة.

فيما يتعلق بالحوافز التشجيعية للاستثمار الأجنبي المباشر يتحتم وضع تصنيفات متعددة تختلف فيها مدد ونسب الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية بحسب أهمية المشروع الاستثماري وعوائده على الاقتصاد الكويتي ومن أهم هذه الحوافز:

1. حوافز الاستثمار الصناعي

تمنح للشركات الصناعية الأجنبية وتشمل الإعفاء من ضريبة الاستثمار وذلك بالنسبة للشركات الصناعية التي تنتج أو تساهم في إنتاج منتجات أو تمارس نشاطاً من الأنشطة التشجيعية التي تحددها وزارة التجارة والصناعة الكويتية وإن تلك المنتجات والأنشطة مصنفة ضمن تلك التي تتمتع بأولوية خاصة.

2. حوافز الصناعات ذات التقنية العالية

وتمنح للشركات الأجنبية الوافدة لإنتاج مصنوعات بتقنيات عالية وتشمل الحوافز المالية كالإعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات أو بإعفائها من ضريبة الاستثمار بنسبة 60% من رأس المال المستثمر الذي يتم إنفاقه خلال الخمس سنوات الأولى، كذلك يمكن لأي شركة أن تتمتع بحوافز الصناعات ذات التقنية العالية إذا بلغت مصاريفها على البحوث والتطوير محلياً ما لا يقل عن 1% من إجمالي مبيعاتها مثلاً، وعلى أن لا تقل نسبة العاملين من الخريجين الكويتيين المتخصصين في علوم التقنية عن 5% من إجمالي القوى العاملة بالمشروع، كما يُسمح للشركات الأجنبية ذات التقنيات العالية بالتملك بنسبة 100%.

3. حوافز المشاريع الاستراتيجية

وهي المشروعات الأجنبية الكبيرة ذات الأهمية الاستراتيجية والتقنية العالية والتي يتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني الكويتي، ويجب منح هذه المشروعات مجموعة من الحوافز بما في ذلك إعفاءات ضريبية شاملة لمدة (10 سنوات)، أو إعفاء من ضريبة الاستثمار على كامل رأس المال المستثمر لمدة (5 سنوات).

4. حوافز الشركات الصغيرة والمتوسطة

والمقصود بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل الحوافز لمثل هذه الشركات، الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على واردات تلك الشركات من المواد الأولية والمعدات والآلات التي لا

تتوفر في السوق المحلية والهدف من تقديم هذه الحوافز هو تشجيع الحركة الدافعة لقيام شركات صناعية صغيرة ومتوسطة تساعد على بناء البيئة الصناعية في المجتمع.

5. محور البحث والتطوير والابتكار

يجب أن تبذل الحكومة في الكويت جهوداً واضحة لدعم وتنمية نشاط البحث والتطوير من خلال:

- إرساء قواعد البنية العلمية والبحثية في البلاد بما يتوافق مع متطلبات كل مرحلة تنموية.
- تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في نشاط البحث والتطوير، ومنح مزايا ضريبية وحوافز مالية لتنشيط البحث العلمي للقطاع الخاص.
- التدرج في المعرفة الفنية، بدءاً من استيراد التقنية الأجنبية، واستيعابها وتوطينها، ثم البدء في إحلال التقنيات المحلية كبديل لها في ظروف تنامي القدرات الابتكارية الوطنية وتوفر عمالة فنية ماهرة.
- الانفتاح على العالم الخارجي لاقتناء التكنولوجيا الحديثة من خلال تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتراخيص الشركات الأجنبية والواردات من السلع الرأسمالية التي تحقق طفرات تنموية كبيرة.
- تركيز جهود البحث والتطوير في الصناعات ذات الميزة التنافسية والمحتوى المعرفي كالصناعات المرتبطة بالاتصالات، مثل تصنيع أجهزة ووسائط الاتصالات والحاسبات الآلية والمنتجات الإلكترونية والكهربائية.

إن العلوم والتكنولوجيا لا يلعبان الدور الحاسم في توليد العائدات والأرباح للشركات الصناعية في الكويت، ربما يعود ذلك بشكل أساسي إلى عدم استجابة الشركات الصناعية لمسألة استيعاب التقنيات الحديثة، وذلك لعدة عوامل أبرزها:

- غياب ثقافة البحث والتطوير والابتكار لدى الشركات الصناعية.
- عدم إدراك الشركات الصناعية بالآثار الايجابية للبحث والتطوير في تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الصناعية.
- ضعف علاقات التعاون بين مراكز البحث العلمي وأنشطة القطاع الصناعي بدولة قطر.

لا زال مفهوم ثقافة البحث والتطوير والابتكار في القطاع الصناعي عامة وشركات الصناعة التحويلية خاصة في دولة الكويت ضعيفاً. كما لا توجد استراتيجية لنشر الثقافة العلمية والتكنولوجية وتنمية الحس

التقني والتفكير العلمي. كما أن الخطط الموضوعة للعلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير والابتكار في القطاع الصناعي تكاد تكون ضعيفة أو معدومة. ورؤية الكويت 2035 يبدو أنها لم تتنزل بعد كاستراتيجية وخطط لقطاع الصناعة التحويلية لتطوير البحث والتطوير والابتكار كسبيل لترقية المزايا التنافسية وتنمية الصناعة وخلق قاعدة للتنويع والنمو الاقتصادي. ولكن على الرغم من وجود العديد من مراكز البحوث والجامعات العلمية، لم يحظ البحث والتطوير في القطاع الصناعي بنصيب وافر من التركيز والاهتمام.

أن استمرار الواقع الراهن للبحث والتطوير والابتكار في الكويت قد لا يؤدي إلى توليد قيم مضافة متأتية أو ابتكارات تدفع بتسريع توطين التكنولوجيا أو خلق واقع تقني محلي جديد في المنتجات الصناعية والعمليات الإنتاجية. وبالتالي ينبغي تغيير هذا السيناريو المبعثر للبحث والتطوير والانتقال إلى سيناريو قائم على العلم والتكنولوجيا والابتكار واستلهام تجارب الدول الآسيوية الناجحة في هذا المجال. الركون لاستيراد التكنولوجيا الجاهزة لا يستطيع مواجهة التحديات التي تفرضها الديناميكية السريعة للأسواق العالمية المتجهة نحو اقتصاد المعرفة.

يتطلب تحقيق سيناريو التنوع للقاعدة الاقتصادية المعتمدة على الصناعة، تبني مبادرة على شكل خطة عمل تبرز فيها بوضوح تام الأولويات وأبعاد العمل لجميع الجهات المعنية في مجال البحث والتطوير في دولة الكويت من جامعات علمية ومراكز بحثية وقطاعات انتاجية وخدمية. ينبغي أن تسترشد الخطة بشراكة قوية ونشطة بين القطاع الصناعي ومراكز البحث العلمي والتطوير التقني من الجامعات العلمية والمعاهد البحثية وتؤسس لثقافة البحث والتطوير. وانطلاقاً من ذلك يجب السعي إلى تبني منهجية للعلم، والبحث والتطوير، والابتكار، وتكون خطة العمل قادرة على خلق منظومة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، تساعد على إيجاد حلول لعدد من العوامل المتعلقة بتطوير ثقافة البحث والتطوير، والتي تشمل:

1. بناء قاعدة قوية للبحث العلمي والتطوير التقني عن طريق الاستثمار طويل الأجل في توليد المعرفة، باستثمارات في القطاعين الحكومي والخاص.
2. توفير الموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً من أجل تفعيل اقتصاد المعرفة.
3. إقامة شراكة فاعلة بين مراكز البحوث والجامعات العلمية، والقطاع الصناعي.
4. توفير البنى التحتية من معامل ومختبرات علمية لمراكز البحوث المحلية.
5. إقامة شبكات وطنية وإقليمية وعالمية مع إرتباطات بينيّة قوية.

6. التركيز على نقل وتوطين التكنولوجيا من خلال البحوث والابتكارات.

يتطلب هذا السيناريو أيضاً، تحسين قدرات رأس المال البشري، وتعزيز التشريعات المشجعة للابتكار، والعمل على تعميق ثقافة الابتكار من خلال إقامة شبكات تواصل مستمر بين مراكز البحث العلمي والشركات الصناعية. كما يتوجب التركيز على إقامة شراكات بين الصناعة ومراكز البحث العلمي لتسريع بحوث التقنية وتطويرها ونشرها، بواسطة التعاون والتنسيق مع الصناعة.

ينبغي الاعتراف بالدور المحوري للعوامل البشرية في سيناريو الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، الذي يمثل فيه الابتكار ركيزة أساسية، وبالتالي يجب معالجة قضايا التعليم والتدريب، وسهولة تنقل العلماء الباحثين والعلميين والفنيين، وإدارة الابتكار على جميع المستويات لتعزيز ثقافة الابتكار. وأن تشمل منظومة البحث والتطوير كافة العوامل الهامة المتعلقة بالبيئة المؤثرة على تطوير الابتكارات، ونشرها واستخدامها، وذلك بتطوير تشريعات حقوق الملكية الفكرية، وبما يتوافق مع لوائح وقوانين منظمة التجارة العالمية لتوفير فرص متكافئة على الصعيد الدولي في مجال البحث والتطوير في الكويت.

ولتيسير الحصول على الأموال المخصصة للبحث والتطوير، على الحكومة أن تطوّر أسلوب التمويل الحكومي للبحث والتطوير، ولا سيما للصناعة والعلماء الباحثين، وتحسين الصلات بين مجموعات البحث ورأس المال من خلال توفير المعلومات وخدمات الإرشاد للمساهمين والمستثمرين، وتحسين الحوافز الضريبية لتوجيه نحو البحث والتطوير.

سوف تدرك الشركات الصناعية في المدى القريب أن توجيه البحوث نحو الابتكار سيكون ضرورة إذا كانت ترغب في أن تصير رائدة في الصناعة أو لمجرد أن تبقى في الصناعة. ذلك لأن التنافس بين الشركات في مجال الصادرات سوف يعتمد بصورة رئيسية على تطوير المنتجات الصناعية واستحداث عناصر مبتكرة فيها. أن لنجاح الشركات التي تشارك في عملية الابتكار تأثيراً هاماً على قدرتها التنافسية، وبالتالي يجب على الشركات أن توجه جهودها نحو تعزيز قدراتها على اكتساب معارف جديدة، وتوطين التكنولوجيا العالية والمتوسطة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الدعم للشركات من خلال توفير حوافز مالية وضريبية وتقديم المساعدة التقنية للشركات الصناعية الداعمة لتطوير المنتجات أو العمليات الإنتاجية الجديدة وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العمل على جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الكويت وإقامة مشاريع مشتركة مع دول صناعية عملاقة سيساعد على اكتساب معارف جديدة لأن هذه الشركات عادة

ما تعتبر مصدراً هاماً لنقل التقنية، وبناء قدرات تكنولوجية مما يحفّز على الابتكار وبناء قدرات في البحث والتطوير. كما ينبغي على الحكومة أن تلعب دوراً رائداً في إقامة التجمعات الصناعية المتكاملة لتنمية الملكات الابتكارية وتدعيم القدرة التنافسية في بعض الأنشطة الصناعية في الكويت. وذلك من خلال التنافس الموجود بين الشركات الذي يعمل كحافز لدفعها نحو البحث عن المزيد من الابتكارات وتطوير التقنيات الإنتاجية.

السياسة التكنولوجية التي تنطلق من استراتيجية صناعية تهدف لإعادة هيكلة القطاع الصناعي على نحو منسجم مع التوجه الوطني الساعي لإحداث تغيرات بنوية تقود للنمو الاقتصاد المستدام، لا بد لها من عقد اتفاقيات تعاون خارجية بأساليب تؤكد الانتقال الفعال للمعرفة الأساسية، ومعرفة المدخلات الهامة للشركات المستوردة من أجل استيعاب وتكييف وترقية المعرفة المكتسبة أولاً.

وجود سياسة موجهة للعلوم والتقنية تساعد على خلق البنية التحتية للعلوم والتكنولوجيا في البلاد، وهذا يمهد الطريق لقيام سلسلة من المختبرات بإشراف منظمات وهيئات وطنية، كأن يكون هناك مجلس أعلى للبحث العلمي والصناعي، ومجلس للبحوث الطبية، وإدارة متخصصة للإلكترونيات، وتوفير كوادر علمية ماهرة من القوى العاملة من الجامعات والمراكز الاكاديمية لتقديم الخبرات العلمية، والعمالة الفنية عالية التدريب، والدعم التكنولوجي للقطاع الصناعي. التكنولوجيا المستوردة، في كثير من البلدان النامية يجب أن تستصحب معها الاستفادة القصوى من البنية التحتية للعلوم والتكنولوجيا لتسهيل الإنتشار السريع وتوطين هذه التكنولوجيا، وإضافة سياسات عديدة من وقت لآخر لمواجهة الاحتياجات الصناعية والتكنولوجية المتغيرة في البلاد. فسياسة العلوم والتكنولوجيا، التي تسعى لتوطيد الشراكة بين الصناعة ومراكز البحث والتطوير، يلزمها رؤية لخلق منظمات نقل التكنولوجيا كهيئات مشتركة من الجامعات والمختبرات العلمية الوطنية لتيسير نقل المهارات المكتسبة. كما تسعى كذلك لتشجيع نقل الخبرات والمعارف التي أوجدها الباحثون العلميون إلى القطاع الصناعي، من خلال آليات مرنة لتحقيق عوائد مالية. ولا تقف السياسة عند هذا الحد بل تذهب أبعد من ذلك لتشجيع استثمارات الصناعة في التعليم والبحث والتطوير، من خلال آليات ابتكارية، داخل الصناعة أو بالاستعانة بمصادر خارجية.

الخلاصة

يعاني قطاع الصناعة التحويلية في الكويت من مشاكل متعددة في التسويق، والمنافسة الحادة في السوق المحلي، وارتفاع اسعار المواد الخام وارتفاع تكاليف جلب وتوطين التكنولوجيا الحديثة مما أدى الى ضمور معدلات مساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي الكويتي. كما أن التوسع الأفقي في القطاع الصناعي يواجه عقبات كبيرة في التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والإجراءات المؤسسية البيروقراطية في داخل الهيئة العامة للصناعة والجهات الحكومية المعنية بالتنمية الصناعية في الكويت. هذا الوضع نتج عنه طول الدورة المستندية لتخصيص وتسليم المشاريع الصناعية الجديدة، وندرة الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي، ونقص التمويل لدى الهيئة العامة للصناعة لإنجاز مهام التنمية الصناعية بالكويت.

تحتاج دولة الكويت إلى تسريع الخطى نحو تنويع القاعدة الانتاجية بدلاً عن الاعتماد الكلي والأوحد على النفط ومنتجاته كمصدر للدخل ومحرك للتنمية الاقتصادية في البلاد. لقد اثبتت التجارب التاريخية والحالية خطورة الاعتماد على المنتجات النفطية لما تتعرض له سوق النفط من تقلبات تؤدي إلى ارباك سياسات الانفاق الحكومي واجبار الحكومات للجوء لخيارات سحب احتياطاتها النقدية. في مثل هذه الظروف تلعب الصناعة التحويلية دوراً حيوياً هاماً في الحفاظ على ثبات معدلات التنمية الاقتصادية بل وقيادة النمو الاقتصادي لما للصناعة من خصائص تجعلها قادرة على تشبيك القطاعات الاقتصادية المختلفة بواسطة روابطها الأمامية والخلفية، وزيادة معدلات الانتاجية نتيجة لتقسيم العمل.

تمتلك الكويت موارد مالية ضخمة تملكنها من تخصيص ما يلزم لتطوير وتجهيز البنى التحتية للأراضي الصناعية، وإنشاء معاهد لتعليم العلوم والتكنولوجيا لتأهيل الكوادر الوطنية على التعامل مع التكنولوجيا الصناعية الحديثة، وتوسيع وتعميق دور مراكز البحث والتطوير، وزيادة نسبة الانفاق العام على نشاطات البحث والتطوير والابتكار. وهذه مكونات هامة جداً للتنمية الرأسية العميقة للصناعة التحويلية. كما أن على الدولة العمل على جذب الاستثمار الأجنبي الذي يساعد على جلب وتوطين التكنولوجيا الحديثة لقطاع الصناعة التحويلية عن طريق الحوافز التفضيلية للصناعات القائدة والمختارة التي تستطيع أن تقود عملية التنويع في القاعدة الانتاجية في البلاد.

قطاع صادرات الصناعات التحويلية عنصر هام للغاية ومحدد رئيس لتطوير وتنمية القطاع الصناعي. إيجاد منافذ جديدة وتوسيع الأسواق الخارجية للمنتجات الصناعية الكويتية مهام تستوجب قيام إدارة موحدة تلتقي عندها كل ما يحتاجه التصدير من المعلومات ودراسات السوق وإتجاهات الطلب وأذواق المستهلكين في الخارج والتمويل والتسويق. كما لا بد لها من استصحاب استراتيجية تصديرية للمنتجات الصناعية غير النفطية بأهداف وخطط تنفيذية واضحة ومؤشرات قياس للمتابعة والتطبيق. لقد دافعت مدارس اقتصادية فكرية متعددة عن أهمية التصدير ودوره في تحريك النمو الاقتصادي في البلاد خاصة عندما تكون الأسواق المحلية صغيرة وضعيفة القدرات الاستيعابية للمنتجات الصناعية المحلية، كما في تجارب عالمية ناجحة في ماليزيا وجمهورية كوريا وسنغافورة.

المراجع

المراجع باللغة الإنجليزية

1 - Arab Knowledge Report, 2009. Arab Performance in Research and Innovation, Chapter Five, Mohamed bin Rashid Al Maktoum Foundation, and the UNDP Regional Bureau for Arab States, Dubai, UAE.

2 - Kuwait and the Knowledge Economy, a Report Prepared for KFAS, London School of Economics and Political Science, April 2012

3 - Mohamed Ariff, The Drivers of Competitiveness in Malaysia, www.apec.org.au/docs

4 - Martin Hvidt, 2013. Economic Diversification in GCC Countries: Past Records and Future Trends, The London School of Economics and Political Science

5 - Ocampo, J.A, 2005. The Quest for Dynamic efficiency: Structural Dynamics and Economic Growth in Developing Countries

6 - Raphael Espinoza, Factor Accumulation and the Determinants of TFP in the GCC, IMF, Washington DC, 2012.

7- Sanjaya Lall, 1999. Promoting Industrial Competitiveness in Developing Countries: Lessons from Asia, Commonwealth Secretariat, United Kingdom

8- The World Bank, 2006. Korea as a Knowledge Economy: Evolutionary Process and Lessons Learned, Washington D.C.

9 - UNIDO, Industrial Development Report 2013. “ Sustaining Employment Growth: The Role of Manufacturing and Structural Change

10 - UNDESA, 2006a. World Economic and Social Survey 2006: Diverging Growth and Development, New York: United Nations.

11 - WTO, www.wto.org

المراجع باللغة العربية

1- الهيئة العامة للصناعة – الخطة السنوية 2015-2016- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية – سبتمبر 2014

2- التقرير النهائي – خريطة مسار التنمية الصناعية في دولة الكويت، معهد الكويت للأبحاث العلمية، فبراير 2007.

3- النشرة الإحصائية لمسح الاستثمار المباشر في دولة الكويت لعام 2013، الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت.

4- برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثاني عشر – 2009/2008- 2012/2011 المحور الثاني عشر.

5- د. فهيمة عبد الحميد العوضي، التحليل الإحصائي والاقتصادي للمسح الصناعي لعام 2011، الهيئة العامة للصناعة.

6- البنية الأساسية لتطوير الصناعة وتوطين الصناعات المعرفية في دول مجلس التعاون، دراسة الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون، 2012. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة، دولة قطر.

7- مشروع الاستراتيجية الصناعية في دولة الكويت ، 2000-2015، الهيئة العامة للصناعة، يوليو 1999.

8- تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.